جامعة 8 ماي 1945 – قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

أزمة منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومى الجزائرى

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية.

إعداد الطالبين

فريد صدوقـي

مريم لوجانـي

إشراف الأستاذ:

د/ خليل بوصنوبرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د/ حمدوش رياض	قسنطينة	رئيسا
د/ خليل بوصنوبرة	قالمة	مشرفا ومقررا
أ.د/ ناجي عبد النور	عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2012–

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية

المبحث الأول: مفهوم الأمن من منظور عقلاني ـ تفسيري

المطلب الأول : الأمن في الطروحات الواقعية

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية في الأمن

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني- تأملي

المطلب الأول: النظرية البنائية والأمن.

المطلب الثاني: النظرية النقدية الاجتماعية . إشكالية تعميق و توسيع الأمن .

المطلب الثالث: نظرية ما بعد الحداثة والأمن.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسعي ـ تعميقي.

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن ومسألة توسيع مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مركب الأمن الاقليمي وموقع منطقة الساحل الإفريقي منه.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر والقادمة من منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: تحديات أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: إمكانية بروز قوى متطرفة في أوساط المجتمع الطوارقي الجزائري وانتقال عدوى المطالب الانفصالية.

المطلب الثاني: إمكانية تحالف الحركات الطوارقية المسلحة مع الجماعات الإرهابية.

المطلب الثالث: تحدي التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: معضلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التنظيمات الارهابية في منطقة الساحلي الافريقي.

المطلب الثاني: انتشار السلاح الليبي عامل تغذية للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: الفدية كمصدر تمويل للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثالث: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة وعوامل انتشارها في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: تحالف عصابات الجريمة المنظمة مع الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث: الآليات الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الآليات الجزائرية في معالجة الأزمة الطوارقية

المطلب الأول: الجهود الجزائرية في حل أزمة الطوارق.

المطلب الثاني: دور الجزائر في حل مشكل اللاجئين في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي

المطلب الأول: الآليات الجزائرية لمكافحة الارهاب على المستوى الوطني

المطلب الثاني: آليات مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والأممي في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: الآليات الجزائرية لمواجهة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الجهود الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الوطني

المطلب الثاني: جهود الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي

المطلب الثالث: جهود الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي

الفصل الرابع: المشاريع الأجنبية ومستقبل الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: المقاربات الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: المقاربة التنموية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: المشروع التوسعي الليبي

المبحث الثاني: المقاربات الدولية

المطلب الأول: المقاربة الثقافية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل

المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية الصينية

المبحث الثالث:السيناريوهات المفترضة لمستقبل الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: السيناريو الخطي للوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي: –الساحل منطقة استقرار–

المطلب الثالث: السيناريو التحولي – الساحل منطقة أزمات –

خاتـــــــــــمة

المـــــــلاحق

المصـــــــــــــادر و المراجـــــع

الفـــــــهرس

مقدمة

لقد عرف حقل الدراسات الأمنية تحولات كبيرة خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، وتجلت هذه التحولات في توسيع مفهوم الأمن إذ لم يعد الأمن الامن العسكري الدولاتي فقط هو المنوط بالدراسة بل توسع مفهومه ليشمل الأمن المجتمعي والأمن البيئي، والأمن الإنساني خاصة مع بروز تهديدات من طبيعة جديدة، أي التهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والحركات الانفصالية والتدخل الخارجي وما زاد من خطورة الوضع أن هذه المهددات انعكست وتنعكس بصورة مباشرة على الأمن القومي، للدول المتاخمة لمناطق الأزمات (دول الجوار).

تشكل منطقة الساحل الإفريقي جزء هام من القارة الإفريقية،إذ تمتد على شكل قوس يضم الحزام الحدودي الذي يحيط بالجزائر من السودان حتى موريتانيا وهناك من يضيف غينيا بيساو، وبوركينافاسو وتغطي بذلك أكثر من 09 مليون كلم² وطول يتجاوز 5630 كلم على امتداد الشمال الإفريقي وتتميز هذه المنطقة بمناخ قاس عادة ما تتجاوز درجة الحارة فيه 50°درجة مئوية.

هذا وتحظى منطقة الساحل الإفريقي بأهمية قصوى بالنسبة للجزائر باعتبارها محاذية لحدودها الجنوبية الواسعة الشيء الذي صعب عليها مراقبتها والسيطرة عليها بشكل كامل، ولأنها بوابتها على باقي إفريقيا ،تزداد أهمية هذه المنطقة بالنسبة للجزائر خاصة إذا اطلعنا على مختلف التفاعلات التي تحدث فيها والتي تؤثر بشكل مباشر على الوضع الأمني فيها نتيجة لوجودها على خط التماس الجغرافي بالإضافة إلى حالة الانفلات الأمني التي تعيشها منطقة الساحل،نظرا لوجود أطراف خارجية تهدف إلى إضعاف الجزائر من خلال الإستحواذ على عمقها الإستراتيجي المتمثل في منطقة الساحل الإفريقي.

موضوع الدراسة:

يدور المحور الرئيسي لهذا الموضوع حول مسألة تأثير أزمة منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري باعتبار أن منطقة الساحل بؤرة توتر نتيجة لما تشهده من حالة انفلات أمني بفعل حركة التمرد الواسعة في مالي وضعف وهشاشة الدولة في النيجر وعدم استقرار في ليبيا وما زاد الوضع تأزما هو انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والذي واكبه النشاط المكثف لعصابات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها ناهيك عن وجود تدخل أجنبي بالمنطقة، كل هذه التحديات الامنية حتمت على الجزائر تبني استراتيجية ترتكز على مجموعة من الآليات من أجل أمننة الحدود ومحاولة الحد من هذه الأخطار

القادمة من منطقة الساحل الإفريقي والتي من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن القومي الجزائري.

أدبيات الدراسة:

حظي موضوع الساحل الإفريقي باهتمام العديد من الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولي بصفة عامة والدراسات الأمنية على وجه الخصوص، ومن بين جملة هذه الدراسات التي تناولت هدا الموضوع دراسة الدكتور حسين قادري المعنونة بالمستقبل الأمني في منطقة الساحل الإفرقي، والذي تناول فيها جملة تهديدات التي تواجه منطقة الساحل بالإضافة إلى تجاذبات القوى الكبرى في هذه المنطقة، إلا أنه أغفل إمكانية حدوث تدخل عسكري في منطقة الساحل وهذا الشيء الذي حد ث في شهر جانفي 2013، بالإضافة إلى دراسة الأستاذ بوبية نبيل المتمثلة في مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات المغاربية والمعنونة بالمقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي هذا الأخير الذي استعرض فحوى التحديات الامنية التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي لكنه كذلك لم يتطرق إلى كل الآليات الجزائرية لمواجهة هذه التحديات لاسيما المقاربة التنموية، وفي نفس السياق تناول الأستاذ شاكر ظريف في رسالته المكملة لنيل شهادة الماجستيرموضوع البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات حيث استعرض مختلف الأبعاد الأمنية التي يمكن أن تؤثر على الوضع الأمني في الجزائر ولكنه لم يتطرق إلى الإستراتيجية الجزائرية المنتهجة من أجل تجنب مختلف التهديدات القادمة من منطقة الساحل الإفريقي.

أهمية الموضوع : وتتجلى في نقطتين أساسيتين:

– **الأهمية العلمية**:حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من طرف الأوساط الأكاديمية خاصة في الجزائر نظرا لما تشكله منطقة الساحل الإفريقي من أهمية بالنسبة للجزائر باعتبارها عمقا إستراتيجيا لها بالأضافة إلى أنها تمثل نموذج عن تغير طبيعة التهديدات الأمنية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وظهور التهديدات اللاتماثلية.

–**الأهمية العملية** : وتتجلى الاهمية العملية لهذا الموضوع في تنبيه صانع القرار الجزائري إلى خطورة الاوضاع في منطقة الساحل الإفريقي والتي يمكن أن تؤثر بالسلب على الأمن القومي الجزائري خاصة إذا

أغفل القادة السياسيون والأمنيون عملية تحيين الإستراتيجة الجزائرية في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية القادمة من منطقة الساحل على ضوء التغيرات الأخيرة.

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى نوعين من الأسباب

أ – **الأسباب الذاتية :** وتتمثل خصوصا في محاولة توسيع معلوماتنا حول موضوع أزمة منطقة الساحل الإفريقي، ومدى تأثيرها على الامن القومي الجزائري على اعتبار أننا طلبة في حقل الدراسات الأمنية وكذلك أن هذا الموضوع يرتبط إرتباطا مباشرا بأمن وسلامة التراب الوطني.

ب– **الأسباب الموضوعية:** وتتجلى في محاولة تحديث مختلف الدراسات المتعلقة بمنطقة الساحل الإفريقي على ضوء التطورات التي حدثت خلال عام 2012 والسداسي الأول ،من السنة الجارية بالإضافة إلى محاولة إثرائنا للمكتبة الجامعية بمرجع نتمنى أن يستفيد منه الطلبة والأساتذة على حد سواء.

إشكالية الدراسة:

تعد منطقة الساحل الإفريقي عمقا استراتيجيا بالنسبة للجزائر إلا ان حالة الانفلات الامني والتدخل الأجنبي من شأنه ان يخرج هذا الحيز الجغرافي من تحت السيطرة الجزائرية، ولهذا نطرح الإشكالية المركزية التالية:

إلى أي مدى يمكن لأزمة منطقة الساحل الإفريقي أن تؤثر على الأمن القومي الجزائري؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية:

1. كيف توسعت أجندة الأمن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ؟
2. ماهي أهم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر والقادمة من منطقة الساحل الإفريقي؟
3. ما هي أهم الميكانيزمات الجزائرية المختلفة لمواجهة التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي؟
4. ماهي أهم السيناريوهات المستقبلية لأمن منطقة الساحل الإفريقي ؟

فرضيات الدراسة:

- التحول الذي شهده حقل الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة مرده إلى التحول في طبيعة التهديدات.
- كلما زاد الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي تدهورا كلما انعكس ذلك بالسلب على الأمن القومي الجزائري.
- كلما كانت آليات الإستراتيجية الجزائرية أكثر تنوعا كلما زادت الفعالية في إمكانية مواجهة التحديات الامنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي.
- تحسن الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي مرهون بوجود إرادة إقليمية ودولية تعمل على بناء السلم وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

المنهاج المعتمد:

لقد اعتمدنا في تناولنا لهذا الموضوع على مجموعة من المقاربات النظرية التالية:

أ- **مقاربة الأمن القومي:** بالنسبة للجزائر نظرا لما تشكله أزمة منطقة الساحل الإفريقي من تحديات بالنسبة لهذه الأخيرة خصوصا مع طول الحدود الجزائرية وصعوبة مراقبتها، الشيء الذي يجعل الجيش الجزائري يعيش تحت حالة من الضغط والاستنفار العام.

ب- **مقاربة الأمن الإنساني:** على اعتبار الوضع الإنساني المعقد الذي تعيشه منطقة الساحل نتيجة ضعف وهشاشة الدولة وقلة الموارد بالإضافة إلى العجز الغذائي وانتشار حركات التمرد والإنقلابات العسكرية الشيء الذي يمكن أن تتذرع به القوى الخارجية من أجل التدخل في المنطقة.

ج- **المقاربة البنائية:** وتناولنا من خلالها المعضلة الإثنو-ثقافية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي خاصة إثنية الطوارق التي تعيش حالة من التهميش نتيجة صعوبة الإندماج داخل المجتمع لاسيما في دولتي مالي والنيجر الشيء الذي عزز النزعة الإنفصالية بالنسبة لهم.

د- **المقاربة التنموية** : على اعتبار أن التنمية تعد ركيزة أساسية لاستتباب الأمن في منطقة الساحل الافريقي وغيابها سيؤدي حتما الى انعكاسات اجتماعية واقتصادية قد تتحول في ظل وجود مناخ موات لظهور مخاطر أمنية يمكنها أن تنتشر اقليميا وبالتالي تحول كل اقليم الى بؤرة توتر حقيقية.

هـ-**المقترب القانــوني** : حيث استخدمنا هدا المقترب في استعراض وتحليل مختلف التشريعات الوطنية التي أصدرتها الجزائر والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب ومحاربة ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.

مناهج الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج :

1. **منهج المسح النظري:** حيث استعملنا هذا المنهج من خلال استعراضنا للتحولات التي شهدها حقل الدراسات الأمنية سواء في ظل النظريات التقليدية كالنظرية الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة وكذا النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة بالإضافة إلى النظريات البديلة كالنظرية البنائية والنظرية النقدية ومجمع الأمن الإقليمي.
2. **المنهج التاريخي** : حيث استعملنا هذا المنهج لتتبع التطور الكرونولوجي لأزمة الطوارق في منطقة الساحل منذ بداية التسعينات من القرن الماضي إلى غاية الفترة الحالية ومطالبة هؤلاء بإقامة دولة أزواد.
3. **منهج تحليل المضمون** : إستعملنا هذا المنهج من خلال تحليلنا لمختلف التشريعات الوطنية التي أصدرتها الجزائر والمواثيق الدولية التي صادقت عليها لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجهود الجزائرية في حل أزمة الطوارق من خلال عملية الوساطة بين الفرقاء الماليين.
4. **منهج تحليل الإحصاء:** لقد اعتمدنا على هذا المنهج في عملية تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بعدد العناصر الإرهابية وقطع السلاح المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تمكنوا من دخول التراب الوطني وكذا أرقام متعلقة بتجارة المخذرات في منطقة الساحل الإفريقي.

الإطار المفاهيمي:

مفهوم الأمن: من المفاهيم الغامضة في العلاقات الدولية، والذي يجمع الدارسين على أنه " مفهوم مائع"، وحسب تعريف هنري كيسنجر Henry Kissinger: " الأمن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء."

تعريف الأمن القومي: هو" قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية خاصة العسكرية منها، باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها من أي اعتداء عليهم أو ممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم".[1]

تعريف العقيدة الامنية: فتعرّف على أنّها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية الُمنَظّمَة والمترابطة التي توجّه سلوك الدّولة الأمنيّ(تعاونيٌّ/غير تعاونيّ) وقراراتها على المستوى المحلّي والدّولي والتي : تحدّد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنيّة؛ كيفيات استخدام القوّة القوميّة بكافّة أشكالها) اقتصاديّة، سياسيّة، عسكريّة أو غيرها (كيفيّة توظيف هذه القوّة لتحقيق أهداف الاستراتيجيّة. وأخيرًا، طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة) عسكريّة، دبلوماسيّة أو غيرها لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع.

كما يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فالاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

تعريف العقيدة الامنية الجزائرية: تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.[2]

تعريف الساحل الافريقي: يشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوبي الصحراء، يمتد من البحر الأحمر شرقا الى المحيط الأطلسي غربا، شاملة بالتالي : السودان، مالي، التشاد، النيجر، موريتانيا، والسنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا وحتى جزر القمر.[3]

1- جمال منصر، **تحولات قي مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،قسنطينة، يومي 29. 30 أفريل 2008، ص1.

2- صالح زياني، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي التهديدات والعولمة، مجلة الفكر، العدد الخامس، ص ص 6. 7.

3- أمحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، تم تصفح الموقع يوم 12ماي 2013، على الساعة 12:23.

السياسة الخارجية :يعرفها الدكتور حامد ربيع على أنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، ان نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع التي تطلق علية السياسة الخارجية".

الجماعة الاثنية: تعرف الجماعة الاثنية على أنها جماعة اجتماعية تؤسس لنظام داخلي الذي يدعي الأعضاء من خلاله اكتساب هوية جماعية مشتركة مؤسسة على الاعتقاد الشخصي بالمجموعة الأصلية حيث يكون ماضيها مسجلا في الذاكرة الجماعية للمجموعة مثل الأسطورة أين نجد أن الذكريات والأحداث فيها بمثابة رموز متعلقة بتركة ثمينة تعود لأسلافهم، ويتقاسم أغلبية الأعضاء واقعيا أو رمزيا حياة أو مصيرا مشتركا، هذه الحياة من الممكن أن تكون مجموعة العادات والتقاليد معرفة على ثقافة خاصة واعتماد متبادل.

مفهوم الإرهاب: رغم عدم وجود إجماع بين الفقهاء إلا أننا يمكننا تقديم تعريف إجرائي كالتالي: "كل عمل عنف منظم أو التهديد به، يقوم به أفراد أو جماعات أو حكومات أو دول لخلق حالة من الخوف أو الذعر أو اليأس بقصد تحقيق أهداف عامة، سياسية أو اجتماعية أو إقتصادية. وتعتبر أعمالا إرهابية كل أعمال القمع والتوسع والإحتلال والإستغلال والهيمنة بكل اشكالها، تمارسها الأنظمة الاستعمارية وانظمة التمييز العنصري والهيمنة الأجنبية.[1]

التدخل: يرى الأستاذ شارل روسو " أن التدخل عبارة عن قيام دولة بتصرف، بمقتضاه تتدخل هذه الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى، بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف أيضا بأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه كسلطة وتحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف الأشكال، كالضغط السياسي والاقتصادي والنفسي، والعسكري.[2]

حدود المشكلة : لأن لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطارالزماني والمكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وعلى قدر كبير من الموضوعية تجاوزا للعموميات، بناءا على هذا تم تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة كما يلي:

أولا : الإطار الزماني

---

1 احمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، الأردن ، دار أهران للنشر و التوزيع، 2009،ص22.

2احمد حسين سويدان، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 32.

لقد قمنا بدراسة موضوعنا في السياق الزماني التالي أي مند انفجار أزمة الطوارق مطلع التسعينات من القرن الماضي إلى غاية التدخل العسكري الفرنسي الأخير في مالي منتصف شهر جانفي 2013 بحيث حاولنا رصد مختلف التجاذبات الداخلية والمشاريع الأجنبية الخارجية التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي.

ثانيا: الإطار المكاني

إن شساعة المساحة التي يشغلها الساحل الإفريقي، جعلت هناك الكثير من التعاريف التي حددت المجال الجغرافي للإقليم فحصرته في مجموعات مختلفة من الدول، فهناك من التعاريف من جعلته يضم كل من :النيجر، مالي، تشاد وبوركينافاسو. وهناك من ضمنه إضافة إلى الدول الأربعة المذكورة كل من : السنغال، موريتانيا، نيجيريا، السودان، جزر الرأس الأخضر، جيبوتي، ايريثيريا، إثيوبيا، الصومال وحتى كينيا.

غير أن من أكثر التعاريف شيوعا هو ذلك الذي يحصر المجال الجغرافي للساحل الإفريقي في ثماني دول رئيسية هي :السودان، تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا، بوركينافاسو، السنغال وشمال نيجيريا .وهي عموما دول متماثلة ومتناسقة طبيعيا وحتى ديموغرافيا، كما أن الأنشطة الإنسانية فيها تتشابه هي الأخرى، حتى بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه الدول فهو على درجة كبيرة من التماثل فيما بينها .وهو ما يدفع بنا إلى الاعتماد على هذا التعريف الأخير في دراستنا لموضوع بحثنا، حيث أنه سيوفر مرونة في التعامل مع الموضوع.

تفصيل الدراسة : قد تمت معالجة إشكالية هذا الموضوع بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول

الفصل الأول: حيث استعرضنا فيه الأمن في منظورات العلاقات الدولية سواءا في ظل النظريات التقليدية كالواقعية والواقعية الجديدة والنظرية اللبرالية الكلاسيكية واللبرالية الجديدة بالإضافة إلى تصور الأمن في ظل النظريات البديلة لاسيما النظرية البنائية والنقدية وما بعد الحداثة ومركب الأمن الإقليمي.

أما في **الفصل الثاني** فقد تناولنا مختلف التحديات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي كأزمة الطوارق وإمكانية بروز حركات طوارقية متطرفة في أوساط المجتمع الجزائري بالإضافة إلى تحدي الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وطرق تمويلها وتموينها كما استعرضنا مختلف أشكال الجريمة المنظمة بالإضافة إلى تحدي التدخل الأجنبي في المنطقة لاسيما التدخل الفرنسي الأخير في مالي بالإضافة إلى انتشار السلاح الليبي ومساهمته في زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

أما في **الفصل الثالث** فقد استعرضنا أهم ميكانيزمات الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة مختلف التحديات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي لاسيما الدور الجزائري غي معالجة أزمة الطوارق بالإضافة الى الآليات الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها على المستوى الوطني الإقليمي والدولي.

وفيما يخص الفصل الرابع فقد تطرقنا إلى مختلف المبادرات الخارجية في منطقة الساحل من خلال استعراضنا لأهم المبادرات الإقليمية والدولية في هذه المنطقة بالإضافة إلى محاولة استشرافنا لمستقبل الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي بناءا على سيناريوهات مفترضة.

صعوبة الدراسة : إن كل باحث يهدف إلى إجراء بحث علمي وموضوعي تعترضة العديد من الصعوبات ومن بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهده الدراسة هو ندرة المراجع المتعلقة بأزمة منطقة الساحل الإفريقي، وإن وجدت فهي باللغة الأجنبية التي أخدت منا وقت طويل في عملية الترجمة بالإضافة إلى عناء التنقل بين مجموعة من الجامعات الوطنية.

الفصل الأول

مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية

مفهوم الأمن من المفاهيم التي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام في إطار الدراسات الأمنية، باعتباره أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية والغامضة التي تفتقر الى تعريف محدد لها وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، وهو أيضا مفهوم يتميز بالديناميكية لأنه كظاهرة يتغير ويتماشى والتطورات الدولية، الأمر الذي أدى إلى تنامي النقاشات النظرية بشأنه واختلافها، لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة مفهوم الأمن من منظور العلاقات الدولية، فالمنظور الأول **عقلاني ـ تفسيري** ويشمل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية والذي ينظر الى الأمن كمعطى مسبق وليس مبنى بالإرادة الإنسانية، أما المنظور الثاني فهو **تكويني ـ تأملي** والذي يتبنى تفكيرا ما بعد وضعيا ونزعة ما بعد تجريبية، وهو ما دفع إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الدراسات الحديثة والتي اعتبرت الواقع الاجتماعي ليس شيء معطى، بل يبنى بالإرادة الإنسانية، وأخيرا تعرضنا الى دراسة مفهوم الأمن من منظور **توسعي ـ تعميقي**، حيث مع نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة بالإضافة الى ظهور تهديدات جديدة وبروز نمط الصراعات الداخلية بدا جليا عجز النظرة التقليدية للأمن في التعامل مع هذا الوضع الدولي الجديد وظهرت على إثر ذلك دراسات أمنية تتجاوز تلك النظرة لتوسع مفهوم الأمن ويشمل عدة قطاعات مهمة.

المبحث الأول

مفهوم الأمن من منظور عقلاني ـ تفسيري.

سندرس في هذا الإطار أهم نظريتين ضمن هذا المنظور وهما الواقعية بشقيها الكلاسيكي والحديث، فالأولى تركز على مفهوم القوة في مضمونها باعتبارها موضوعا مهما سواء نظر إليها كغاية أو وسيلة فهي تساعد على بقاء الدولة، لأن هذه الأخيرة هي فاعل مركزي مهم بالنسبة لهم، أما الثانية كتوجه نظري جاء كرد فعل للانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية خاصة من قبل التوجه التعددي، بحيث عملت الواقعية الجديدة على نقل الاهتمام الواقعي من الطبيعة الشريرة كتعبير لنشوب النزاعات والحروب، الى دور البنية الفوضوية للنظام الدولي في وضع الدول أمام معضلة الأمن. أما النظرية الليبرالية فأهم ما

جاءت به هي إعطاء الأولوية البالغة للطابع التعاوني في العلاقات بين الدول خاصة عن طريق المؤسسات الدولية، كما اهتمت بدور الديمقراطيات في تعزيز السلام.

المطلب الأول

الأمن في الطروحات الواقعية.

يعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراستها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لمفهوم الأمن، ورغم انتقاد الواقعية من باقي النظريات إلاّ أن هذه الأخيرة جعلوا منها خط البداية لنظرياتهم بارتكازها على مسلماتها الأساسية والتي قدمت تفسيرات هامة خاصة للنزاع والحرب وبالتالي أفرزت رؤية وقراءة جديدة للواقع الدولي.

أولا: الأمن في الطروحات الواقعية الكلاسيكية.

تستمد النظرية الواقعية أفكارها من جذور فلسفية وفكرية التاريخ بحيث تعود الى أعمال المفكر الهندي **كوتيليا kautilya** 296-312 ق.م الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم، وفي كلتا الحالتين فالدولة مطالبة بتطوير قواتها لمواجهة أي تهديد مرتقب من الخصوم المباشرين.[1] وأيضا يمكن الرجوع للمؤلف **ثيوسيديدس theosededes** حول الحرب البيبلونزية **the péloponnésien war** 400-471 ق.م والتي أرخ فيها للحرب بين أثينا وإسبرطا فهو أول من أسس لعلاقات القوة، فواقعيًا القوي هو الذي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فهو الذي يتقبل ما لا يمكنه رفضه.[2] بعد ذلك بقرون قدم نيكولا ميكافيلي **niccollo machiavel** 1469 1527 الذي طرح أفكاره بعزل العمل السياسي على أي مضمون أخلاقي مجسدا أفكاره بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة وبأمن الدول وبقائها في كتابه الأمير **the prince** الذي فصل فيه بشكل مطلق بين السياسة والأخلاق. وبنفس المنهج التفسيري، رأى **توماس هوبز thomas Hobbes** 1588- 1679 في كتابه **le**

---

[1] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام و النشر،1994 . ص 24.

[2] خالد معمري، **"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة - دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر -"** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة ، 2007|2008. ص 79.

viathan بأن حالة الحرب ليست وضعًا استثنائيا، بل هي أمر طبيعي في علاقات الدول ببعضها البعض.[1]

بعد الحروب الدينية في أوربا "**حروب الثلاثين سنة**" وانعقاد مؤتمر **وستفاليا 1648** حيث نمت وتطورت معارف جديدة، جعلت من الامتياز السياسي والهويات الاجتماعية المبنية على أساس الحكم والسلطة الإلهية تؤول تدريجيا نحو الأفول فاسحة المجال لرؤية حرة للمساواة والعدالة والمواطنة العالمية التي بدأت تُفرض شيئا فشيئا.[2] وبناء على تلك الرؤية، لم يكن للدولة أن تطالب بهوية مميّزة حيث اختفت العروض اللامادية وبرز مبدأ العالمية.[3] وبالتالي وجدت الدول نفسها في بنية فوضوية ينتفي فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن الاحتكام اليها ويجب على الدولة أن تضمن بقاءها وأمنها ضد كل التهديدات المفترضة من طرف الدول الأخرى في ظل بيئة عدائية.

1 . مسلمات الواقعية الكلاسيكية.

من حيث البناء النظري **theoretical framework** انطلقت الواقعية الكلاسيكية من مسلمات أساسية فعلى المستوى الأنطولوجي فإنها تجعل الدولة كمستوى وكوحدة تحليل مركزية باعتبارها الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية، أما منهجيا فإن الواقعية الكلاسيكية تعتمد على المقاربة التجريبية **empical approach** القريبة من التجربة الكانطية **Kantian positivism**، ويمكن ذكر أهمها:

- أن الأخلاق ليست المحدد للسياسة، وفي هذه المسلمة اشارة واضحة الى الفصل التام بين الأخلاق والسياسة، حجتهم في ذلك أن المبادئ الأخلاقية غير متطابقة مع العمل السياسي.

- اعتبار التاريخ مخبر لدراستهم، ولذلك فإنهم يعتبرون النظرية السياسية نتاجا للتجارب التاريخية ودراسة التاريخ والممارسة السياسية.

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت،المؤسسة الجامعية للنشر، 1985. ص 62

[2] اليامين بن سعدون، **"الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ـ دراسة حالة مجموعة 5+5"**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الامن، جامعة باتنة ،2011|2012.ص15.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، مرجع سابق ، ص36.

- أن السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابلة للتغير رغم التغير المستمر للسلوكية.

- أن المصالح غير منسجمة وإنما متناقضة، مما ينتج عن ذلك أن العلاقات الدولية تتميز دوما بالصراع.

- أن الفوضى في النظام الدولي ناتجة عن غياب سلطة مركزية تحتكر القوة.[1]

.2 المفاهيم المركزية للواقعية الكلاسيكية.

لقد اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للسياسة الدولية على مفاهيم مركزية مثل: القوة، ميزان القوة، والمصلحة الوطنية....و التي سنشرحها كالتالي:

أ- الدولاتية: statisme.

تشكل السيادة مكونا أساسيا في تعريف الدولة لدى الواقعيين باعتبارها نقطة الانطلاق في تفسير السياسة الدولية، فالدولة سواء نظرنا اليها كاطار او كفاعل، أي كحالة او كسلوك، نجد انها في النهاية نزوع نحو سياسات القوة بدافع القوة.[2]

ب . القوة.

فمورغانتو **Morganton** يرى أن القوة هي الموضوع الذي يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب، وينظر الى القوة من ثلاث زوايا هي:

- القوة كسبب **Power as a Cause** أي أنها الدافع لسلوك معين.
- القوة كهدف **Power as an Outcome** أي أنها نتاج لسلوكات الدول .
- القوة كوسيلة **Power as an Instrument** . أي أنها أداة لبلوغ الغايات المرجوة.[3]

---

[1] عبد الناصر جندلي، **" انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004|2005، ص ص .115.116.

[2] خالد معمري، **"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة - دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر -"** مرجع سابق، ص 84.

[3] عبد الناصر جندلي، **" انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية"**، مرجع سابق ، ص116.

على اعتبار أن القوة كثيرا ما تستعمل للدفاع عن الدولة أو الأمن أو المعتقدات السياسية أو عن المصالح الوطنية الأساسية للدو ل، يمكن التفريق بين ثلاث طرق لإستخدامه وهي : الإقناع Persuasion، والإغراء Reward، الإكراهCoersion.[1]

ج ـ توازن القوى:

يرى مورغانتو ان مصطلح توازن القوى يصف اشياء مختلفة يمكننا تصنيفها في مستويات مختلفة والمتمثلة في:

- **الموقف النظري المنظومي،** الذي يعتبر ان توازن القوى يصف حالة يعاد فيها توزيع السلطة بشكل متساو الى حد ما بين مختلف اقطاب المنظومة العالمية .

- **المستوى النظري الوطني** الذي يعتبر أن توازن القوى هو سياسة خاصة، سياسة توازن القوى أي تلك التي تتبعها الدول لتحقيق هذا التوازن، وهنا يجب ان نميز بشكل أساسي بين هذين المستويين لان الاول يقع على صعيد المنظومة الدولية والثاني على صعيد السياسة القائمة بين الدول.

- **المستوى النظري للمؤرخين الرسميين** حيث يستخدم مصطلح توازن القوى لوصف حالة توازن او عدم توازن.[2]

د- المصلحة الوطنية.

يعلي التفكير الواقعي من قيمة المصلحة الوطنية ويجعلها فوق كل اعتبار وعليه فانه وبهذا الفكر ما من دولة إلا وتسعى الى تقوية نفسها بهدف تغيير وضعها الى الافضل من حيث الاتساع او الحفاظ على وضعها الراهن على اقل تقدير كما ان الظهور بالقوة بات هدفا في حد ذاته .

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، جامعةالكويت،1982.ص.17.

[2] اكزافيه غيوم، **العلاقات الدولية** ،ترجمة قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي،2007.ص.06.

حيث يذهب "**هانس مورغانتو**" الى ان الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الادنى من المصلحة الوطنية، ومن هنا فان الأمن في حد ذاته فيما يخص حجم القوة بالنسبة للواقعيين يتطلب زيادة فيه، وهو ما قد ينجر عنه ارتباط الأمن القومي بمفهوم الدفاع.[1]

كل هذه المعطيات والمتغيرات وضعت مقاربة الواقعية الكلاسيكية موضع شك والاشكال الذي طرح هو: هل يمكن الاستمرار في تصور الأمن في اطار أنه مسألة تنحصر في الدفاع والاستراتيجية فقط؟ [2]

---

[1] طارق على حجاز، **"العلاقات الدولية**،" ،قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، امتحان عن بعد. ص 45.

[2] أمين خلفون، **"المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو-مغاربية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2006|2007.ص. 31.

ثانيا: الأمن في الطروحات الواقعية الجديدة.

بغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، أثار **كنيث والتز** Kenneth Waltz العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها. وبرزت الواقعية الجديدة التي تركز على أهمية البنية في النظام السياسي الدولي ودور هذه البنية في التأثير على سلوك الدول سواء كانت في نظام الثنائية القطبية أو المتعدد الأقطاب[1].

1. مسلمات الواقعية الجديدة.

تقوم الواقعية الجديدة أو البنيوية على عدد من الفرضيات يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:

النظام الدولي هو نظام فوضوي، والفوضى تعني أنه لا توجد سلطة مركزية. لا مفر للدول التي تطالب بالسيادة من أن تبني قدرات عسكرية هجومية لتدافع عن نفسها.

- ترغب الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ونتيجة لذلك فإن الرغبة في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها. بالرغم من عقلانية الدولة فهناك دائما مجال في التقدير، ففي عالم يعاني من نقص في المعلومات يلجأ أحد الخصوم المحتملين إلى التقليل حول إمكانياته، وذلك لترك خصومه الآخرين فريسة للتخمين بشأن قدراته، وهذا يقود إلى الخطأ في تقدير المصالح الحقيقية للدولة.[2]

2- أهم اتجاهات المدرسة الواقعية في رؤيتها للأمن الدولي:

أ- الواقعية الاشتراطية:

يؤكد أصحاب هذه النظرية وجود إمكانات كبيرة للخصوم لتحقيق أهدافهم الأمنية على وجه أفضل عبر السياسات التعاونية بدلا من السياسات التنافسية، والأمن مشترط بالظروف السائدة في حينه وتقوم الاشتراطية على ثلاث انتقادات أساسية للواقعية البنيوية:

– رفض النزعة التنافسية المتأصلة في الواقعية البنيوية رغم بقاء العون الذاتي كأحد أبرز سمات العلاقات الدولية، إلا أنه لا يعني بالضرورة التنافس المؤدي إلى الحرب.

---

[1] مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، عنابة، دار العلوم والنشر.2007.ص 327.

[2] بدون مؤلف، **الاتجاهات النظرية في تحليل الأمن الدولي**، ص 05 .تم تصفح الموقع يوم 11.03.2013 على الساعة:21:55.

http://mentouri.ibda3.org/t17752-topic

– على عكس الواقعية البنيوية، يرى الاشتراطيون أن الدول تلجأ إلى التعاون لتفادي المعضلة الأمنية الناجمة عن مخاطر السعي وراء المزايا النسبية، وقبولها بالتكافؤ التقريبي بدل السعي لتحقيق أقصى المكاسب التي هي بالضرورة على حساب الآخرين، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام سباق التسلح.

– يقر الواقعيون الاشتراطيون أن الغش ينطوي على مخاطر، لكن ما يرفضونه هو المبالغة في التأكيد على الغش[1].

ب . الواقعية الدفاعية:

ترى الواقعية الدفاعية أن الهدف الذي تبحث عنه الدول هو الأمن، ذلك أن الخطر الجوهري لأي دولة يأتي من دولة أخرى، فـهي ترى بان التكنولوجيا السائدة والأحداث الجغرافية ترجح في الغالب سلوك الدفاع على الهجوم. فالدول حسب **والتز** تتوقع التهديدات بناء على حساب مجموعة من العوامل: قوتها النسبية القرب من القوى الأخرى، تقدير نوايا الدول الأخرى، وميزان الهجوم–الدفاع، وبناء على هذه العوامل تميل الدول للتحالف ضد دولة يحتمل ان تُهيمن على بقية الدول[2].

ج . الواقعية الهجومية:

هي تعارض منظور الواقعية الدفاعية في بحث الدول عن مستوى كاف من القوة، بل ترى أن الدول تبحث عن أقصى قدر ممكن من القوة حتى لدى meirsheimer تحافظ على وجودها واستمرارها، حيث تسعى كل دولة إلى تحطيم قوة الدول الأخرى، وقد انطلق في تحليله للسياسات الدولية من تصورات هي:

– أن النسق الدولي فوضوي.

– القوى الكبرى تملك قوى هجومية بإمكانها ان تحطم قوة بعضها بعض.

– البقاء هو الهدف الأساسي للدول.

– القوى الكبرى فواعل عقلانية. [3]

د . معضلة الأمن

تذهب الواقعية الجديدة إلى اعتبار أن الحرب معلم تاريخي دائم من معالم السياسة العالمية، ذلك أن الدول تواجه معضلة أمنية لا يمكن التخلص منها، وكان **"جون هارتز"** أول من أوضح هذه الفكرة حيث قال: "

---

[1] بدون مؤلف، الاتجاهات النظرية للأمن الدولي، مرجع نفسه ،ص05.

[2] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات نظريات العلاقات الدولية**، جامعة سعيدة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2009. ص. 22

[3] عبد العالي عبد القادر ، **محاضرات نظريات العلاقات الدولية، المرجع نفسه**، ص. 23.

إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات – وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات – إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرًا محتملاً "[1] .

المطلب الثاني

النظرية الليبرالية في الأمن

ارتبط نشأة الفكر الليبرالي بمعاهدة "وستفاليا" **1648** التي أقرت وجود الدولة القومية وبأن الحرب هي حق يمكن لأي دولة ممارسته، مما أدى إلى انتشار حالة من عدم الرضا في صف العديد من المفكرين ممن وضعوا أسس الفكر الليبرالي والذين استنكروا استعمال الحرب كأداة من أدوات السياسة الخارجية.[2]

فنجد إسهامات كانط **Emannuel Kant** في "الليبرالية الجمهورية" عندما قدم نظريته حول الآثار المترتبة للحكومة الجمهورية على السياسة الخارجية في بدايات **1790,** أين كان هناك عدد قليل من الجمهوريات الحديثة النشأة [3]. كما إعتبر كانط بأن حالة عدم الاستقرار واللاعدالة المتأصلة في الطبيعة هي الأسباب الرئيسية والمباشرة لحدوث النزاعات, في حين يرى **لوك** Locke بأنه يمكن تعويض حالة الطبيعة التي يقول بها الواقعيون بإنشاء دولة القانون اللبرالي على اعتبار أن قانون الطبيعة أو القانون الأخلاقي **The Moral Law** وجد قبل السياسة كمعطى الاهي، أما آدم **سميث** Smith فهو فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة[4].

إلاُ أن أفكار كانط طورها لاحقا المفكرون الليبراليون من **وودرو ويلسن Woodrow Wilson** إلى غاية فرانسيس فوكوياما**Francis Fukuyama** وإن كانت بدايات تأثير الفكر الليبرالي في مجرى

---

[1] بدون مؤلف، **الاتجاهات النظرية في تحليل الأمن**، مرجع سابق،ص 04.

[2] Andrew Moravcsik, **« Liberal International Relations theory** : A social scientific Assessmen » weatherhead center for international Affairs, Harvard University, paper No.01-02, April 2001, p 21.

[3] أسماء رسولي،**" مكانة الساحل الافريقي في الاستراتجية الامريكية بعد 11 سبتمبر 2011"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2010|2011،ص29

[4] عمار حجار، **"السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2002.ص.12.

العلاقات الدولية في القرن السابع عشر فإن أعلى تدفق له كان في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وهي الفترة المسماة بفترة المثاليين. حيث حدث تطور كبير على يد الرئيس الأمريكي ويلسن بإعلانه في **8 جانفي 1918** تشكيل عصبة الأمم،[1] وهي بذلك مثلت تجسيدا لواحد من أهم مبادئ المدرسة الليبرالية، بالإضافة الى ذلك وفي نفس التاريخ المذكور آنفا، أعلن الرئيس الأمريكي ويلسن عن مبادئه الأربعة عشر التي كانت تحمل طابعا ليبراليا، ذو تصور بديل والمتمثل في الأمن الجماعي، فالدول المنضوية تحته تقوم على مبدأ التعاون فيما بينها ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصاحها من جهة ،ومن جهة أخرى يقوم نظام الأمن الجماعي على ضمان حق الاستقلال للدول الصغيرة التي كانت ضحية لنظام توازن القوى.

لكن ولسوء الحظ، فقد أدت الفاشية في كل من ألمانيا واليابان إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين لم يتمكن نظام الأمن الجماعي من فرض نفسه تاركا المجال للأمن القومي والتحالفات التي ميزت العالم خلال فترة الحرب الباردة. على أن العديد من البلدان عملت في هذه الفترة على إنشاء منظمات للأمن الجماعي في مواجهة منظور الأمن القومي، وهذا ليس بهدف تعزيز أمنها العسكري فحسب بل الاقتصادي والثقافي أيضا،[2] وقد يكون أفضل نموذج جسد هذا النظام هي منظمة الأمم المتحدة التي أنشأت في المقام الأول بهدف تجسيد فكرة الأمن الجماعي. **أولا. افتراضات النظرية الليبرالية:** ونذكر منها.

- يعتقد الليبراليين أن النظام الدولي فوضوي لكنهم يؤكدون على إمكانية وجود تنظيم يسمح بإخضاع الدول دون استعمال القوة.

- الأمن لا يقتصر فقط على القدرات العسكرية والمادية، بل يتعدى ذلك ليشمل عوامل اقتصادية وسياسية وغيرها.

---

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و اشكالات**،القاهرة:دار الهدى للنشر و التوزيع.ص.58.

[2] "تاكايوكي ياماموراء **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة: عادل زقاغ.ص. 03.تم تصفح الموقع يوم 15ـ 03ـ2013 على الساعة 19:04.

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3045.htm/

- الأمن ليس لعبة صفرية كما يعتقدها الواقعون، بل هو شبكة تتفاعل فيها كل الفواعل والعوامل.

- كما يعتقد الليبراليون بإمكانية تقليص العدوانية الطبيعية للدول بتبني قيم مشتركة، وتوحيد المعايير وإنشاء شبكات ومؤسسات متعددة الأطراف.[1]

ثانيا . أهم صور النظرية الليبرالية.

1. الليبيرالية البنيوية Structural Libéralisme

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من **مايكل دويل Michel Doyel** وبروس روست **Bruce Russet** من خلال تأكيدكما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند على المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية على مستوى الدول وأيضا على مستوى النظام الدولي، من شأنه أن يكرس السلام الدائم الذي يفتح المجال أمام مبادرات جديدة للسياسات الدولية. وعليه فإن مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يقع ضمن متلازمة: كلما "تدمقرطت" **Démocratisation** الدول كلما صار النظام الدولي سلميا،على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب فيما بينها.[2] كما كانت لظاهرة العولمة وكل ما تحملة من تغيرات لهيكل النظام الدولي مساهمة في بروز المدرسة الليبرالية الجديدة من أجل السعي الى الوصول لحالة من التعاون من أجل تحقيق المصالح المشترطة كبديل عن التصارع على المصالح المتعارضة.

2. الليبرالية المؤسساتية .

حيث ركز الليبراليون الجدد مؤكدين على بناء المؤسسات وايجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية. واعتقادهم بان المؤسسات الدولية في مقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثيرات الفوضى لا يعني أن المؤسسة الدولية في استطاعتها منع حدوث الحروب. لكن بوسعها تلطيف المخاوف التي تنشا في بعض الاحيان من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة عن التعاون[3].

---

[1] عبد النور منصوري ،**"المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الانساني"**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص : تنظيمات سياسية و ادارية ، جامعة باتنة، 2009|2010.ص32.

[2] عمار بالة،**"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"**مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة، 2011|2012.ص.20.

[3] جون بليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق ص427.

فالمؤسسات حسب هذه النظرية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي وبالتالي تخفيض المخاطر والغش وأصبحت على إثرها العلاقات بين الدول أقل صراعية نظرا لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن.

3. الليبرالية التجارية.

ترجع أصول الليبرالية التجارية الى القرن التاسع عشر ونظرية "التجارة الناعمة"،Douce commerce اتي قامت على انتقادات النظرية التجارية _ الماركنتينية _ التي شجعت الحروب التجارية وغزو أراضي الدول لجمع الثروة،[1] لكن أفكار الليبراليين التجاريين تحولت فيما بعد الى عقيدة التجارة الحرة كما أن تنافس قوى السوق ليس نزاعا، بل تعاوني سلمي. وبالتالي فالترابط بين الدول سيقلل الحوافز على استعمال القوة وسيرفع تكلفة استعمالها.

4. الليبرالية الجمهورية.

فالليبرالية الجمهورية تساند انتشار الديمقراطية بين الدول، ما يعني أن الحكومات ستقدم كشف حساب لمواطنيها وسيصعب عليها المضي في سياسات من شأنها أن تعزز المصالح الفئوية الخاصة بالنخبة على الصعيدين العسكري والاقتصادي. فطوال العقد الماضي، دارت حوارات واسعة حول مسألة ما إذا كانت الدول الديمقراطية تنعم بالسلام أكثر من الدول غير الديمقراطية، بالإضافة إلى اسباب الكامنة خلف الصلة المزعومة بين سمات سياسة الدولة الداخلية وسياساتها الخارجية[2].لذلك فالدول الديمقراطية هي أكثر ميلا لإحترام مواطنيها وأقل ميلا للحروب في نطاقها الاقليمي.

ثالثا. التصور الليبرالي للأمن.

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما يشمل فواعل أخرى. بتصور موسع بمعنى "ما فوق الدولة"

---

[1] عبد النور منصوري ،**"المصالحة الوطنية في الجزائرمن منظور الامن الانساني"**،مرجع سابق،ص.23.

[2] مارتن غريفتش، تيري أوكالاهان، **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث، 2008. ص,224.

أكثر "ما دون الدولة " ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية. وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام.[1]

1. أطروحة السلام الديمقراطي:

لقد اكتسبت أطروحة السلام الديمقراطي التي سعت لفهم وتفسير ظاهرة ا لحروب والبحث في أسبابها وتقديم شرح للعلاقات السببية التي تربط بين السلام والديمقراطية انتشارا وترحيبا على المستوى الأكاديمي والسياسي.

أ. مشروع السلام الدائم.

لقد اعتقد "**إمانويل كانط**" أن العقل يقود البشر إلى السلام، وتبلورت أفكاره هذه في كتابه "مشروع من أجل السلام الدائم" **1795**، ثم في كتابه "ما وراء الأخلاق" **(1796– 1797)** ومشروع كانط حول السلام قائم على تطور العقل والإرادة السياسية يتطلب توفر ثلاثة شروط:

- يجب أن يكون دستور كل دولة جمهوريا بحيث يكون إجماع المواطنين هو الأساس لشن الحرب أو عدم القيام بذلك.

- يجب أن يقوم قانون البشر على فدرالية تضم دولا حرة، تشكل تحالفا سلميا يختلف عن معاهدة السلام لإنهاء الحروب إلى الأبد، بينما المعاهدة لا تنتهي إلا حربا واحدة.

- الحقوق الشاملة الجماعة الدولية، بحيث انتهاك هذه الحقوق في جزء من العالم هو انتهاك لحقوق البشرية جمعاء.[2]

ب . نظرية السلام الديمقراطي:

---

[1] جويدة حمزاوي،**" التصور الأمني الأوروبي نحو بنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،تخصص مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة ،2010|2011.ص. 26.

[2] Tim Dunne, " Liberalism" in: John Baylis and Steve Smith, **The Globalization of World Politics: and introduction to international relations**, Oxford: OUP .p 190.2001 .

ظهرت هذه النظرية في ثمانينيات القرن العشرين في كتابات مايكل دويل **(Michael Doyle** وبروس راست **(Bruce Russet)** وتستند إلى مقالة كانط **(Kant)** "التمثيل الديمقراطي الجمهوري، التزام أيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية "[1] . وتتمحور هذه النظرية حول الديمقراطية، على اعتبار أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وبالتالي يُعّد ذلك تأسيسا للسلام وتكريسا للأمن، فهي القادرة على تسوية نزاعاتها وخلافاتها عن طريق الحوار والقنوات الدبلوماسية دون التلويح باستعمال القوة العسكرية. فالمعايير المشتركة والالتزام بالشراكات، عوامل رئيسة لفض النزاعات وحتى العمل مسبقا على تلافي حدوثها .[2]

العلاقة السببية بين الديمقراطية والسلام:

هناك 03 عوامل لشرح هذه العلاقة:

- من الممكن أن يحدها صانعوا القرار في الدول الديمقراطية أنفسهم مقيدين بمقاومة شعوبهم لتكاليف الحرب وضحاياها، وعليه ستبقى الحرب مع الدول غير الديمقراطية غير مقبولة كذلك على غرار خوضها مع الدول الديمقراطية غير أن التاريخ أثبت أن الدول الديمقراطية غالبا ما تحارب كالدول على غرار خوضها مع الدول الديمقراطية.

- أن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية يخلق عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة الأمر الذي يمنع الحروب بينها.

- أن وجود ثقافة التفاوض والحوار في الديمقراطيات والقيم المتقاربة مع التقارب في السلوكيات المحترمة للقانون تجعل صناع القرار يفضلون التفاوض على ا لحرب والتسوية بدلا عن الإكراه. [3]

---

[1] جون بليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق ،ص 429.
[2] اليامين بي سعدون ، **"الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ـ دراسة حالة مجموعة 5+5"**، مرجع سابق، ص 24.
[3] مارتن غريفتش و تيري أوكالاهان، **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق،ص252.

2. فكرة الأمن الجماعي والأمن التعاوني.

يتمثل الأمن الجماعي وفق "**لغولد شتين**" في " **تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر**" بمعنى أن دول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاضد مع بعضها وتنسق ا لجهود فيما بينها استجابة لأي خطر قد تمثله أي دولة في النسق الدولي.[1]

3. الاعتماد المتبادل:

أنصار هذا الاتجاه يرون أن العلاقات بين الدول لا تبنى على العلاقات السياسية فقط، ولكن يجب أن تشمل أيضا العلاقات عبر الوطنية، فالاعتماد المتبادل معناه وجود علاقات مشتركة بين الدول مرتبطة بالكلفة ودرجة الحساسية بين الأطراف، فالدول ترى أنه من المفيد التعاون بدل التنازع لأن الفائدة من الأول أكثر من الثاني والحساسية تعني إلى أي درجة يتأثر الفاعلين بالتغير في أي موضوع للتعاون في منطقة معينة، فنتيجة العلاقة التبادلية فإن الدول تتأثر بهذه التغيرات، وينطلق أنصار الاعتماد المتبادل من ثلاث نقاط هامة وأساسية هي:

. الاعتماد المتبادل يشير إلى أنه هناك قنوات متعددة للانتشار بين المجتمعات بما فيها الفروع المختلفة للمنظومة الحكومية، وكذا الفاعلين غير الحكوميين.

. الاعتماد المتبادل يشير إلى أن أغلب قوى العلاقات الدولية ستكون قليلة الأهمية.

. في الاعتماد المتبادل لا يوجد ترتيب هرمي للمواضيع فكل المواضيع قابلة للنقاش ويمكن أن تكون أولويات مذكرات التعاون في أي وقت.[2]

المبحث الثاني

مفهوم الأمن من منظور تكويني . تأملي.

إن القضية الجوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية، خاصة مع صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية وظهور النزاعات العرقية التي كانت سمتها

---

[1] تاكايوكي ياماورا، **"مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة عادل زقاغ، مرجع سابق.ص3.

[2] موسى بن قاصير،"**البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،فرع علاقات دولية و دراسات استراتيجية، جامعة باتنة ،2007|2008.ص. 28.

الأساسية دور الهويات داخلها وشعورها بضرورة ممارسة دورها في السياسة العالمية كفاعل مستقل، وبالتالي إعطاء الصيغة الجديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي، والذي يشهد بروز العديد من الفواعل. حيث جاء المنظور **البنائي** بامتلاكه العديد من المزايا والأدوات التحليلية مما جعلها تحظى بقبول واسع داخل الأوساط العلمية في حقل العلاقات الدولية. مركزة على دور كل من الهوية والخطاب في تشكيل السلوك الإنساني، بالإضافة إلى النظرية **النقدية** وهي من بين النظريات التي أولت أهمية للأمن وموضوعاته فركزت على الجانب الاجتماعي واعتبرته ذو أهمية بالغة وانتقدت باقي النظريات التقليدية التي لم تولي له الاهتمام الكبير. وأخيرا نتطرق الى نظرية ما بعد الحداثة وهي نظرية اجتماعية تصنّف ضمن النظريات النقدية التكوينية التأمّلية وهي تمثّل إحدى النظريات الهامة في المحاورة الثالثة.

المطلب الأول

النظرية البنائية والأمن.

ظهرت النظرية البنائية على يد كل من **جيامبا تيستا**، و**كراتو شفيلKratochwill**، و**أونوف Onuf** نهاية 1989، **وألكسندر ويندتAlexander Wendet** في مقالته عام 1992، والتي كانت تحت عنوان "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة". والتي كان لها تأثير كبير في بناء النظرية البنائية، وقامت على نقد كل من النظرية العقلانية والتأملية .[1]

ولقد أدى بروز المقترب البنائي مع نهاية الحرب الباردة إلى زعزعة التصورات الواقعية واللبرالية حول العديد من المفاهيم، أهمها مفهوم الأمن الذي أخذ بعدا آخر من المنظور البنائي، انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المقترب البنائي هو: اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا. كما أن ظهورها تزامن مع نوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية، فغالبا ما ينظر الى البنائية على أنّها جسر رابط **Bridge Gap** بين الاتجاهات الوضعية–التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية – التكوينية، على اعتبار أنّها محاولة توفيقية أكثر من‌ا نظرة نقدية أو تحد لمنطلقات الاتجاهات الواقعية واللبرالية .[2]

إن خلاف مدخل البناء الاجتماعي مع المدارس الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة في السياسة العالمية، وإنما حول تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها بالاعتماد على الاعتبارات المادية، أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الثقافية كذلك؟ ويناقش هذا المدخل الجديد " المدرسة البنائية " أسئلة عديدة أهمها : كيف شكلت هوية الدولة؟ وكيف يعرف مواطنو الدولة أنفسهم؟ وكيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين؟ فالدراسات

---

[1] لخميسي شيبي، **الامن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف الاطلسي و الدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة1991ـ 2008** ،القاهرة،المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2010.ص ص.23ـ24.

[2] عبد الناصر جندلي،"**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**"، الجزائر، دار الخلدونية للتشر والتوزيع 2007،ص. 322ـ323.

الحديثة والمتزايدة في مجال نظرية العلاقات الدولية تعكس اهتمامًا واضحًا بتيار البناء الاجتماعي الذي بدأ في البروز. [1]

لذا يعتقد البعض أن الأهمية النظرية للبرنامج البنائي تكمن في مواقفه الأبستمولوجيا والأنطولوجية والمعيارية الوسطية، إذ تمثل البنائية تصورا وسطيا.

ويوضح الشكل التالي موضع البنائية المتوسط بين الاتجاهات النظرية الوضعية والما بعد وضعية.

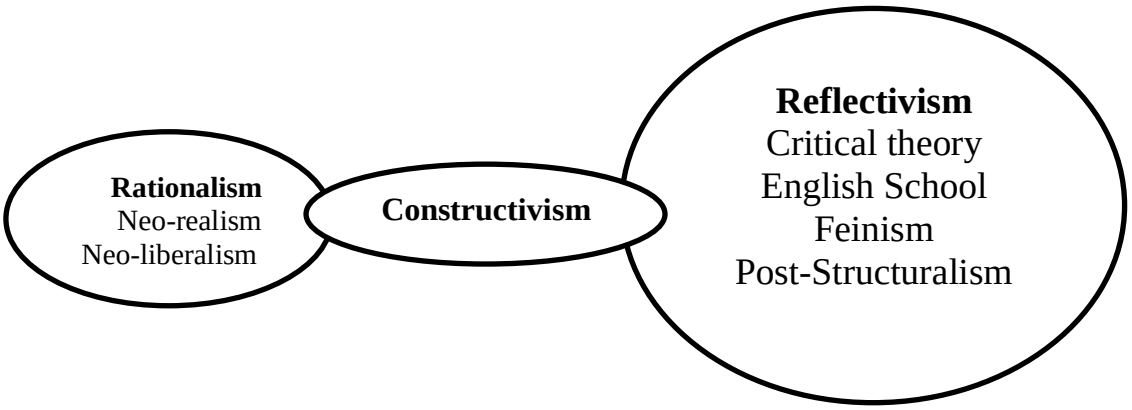

Sourse: see also Baylis and Smith 1997, Patomäki and Wight 2000

Constructivist projects,

أولا . افتراضات النظرية البنائية.

اعتمادا على تصور وإدراك **Alexandr Wendt** فإن البنائية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية وتتمثل هذه الافتراضات في:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل "**تذاتاني**" Intersubjective.

---

[1] هاني محمود عبد موسى، "**ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة:(كوسوفو وجنوب السودان نموذجا)،"** مقترح استكمالا لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العليا برنامج الدراسات الدولية،2011 فلسطين،|2012.ص16.

- هويات ومصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام. [1]

حيث تركز النظرية البنائية على عنصر الهوية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية وتؤكد على كيفية التعامل مع الهويات تماشيا مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها. كما ترفض النظرية البنائية فكرة كرة البلياردو التي جاءت بها النظرية الواقعية، وتسعى نحو اختبار ما يوجد داخلها للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات.[2] وانطلاقا من هذه الافتراضات تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية.

ثانيا. أهمية الأفكار والقوة المادية في تشكيل البنيات:

فالبنائيون يعتقدون أن الواقع هو ذو طبيعة تذاتانية وموجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم. أي أن الواقع المادي والاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون. فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنا يساعد على تكوين الواقع.[3]

وفي مسعى رفضهم ربط التفسيرات الأمنية بالسمة الفوضوية للنظام الدولي يجادل البنائيون الحجة الواقعية الجديدة التي تقول بأن طبيعة النظام الدولي تضع الدول أمام خيار واحد هو الاعتماد على الذات –**Self Reliace** كأساس لإدراك الدول لمصالحها وأهدافها القومية. إلا أن الاعتماد الذاتي ليس الطريقة الوحيدة لتجاوز مسألة فوضوية النظام الدولي، لأن هذا تفسيرا مسبقا للحالة التي تكون عليها الفواعل. فصحيح أن اللجوء إلى هذا الخيار مفروض على الدول، لكن ليس لفوضى النظام إنما لسلوكيات الفواعل(الدول). ومن ذلك فإن تغيرات معينة في سلوك الدولة قد تقود إلى بروز مفاهمات ثنائية ومتعددة بين الأطراف الفاعلة

---

[1] عمار حجار، **"السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي "**، مرجع سابق، ص 40.
[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ،** مرجع سابق،ص 299.
[3] حسن الحاج علي أحمد، **المدرسة البنائية في العلوم السياسية**:دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية، تم تصفح الموقع يوم 6-4- 2012على الساعة 17:45.
http:// hawariboumadian1520. Maktooblog.com/115338

في النظام، وحتى وإن أقرت البنائية بصعوبة التخلص من قضية العون الذاتي، إلا أنها تطمح إلى أن لا تتحول الى نظام اجتماعي تستلهمه الدول.[1]

ثالثا. دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها.

ويشير البنائيون أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات، وبالتالي فإن المسار **Process** وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول فالهويات والمعايير والثقافة عناصر تلعب دور مهم في السياسة العالمية.[2]

كما ترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة **interest** فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي بل ومن طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية، فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين– تتحد خارج السياق الاجتماعي للفواعل وبمعزل ضمن النظام الدولي أي باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي.

من المهم أيضاً أن نفهم أنه قد يكون للدولة هويات اجتماعية عدة، فقد تكون تعاونية أو تنازعية، وأن مصالحها تتنوع وفقاً لها وتحدد الدول مصالحها في سياق تأويلها للأوضاع الاجتماعية التي تمثل جزءاً منها وبالتالي، بإمكاننا القول إن علاقة الحرب الباردة التي نشأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانت بنية اجتماعية، حيث عَدّ كل منهما الطرف الآخر عدواً له، وحدد مصالحه الوطنية وفقاً لمعايير عدائية، لكن عندما توقفا عن النظر كل منهما إلى الآخر وفقاً لهذه المعايير انتهت الحرب الباردة.[3]

رابعا. تقنية تحليل الخطاب Discourse analysis.

فالمقصود بالخطاب هنا حسب بعض البنائيين إلى محتوى خطابات الزعماء التي يلقونها على الجماهير، فالخطاب مهم في حد ذاته، وتحليل الخطاب يعطيه معنى، وذلك عن طريق القراءة المتأنية للكلمات

---

[1] جون بليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العلمية**، مرجع سابق، ص.397.

[2] حسن الحاج علي أحمد، **المدرسة البنائية في العلوم السياسية**: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، المرجع، نفسه، ص2.

[3] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان ، **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ،مرجع سابق، ص.109.

والنظر في الحجج المقدمة التي تأتي في شكل بلاغي منهجي في تعريف الأمن مثلا وهذا يفيدنا كثير في تحديد معالم الهويات وتمييزها عن الأخرى.

خامسا. التصور البنائي للأمن.

يمكن فهم التصور البنائي للعلاقات الأمنية في شكل معادلة أمنية طرفاها دولتا ن (أ، ب) فعندما تلجأ الدولة (أ)، فتتصور أنه لو سلكت الدولة (أ) إجراءات بناء الثقة وقللت من تصرفاتها الدفاعية المفرطة، فإنها قد تدفع الدول الأخرى للسير وفق ذات المسعى، مما يجعل الدولتان (أ) و(ب) تبحثان عن أدوات أخرى لتحقيق بقاءها بعيدا عن نظام العون الذاتي، الذي يتسبب وفقا للبنائيين في التقليص من فرص تحقيق الأمن الدولي. وبالتالي فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته وكدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثالا شهيرا عن أن المسدس عندما يحمله صديق، ليس له نفس المعنى كما لو حمله عدو، بالرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في كلتا الحالتين.

ونستطيع أن نقول أن "الكسندر وندت" أعطى مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية [1]و هناك باحثين بنائيين على غرار جون روجيه **John Rogie** ،فريدريك كراتوشويل **Fredirich Kratochwill** وإيمانويل ادلر **Emanuel Adler** وفي محاولة لوضع مجموعة من القوانين النظرية تتعلق بمفهوم الأمن، يركزون على المسلمات الثلاثة التالية:

- أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بنى وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات "قيمة" الا إذا آمنت الدول بها، وعلى هذا الأساس سيصبح الأمن" تنبئيا " بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام واستفاليا على دمجها ضمن سلوكها.

---

[1] خالد معمري، **"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ـ دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** ،مرجع سابق، ص.106.

- الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب دورا هاما في تشكيل وتغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة .

- يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن بشرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية،[1]

وتتلخص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في النقاط التالية :

– البنائية لا تقبل بمسلمة فوضوية النظام الدولي بل تُمشكلها، فهي غير معطاة بل تحاول مناقشتها لأن الدول هي التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيم والسلوك فالفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية فهي تكوين وبناء ذاتي.

– الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا.[2]

– تعطي البنائية أهمية قصوى ل:"فعل اللغة "**Speech Act**" الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية **Securitization**" كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات.[3]

المطلب الثاني

النظرية النقدية الاجتماعية . إشكالية تعميق وتوسيع الأمن .

النظرية الاجتماعية النقدية، والتي تسمى في بعض أدبيات العلاقات الدولية بالغرامشية الجديدة، هي تطويرا للفكر الماركسي والتي بإمكانها أن توصف بالماركسية جديدة – جاء بناءها النظري– المفهوماتي

---

[1] Charls.philippe David et Jean Jaque Roche**, Théories de la Securité**- France , paris, Edition, Montchrestun , 2002.p 103 .

[2] رياض حمدوش،**تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**،من أعمال الملتقى الدولي"الجزائر و الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة،أفريل 2008،ص 279.

[3] .جويدة حمزاوي، **،" التصور الأمني الأوروبي نحو بنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط** ،مرجع سابق،ص 47.

في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية ذات توجه ماركسي– وهي نتاج لفريق من منظرين ألمان يعيش أغلبهم في المنفى بالولايات المتحدة الأمريكية وقد عرف هذا الفريق باسم مدرسة فرانكفورت. [1]

أولا: اسهامات النظرية النقدية الاجتماعية.

ترتبط كثيرا إسهامات هذه النظرية بالمبادئ التي صاغتها الواقعية الجديدة والتي لا يرفضها النقديون ومن بينها:

– بنية النظام الدولي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا.

– الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

– المعضلة الأمنية تحدث لانعدام الثقة، حتى وإن اختلف النقديون في منشأ ذلك.

لذلك فقد تأسس البناء النقدي الاجتماعي على مسلمتين مركزيتين:

– السياسة الدولية ينظر لها كبناء اجتماعي وليس بناء ماديا .

– سلوك الدول في التفاعلات الدولية يتبع الطريقة التي تفكر بها، أي أنه متغير تابع لعنصر الادراك[2]

فالنظرية النقدية هي نظرية تحاول البحث في مجتمع البنية السياسية والاجتماعية ككل وتسعى إلى فهم عملية التغيير في إطار الكل وأجزائه معا كما تعلن صراحة كونها **تذاتانية ومسيسة**[3].

ثانيا : فلسفة النظرية النقدية الاجتماعية.

1. محاور البحث الأنطولوجي.

حسب النقديين لا يمكن معرفة الواقع الاجتماعي والدولي ما لم نأخذ في الحسبان دراسة السلوكات اليومية والصراعات التي تقودها القوى الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي. فهي تتحدى الأنطولوجيا الواقعية بكون الدولة فاعل وحدوي وعقلاني.[1]

---

[1] عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ،مرجع سابق،ص.313.

[2] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مرجع سابق، ص.106.

[3]- سليم قسوم،" **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر،2010 و العلاقات الدولية،ص150.

2. الابستمولوجيا النظرية النقدية.

إن أصل الاختلافات الأبستمولوجيا التي تميز النظرية النقدية عن النظريات التقليدية تكمن ربما في الايجابية التي تقدمها حول السؤال التالي ما هي وظيفة النظرية؟

حسب كوكس فإن هدف أي نظرية يكمن في صنفين: وصف أو نقد، أما بالنسبة للأولى فهي مجرد إجابة بسيطة عن سؤال مباشر مثل أي مرجع قد يساعد على حل المشاكل المواجهة في شكل وصف مثل النظريات التي تندرج ضمن المقتربين الليبرالي والواقعي فإنها تدرك الواقع كمعطى مسبق، والمجتمع المدني كنظام دنيوي يعمل باستقلالية عن أفراده. **ونقد** من خلال أن النظرية يجب أن تكون لها القدرة على الفهم والشرح ومن أجل كل هذا لا تتحرج النظرية النقدية الدعوة إلى إعادة إنتاج الأعمال التنظيرية باستمرار وأحيانا إرجاعها إلى نقطة البداية[2]

ثالثا :الأمن في النظرية النقدية الاجتماعية.

لقد مهدت التحولات والظروف الدولية المستجدة في الوضع الدولي الجديد تطوير الدراسات النقدية للأمن ومن أهم هذ التحولات:

- سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الصراع بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية.

- التحولات الاقتصادية وتجلت في التوجه نحو بناء نماذج تنموية ترتكز على اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج. [3]

- التحولات القيمية التي حدثت مع سقوط الأنظمة الشيوعية وبرزت معها نظريات حاولت تقديم منظور جديد كما في نظرية نهاية التاريخ **لفوكو ياما** ونظرية صدام الحضارات **لهنتينغتون.**

---

[1] بلال غريب، **النقدية الاجتماعية لروبرت كوكس**، ص1، تم تصفح الموقع يوم 22 أفريل 2013، على الساعة 18:03
File// ishowthreas. php. P01h

[2] جون بليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية- مقاربة جديدة لنظرية الدول**، مرجع سابق ،ص.379.

[3] مصطفى بوخوش،**حوض المتوسط بعد الحرب الباردة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.2006.ص.14

- الانعكاسات السلبية للتصنيع على البيئة وظهور تحديات جديدة تهدد الوجود الإنساني.[1]

1. الانعتاق كقيمة للأمن.

ينظر النقديون للأمن على أنه بناء اجتماعي مرادف للانعتاق أو التحرر يهدف لمكافحة كل ما يهدد الأقليات، الطبقات الأكثر فقرا وحتى الدول في مواجهة آليات السيطرة والاستغلال الاقتصادية في الأساس، فالانعتاق عند" **كوكس**" **Cox** يكون من الهيمنة **Hégémonie** لأن فوضى العلاقات الدولية تعني نظام هيمنة تابع لقدرة دولة معينة يحدث فيه تنظيم وتراتبية لعلاقات الإنتاج الاجتماعية بين المركز **Centre** والمحيط **Periphery** وهذه العلاقة بين المركز والمحيط هي علاقة اقتصادية أكثر منها جغرافية تحصل من خلالها بعض الدول على مزايا على حساب دول أخرى .[2]

2. مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي.

فموجة التحليل الأولى التي شكلها طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي كانت بغرض تعميق فهومنا حول الأمن بكشف السياسة من خلال المفاهيم العلمية والأجندات السياسية ما يسمح للمحللين من اماطة الصفة المركزية عن الدول والنظر إلى وحدات مرجعية فوق وما دون المستوى الدولاتي، أما موجة التحليل الثانية فقد سعت الى توسيع فهمنا للأمن لأجل الاهتمام بطيف واسع من التهديدات والاخطار التي تواجه صفا من الوحدات المرجعية، وبهذا المعنى يكون طلاب مدرسة ويلز قد قاموا بتسييس الأمن " **politicize Security**" بدلا من أمننة القضايا" **Security Issues**" .[3]

أ . نحو تعميق مفهوم الأمن.

إذا كان الواقعيون قد بنو تحليلاتهم على الدولة كموضوع مرجع للأمن فإن المقاربات النقدية تتخذ من "الفرد– الإنسان" كموضوع مرجعي أساسي لأن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه وتحقيق رفاهية، ولا يمكم بالتالي أن تكون هي المعنية بالأمن.

---

[1] مصطفى بوخوش، **حوض المتوسط بعد الحرب الباردة** ،مرجع نفسه،ص.14.

[2] سميرة شرايطية، **" تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة حالة في العلاقة بين الفشل الدولاتي و التهديدات الأمنية الحديدة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص سياسة مقارنة،جامعة بسكرة، الدولية،2009|2010.ص.27.

[3] سليم قسوم، "**الاتجاهات الحديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، مرجع سابق.155.

❖ **الأمن الإنساني securité Humaine:**

وهذا يعني انه لابد من اتخاد الفرد كوحدة للتحليل الأساسية في ظل مصادر التهديد التي تمس أمنه والذي لم يعد بمقدور الدولة التعامل معها بمفردها.

فالموضوع المرجعي الأولي للنظرية النقدية للدراسات الأمنية "هو الإنسان الفرد"، لأن السؤال المطروح في إطارها والذي تحاول الإجابة عنه هو: "**من يجب تأمينه؟**" وليس السؤال: "**ما يجب تأمينه**"؟

يعتقد أنصار النظرية النقدية أن الدولة لا يمكن الاعتماد عليها من منظرو أن الأنظمة المتعاقبة فيها لا تهتم بالضرورة بالأمن الداخلي والخارجي على حد سواء فهي –الدولة– تهتم بالقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها "**أمن الوسائل**" على "**أمن الأهداف**" فالدولة هي الوسيلة والفرد هو الغاية والهدف.[1]

❖ **الأمن العالمي securité Globale:** يعتبر من بين أهم المفاهيم الأساسية للأمن من المنظور النقدي، فهو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان على المستوى العالمي. عن طريق أمننة كل عنصر من شأنه توفير الانعتاق والتحرر للفرد.[2]

فلأمن العالمي يشمل التهديدات التي أفرزتها الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة التي ساهم في اتساع الفجوة بين محيط ومركز هذا النظام، مما أدى إلى ظهور لتهديدات ومخاطر بيئية ديموغرافية، إثنية واقتصادية متداخلة ومتفاعلة فيما بينها.

والحديث يجري اليوم عن مجتمع عالمي world society في ظل التطور الهائل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي جعل من العالم قربة صغيرة، والاتصال الدائم والمتبادل بين الشعوب والأفراد على اختلاف جنسياتهم وايديولوجياتهم والتفاعل الذي يحصل في هذا النظام العلاقاتي هو الذي يسمح بالحديث عن مجتمع عالمي.[3]

ب . التوسيع في طبيعة التهديدات:

---

[1] أمين خلفون، **"المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية"**، مرجع سابق، ص37

[2] جويدة حمزاوي، **" التصور الأمني الأوروبي نحو بنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط"**،مرجع سابق، ص 35.

[3] أمين خلفون، **"المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية"**،مرجع سابق، ص ص 43ـ 44.

يعود الدافع الرئيسي لإجراء المحاولات التوسعية للمفهوم التقليدي لبروز التهديدات الجديدة التي لا يمكن مواجهتها بالقوة العسكرية لوحدها. ومن بين الواقعيين الجدد الذين أكدوا على ضرورة إدراج تهديدات أخرى نجد ميكائيل ديلون – Michael Dillon الذي يرى أن الأمن ليس مجرد كلمة تشير للتحرر من الخطر أو التهديد، لكنه كذلك وسيلة الضغط عليه وحصره ويرى أنه في الوقت الذي نعرف فيه ما يجب أن نخاف منه، فنحن نبحث كذلك عن كيفية وصفه وممارسة الإكراه عليه، ومؤكدا على أن الأمن قد شكل أساس الفكر المعاصر وأن مهمة الممارسة السياسية هو تأمين الأمن.[1]

المطلب الثالث

نظرية ما بعد الحداثة والأمن

أولا: الجذور التاريخية لنظرية ما بعد الحداثة

يعود استخدام مصطلح ما بعد الحداثة الى الثلاثينيات من القرن العشرين، في نص كتبه الاسباني **فريديكو دي أونيس Fridico d'onisse** ، إلا انه استخدم بصورة منهجية في حقل الدراسات النقدية الامريكية في كل من كتابات: **ارفنغ هاو، هاري ليفين، ليزلي فيدلر**، وقد ظهر هذا المصطلح بداية في ميدان الهندسة المعمارية ثم انتقل وامتد الى حقول معرفية أخرى منها حقل الدراسات الامنية[2].

تمتدّ الجذور الفكرية لنظرية ما بعد الحداثة إلى الفلاسفة الفرنسيين الذين تعتبر مساهمتهم بارزة في سبيل الوصول إلى صياغة ووضع إطار عام لنظرية ما بعد الحداثة فمن أبرز روادها " فرانسوا ليوتارد" **1924/1998** والذي أكّد في كتابه حالة ما بعد الحداثة **1979** أنّ المعرفة لا يمكنها أن تدّعي أنّها تقدّم الحقيقة في أيّ معنى مطلق لأنّها تعتمد على الاعيب اللّغة التي هي دائما ذات صلة بسياقات محدّدة، وكذلك "جاك دريدا" الذي أهتمّ بتفكيك الثقافة الغربية وتقويض مقالاتها المركزية بالنقد، كما تبرز أسماء أخرى ساهمت وبدرجات متفاوتة في تطوير أسس هذه النظرية .[3]

---

[1] فريدة حموم، **" الأمن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2003|2004.ص ص.17.18.

[2] جون بليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق، ص.434.

[3] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، مرجع سابق، ص 330 .

لقد تزامن ظهور هذه النظرية – مثل باقي النظريات التكوينية الأخرى – في حقل العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة. وعليه فإن رصد صورة الوضع الدولي الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة تشير إلى جوانب مهمة في تشكل هذه النظرية، حيث أنه:

1- بقدر ما مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة انعطاف وتحول على المستوى السياسي، فإنها كانت كذلك على المستوى الأكاديمي. فتداعيات هذا الحدث على المستوى التنظيري للعلاقات الدولية، برزت على مستويين[1]:

أ- **التحول في وحدات العلاقات الدولية:** حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة لمزاحمتها من قبل عدد جديد ومتزايد من الوحدات.

ب- **التحول في موضوع العلاقات الدولية:** وهنا غلب العامل الاقتصادي بين المتغيرات المركزية الأخرى كالمتغيرات السياسية والاجتماعية، هذا التحول قاد نحو بروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفادي القصور المنهجي والفكري الذي وقعت فيه النظريات التقليدية.[2]

2- بروز مؤشرات عديدة دفعت نحو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة التي جاءت كموقف نقدي ومن هذه المؤشرات نبرز:

- أزمة الدولة القومية واندلاع الثورات العرقية وشيوع الحركات الانفصالية.
- تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام .
- بروز حركات الإحياء الديني في المسيحية والإسلام واليهودية.
- ظهور عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية[3].

وتعتبر ما بعد الحداثة مقاربة مميزة في دراسة العلاقات الدولية بتركيزها بالأساس على محاولة تقويض الأسس الابستمولوجية والأنطولوجية والمنهجية للفكر الانساني المهيمن والذي تعتبره نتاج "المشروع التنويري" القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية، فمؤيدو ما بعد الحداثة يعربون عن موقف عدائي حيال الادعاء بحقيقة مطلقة أو عالمية.[4]

---

[1] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، مرجع سابق.ص.5

[2] قاسم دجاج، **العالمية و العولمة: نحو عالمية تعددية و عولمة انسانية**،الجزائر، جمعية التراث،2003،ص.143

[3] خالد معمري، **"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة - دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر "**، مرجع سابق،ص.108.

[4] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص.158 .

ثانيا. إعادة النظر في مفهومي المعرفة والحقيقة

تتميز ما بعد الحداثة بمجموعة من الأفكار المحددة في مجال الإبستمولوجيا وهي كالتالي:

أ. المعرفة :

ينقسم العالم في التصور ما بعد الحداثي إلى وحدات طبيعية متساوية ومستقلة ومختلفة ومنفصلة بسبب عدم وجود مركز ومرجعية كلية مشتركة وتصبح كل وحدة ذات سيادة مطلقة ومرجعية ذاتها وهذا يعني غياب أي مرجعية نهائية إنسانية أو موضوعية، فيتسم العالم بالتعددية والتفتت والفوضى وعليه تظهر الاحتمالية والنسبية والمصادفة وغياب السببية " نتيجة للتغير المستمر والكامل "ومن ثم تصبح المعرفة الكلية الإنسانية الشاملة مستحيلة.[1]

وعلى ضوء هذا المفهوم يظهر نوعان من ما بعد الحداثة هما:

– ما بعد الحداثة اللغوية (النصوصية) :

وهي ترى أن اللغة لا تكشف الواقع وإنما تحجبه لأنها تنشغل بالدوال وتنسى المدلول " تركيز عن الشكل دون المضمون ".وفي هذا السياق يقول **دريدا** " **يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه**"

– ما بعد الحداثة الصراعية (القوة):

تركز على إرادة القوة لا على اللغة، فالخطاب لا يوجد في ذاته على الإطلاق إنما يرد إلى الواقع وهم يقولون " لا يوجد شيء خارج القوة ولا يوجد أحد خارج نطاق القوة، فالمعرفة لا تفهم إلا في إطار علاقات القوة وتوزيعها ومن يتحكم فيها يتحكم في كل شيء" ، فالقوة هنا تحل محل اللغة، وهي لا تهيمن فقط على الواقع إنما تعيد إنتاجه [2].

وعموما فإن اللغة والقوة هما الحقيقة وهما بديل مقولة المادة في الفلسفات المادية في عالم لا قوانين له ولا يحركه شيء سوى دينامية كامنة فيه نابعة منه .

---

[1] فضيلة محجوب،**القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة**،تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2013على **الساعة: 23:44**

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.read104.htm

[2] عبد الوهاب المسيري ، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق، دار الفكر، الطبعة الاولى،2003.ص87

ب . **الحقيقة :** ترفض ما بعد الحداثة فكرة الحقيقة الكلية كما صورها عصر التنوير الغربي، فهم ينفون ذلك ويطلقون عليه " **إرهاب الحقيقة** "، فالحقيقة الشاملة تفترض وجود نظام وقواعد ومنطق وقيم عقلانية وهذا كله مرفوض بحسب ما بعد حداثيين[1] فالسؤال عن الحقيقة سؤال ميتافيزيقي والحقيقة بحسب دريدا – الذي يقول " **إن حقيقة الأمر أنه لا يوجد شيء يسمى الحقيقة في ذاتها** " هي دائما تعددية فما يوجد هو حقائق منفصلة وليس حقيقة كلية .[2]

ج . الذات والموضوع :

تدعو ما بعد الحداثة إلى إلغاء مركزية الذات وذلك لثلاث أسباب :

- الذات من اختراع عصر النظريات التقليدية (الحداثة) .
- التركيز على الذات يفترض وجود فلسفة إنسانية يعارضها ما بعد حداثيون .
- الإقرار بوجود الذات يفترض وجود موضوع .

تنتقد ما بعد الحداثة الدور المركزي الذي تلعبه الذات في تحليلات العلوم الاجتماعية والتي تصور الإنسان باعتباره قادرا وفاعلا ويستطيع الاختيار، مع أنه في الواقع ليس سوى عنصر يخضع لوقع النسق الاقتصادي والسياسي والثقافي على وجوده (وهنا يبرز نوع من التقاطع مع أفكارهم حول التاريخ) .

د . الحتمية:من خلال الإشارة إلى هذا العنصر عبرت نظرية ما بعد الحداثة عن ما يلي:

- سقوط فكرة الحتمية في العلوم الطبيعية (عبرت عن ذلك العلوم المعاصرة) وكذلك في التاريخ الإنساني(مثلما أثبتته الأحداث)
- ليست هناك حتمية في التطور التاريخي من مرحلة إلى مرحلة أخرى حيث أن التاريخ مفتوح على احتمالات متعددة

---

[1] باسم على الخريسان، **العولمة والتحدى الثقافي**، بيروت، دارالفكرالعربي،2001،ص.112.
[2] عبد الوهاب المسيري ، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، مرجع سابق،ص،88.

- رفض فكرة التقدم الكلاسيكية التي كانت تتصور تاريخ الإنسانية وفق نموذج خطي صاعد من الأدنى إلى الأعلى، أما على العكس من ذلك فإن ما بعد الحداثة " ترى أن التاريخ قد يتقدم لكنه قد يتراجع".[1]

ثالثا: تصورات ما بعد الحداثة عن الأمن الدولي

أما عن التصور الأمني لهذه النظرية، فتنطلق في تقديم منظورها الأمني على أساس نقد الطرح الأمني الواقعي الذي يعاني برأيها حالة قصور منهجي في التعامل مع الظاهرة الأمنية، وعجز عن التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة، ولذلك تعمل ما بعد الحداثة على تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني، كمسلمة الفوضى في النظام الدولي والقوة في توجيه سياسات الدول وانطلاقا من قيمة الخطاب، فان الدراسات الأمنية بحسب الما بعد حداثيين هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة ، ذات بعد معياري يهدف إلى خلق بيئة أمنية مسالمة[2].

أ. الهوية من منظور ما بعد حداثي :

فالهوية **كبناء اجتماعي** تحولت إلى قضية مركزية في السياسات العالمية لها الأهمية والدلالات الكبرى في تفسير السلوك الدولي .ولتحديد سياق هذا المفهوم كان الانطلاق ما بعد حداثي من مبادئ ومقومات **النظام الوستفالي** (الدولة– الأمة) الذي قام على خلفية الأمم ذات الثقافات والخصوصيات العريقة، وهذه الأمم ذاتها(الممزقة) تمثل دعما فكريا حسب نظرية ما بعد الحداثة في مسار السعي لإعادة بناء هوية هذه الأمم.

كما تدعو ما بعد الحداثة إلى حماية الخصوصيات الثقافية وتدافع عن التنوع الثقافي في المجتمع الدولي، وترى أن الاعتداء على الخصوصيات وطمسها هو أساس النزاعات وفي هذا الإطار تشجع المزج بين الخطابات بجانب بعضها البعض واقتباس الآراء من مصادر شتى والمزج بين الصور المختلفة.

ب . **الخطاب الأمني كبعد جديد في التحليل.**

---

[1] باسم علي الخريسان، **العولمة والتحدى الثقافي**، مرجع سابق، ص ص ،110.111

[2] جويدة حمزاوي، **" التصور الأمني الأوروبي نحو بنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط"**، مرجع سابق، ص ص.39_40.

لقد قدمت دراسات ما بعد الحداثة وأبحاثها مدخلا جديدا في دراسة الأمن الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة. إذ يعتبرون" **الخطاب** "أي كيفية حديث الناس عن السياسة العالمية والأمن الدولي عاملا مأثرا في كيفية تصرف الدول وسلوكياتها.

إن الفكر ما بعد الحداثي في الدراسات الأمنية يرى ضرورة الدعوى إلى" خطاب اجتماعي" يؤكد على السلم والأمن والمعايير الجماعية وكذا التعاون عوضا عن الخطاب الواقعي المكرس للصراع والتنافس؛ وهي المهمة التي يرى ما بعد الحداثيون أنها ممكنة، إذ ادى الساسة والاكاديميين والجماعات المعرفية دورها في عملية إعادة صياغة اللغة والخطاب عن السياسة الدولية وبعث خطاب جديد يركز على المثل العليا للجماعات،[1] إذ يركز على اهمية القيم المعيارية في التأسيس لخطاب عالمي مهيمن يحاول إيجاد بيئة دولية أكثر أمنا استنادا إلى خطاب تعاوني على عكس الخطاب الواقعي الذي أكد على رؤية صلبة وأكثر انغلاقا غير فاسحا المجال لتفسيرات ونهوج جديدة إزاء الأمن الدولي.[2]

المبحث الثالث

مفهوم الأمن من منظور توسعي . تعميقي.

نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الأمن في إطاره التوسعي، ليشمل مدرسة كوبنهاغن والتي تعتبر من المدارس الإنجليزية في العلاقات الدولية المختصة في الشؤون والدراسات الأمنية وتحديدًا الدراسات الأمنية الأوروبية. فبالإضافة الى القطاع العسكري ركَزت مقاربة بوزان" buzan" التوسعية على قطاعات أساسية أخرى هي: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤكدا على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة، التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية. أما الشق الثاني من الإطار التوسعي فنتعرض إلى مفهوم مركب الأمن الإقليمي ليكون هناك أمن مشترك ومترابط بين دول الإقليم ، ففي ظل التهديدات الامنية المشتركة اللاقطرية، ارتأت هذه النظرية إلى إعطاء بعد إقليمي للأمن لتسهل عملية مواجهة تلك التهديدات التي يكون منبعها خارج الحدود الوطنية، وبالتالي تساهم في إيجاد هوية أمنية إقليمية مشتركة.

المطلب الأول

---

[1] جون بيليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق،ص.438.

[2] جويدة حمزاوي، **التصور الامني الاوروبي: نحو بيئة امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مرجع سابق،ص 49.

مدرسة كوبنهاغن ومسألة توسيع مفهوم الأمن

جاءت هذه المدرسة عبر أعمال الأستاذ باري بوزان خاصة لوضع وتطوير نظرية أو إطار لدراسة الأمن وفقا لمستويات ومفاهيم وأبعاد جديدة أنطولوجية وابستمولوجية خاصة على مستوى عملية الأمن في أوروبا ابتداءً من أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي أين تُوجت أعمال الأستاذ باري بوزان بظهور إطار تحليلي جديد للأمن سنة 1998 يعتمد بشكل أساسي على طرح سؤال كيف تعمل آلية الأمن في السياسة الدولية؟[1]

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف **بوزان** لهذا الأخر على أنه: "**العمل على التحرر من التهديد**"، ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد" **الانفلات منه أو تحييده كليا** "، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول" إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا.[2]

أولا: القطاعات الجديدة للأمن.

1. **الأمن العسكري:**

يخص مستويين، هما قدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول، وكذا مدركات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول وكذا أنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. فنهاية الحرب الباردة قد قلصت من القواعد العسكرية في دول المحيط، كما قللت من الحوافز للتزود بالسلاح وفوتت على القوى الكبرى الكثير من المكاسب، الا أن نهاية الحرب الباردة سمحت بنشوب مواجهات عسكرية داخل المحيط وبروز دور لوساطة القوى الكبرى التي تبوء نفسها راعية للسلام والأمن الجماعي .[3] لكن تهميش بعض القضايا في مناطق معينة، لا تمنع من الاهتمام بالمناطق والأقاليم حيث توجد المكاسب الحيوية والتي تحظى باستراتيجيات خاصة ومراقبة ميزان القوة فيها، ومختلف التهديدات التي قد تحول دون تحقيق هذه المكاسب والامتيازات.

---

[1] Paul D.Williams.Security **Studies** :An introduction, London: Routhedge.2008.p.68 .

[2] عبد النور عنتر، **المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن،** محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، جامعة باتنة،2009، ص.13.

[3] ا ليامين بن سعدون، **"الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ـ دراسة حالةمحموعة 5+5"**، مرجع سابق،ص.29.

2. **الأمن السياسي:** ويتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة، على وجه التحديد: السيادة والوحدة الإقليمية وعلى العموم فإن المجال السياسي للأمن الوطني، هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي على المستوى الداخلي يكون الأمن من خلال ضمان أو فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها، أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها، أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها .[1]و يمكن ادراج مشكلة الحدود ضمن هذا قطاع، حيث تواجه العديد من الدول ومنها افريقيا مشكلة عويصة في شرعنة حدودها الموروثة عن الاستعمار والتي تفاقمت اكثر في الوقت الحالي.

2. **الأمن الاقتصادي:** ويتعلق بمدى قدرة الدول الوصول الى الموارد والأسواق والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاه والسلطة في النظام الدولي، غير أنه ينتفي الاجماع حول الطريقة التي يحصل بها هذا النوع من الأمن، لأن السوق ببساطة يعمل وفق مبدأ "المخاطرة"[2]. فالاقتصاد يمثل احدى المكونات المهمة لقوة الدولة، وإختلال هذا القطاع سيمثل تهديدا مباشرا لمؤسسات الدولة وأمنها السياسي والاقتصادي مما يؤثر سلبا عل مكانة الدولة وتأثيرها على الساحة الدولية.

3. **الأمن المجتمعي:** فالتطور الصارخ للغرب في مختلف الميادين والنجاحات الاقتصادية والتكنولوجية والتي يقابلها في المحيط التخلف، ضعف التنمية، الفقر، الفوضى ...، يكون لها مفعول محبط للمجتمعات، ونظرة احتقارية لقوانينهم ونظمهم، وهي نقاط الضعف التي تساعد على انتشار قيم الغرب المجتمعية في مجتمعات

---

[1] سمية أوشن، **" دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة، جامعة باتنة،2010/2009.ص.57.

[2] سليم قسوم، ،"**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"**، مرجع سابق، ص 151.

المحيط وعلى نطاق واسع. وبالنسبة للإسلام فهذه التهديدات قد يتسبب فيها الجوار الجغرافي والإقليمي والعداء التاريخي، لكي يبقى منافسا كبيرا للغرب وإحدى الهويات المحافظة والأكثر انتشارا[1].

5 **البعد البيئي:** يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه ، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوي وانقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها والمائية، تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديموغرافي السريع في العالم الثالث [2]و إفرازاته المختلفة في تغذية حقل البطالة، اللاجئين والهجرة، تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الإيكولوجية / البيئة بمفهوم الأمن البشري Human security.

حسب كابلان فإن التدهور البيئي من شأنه خلق نزاعات وفي هذا الصدد يقول:" ان الحروب المستقبلية ستكون حول بقاء المجتمعات ونجاتها من المشاكل التي تسببها الندرة البيئية، ومجمل هذه الحروب ستكون دولاتية، معنى ذلك أن الدول والحكومات المحلية ستصبح غير قادرة على حماية مواطنها من الأضرار الجسدية والطبيعية[3].

ثانيا: الأمن المجتمعي في تحديد المسألة الأمنية.

---

[1] اليامين بن سعدون، **"الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ـ دراسة حالةمحموعة 5+5"**، مرجع سابق،ص.33.

[2] Francisco A.MAGNO**, Environemental Security in The China Sea**, **Security Dialogue**, Vol 28, N°1, March 1997. p-p: 97-112.

[3] أسماء درغوم، **"البعد البيئي في الأمن الانساني مقاربة معرفية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري،2008|2009. ،ص.80.

حسب مدرسة كوبنهاغن يعتبر مفهوم الأمن المجتمعي على غرار الانواع الأخرى للأمن كأفضل مفهوم مطبق لفهم الواقع الأمني الجديد في فترة الحرب الباردة، خاصة مع بروز ظاهرة النزاعات الداخلية، حيث لعبت الوحدات الجديدة والمتمثلة في كل من المجتمع والجماعة، الاثنيات والاقليات دورا بالغا في إثارة تلك النزاعات. كما يعتبر باري بوزان هو أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على إنفجار العنف الإثني وخاصة من خلال كتابه **The Security Dilemma and Ethnic Conflict** المنشور عام **1993**.ثم جاء بعده كل من ستيوارت كوفمان، دونالد روتشيلد، ودفيد لايك [1].

والمأزق الأمني المجتمعي يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية ويعود ذلك إلى:

– وجود احتمالات للتصادم بين الدولة المعنية ودول الجوار بسبب تدفق اللاجئين أو لانقسام المجموعة الإثنية المضطهدة على أقاليم الدول المتجاورة (حالة الأكراد).

– تزامن التوتر مع وجود مشاكل حدودية لم يتم تسويتها، وهنا تلجأ بعض الدول إلى مساندة المجموعات الانفصالية وذلك لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية أو لاستعمالها كورقة مساومة.

– وفي وضع كهذا تصبح المجموعة الدولية مجبرة على التدخل للحؤول دون المساس بالأمن والاستقرار العالمي برمته (حالة البلقان وكشمير)[2].

كما يرى بوزان **Buzan** أن المأزق الأمني يتمحور حول الهوية، حول ما يمكّن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوري. غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى مأزق أمني مجتمعي إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح وسندا للسعي من أجل الهيمنة أو سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على

---

[1] عادل زقاغ،**اعادة صياغة مفهوم الامن برنامج البحث في الأمن المجتمعي**،ص 5.تم تصفح الموقع يوم 22ماس 2013.عل الساعة،20:09
http :www .geocities.com/adelzeggagh/recon 1.html

[2] عادل زقاغ، **اعادة صياغة مفهوم الامن برنامج البحث في المن المجتمعي** ،مرجع نفسه،ص 05 .

المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المجموعات الإثنية كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف[1].

ثالثا: نظرية الأمننة . الأمن كممارسة خطابية .

يعني مصطلح الأمننة، طبقاً لكثير من العلماء والمختصين في مجال الدراسات الأمنية، تحويل أي خطاب سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي إلي خطاب أمني في المقام الأول.

بحيث يرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن وعلى رأسهم بوزان وويفر بأن إطار "الأمننة Securitization Framework " يستند في تحديده على ثلاثة معاني:

أولا: شكل الفعل**The Form of the Act** المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا: سياق الفعل**Context of the Act** محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

أخيرا: وربما أكثر أهمية، يتحدد إطار الأمننة في معنى أن طبيعة الفعل

Nature of the Act معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن[2].

وتصبح قضية ما مسالة أمنية متى أُمنت من طرف فاعل ما . حكومة، برلمان أو أي سلطة سياسية أخرى وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما لهم القدرة على لممارسة هذا النوع من العمل، ولقد جادل وافر بأنه لا يمكن اعتبار الامن كشيء أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب كما يبين ممارسة ذاتية المرجعية بمعنى أن شرط وجوده قد أسس بفعل الخطاب ذاته وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه[3].

المطلب الثاني

مركب الأمن الاقليمي وموقع منطقة الساحل الإفريقي منه.

من الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة

---

[1] عادل زقاغ، **المعضلة الامنية المجتمعية خطاب الأمنية و صناعة السياسة العامة**،مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة باتنة،العدد5،جوان2011،ص108.

[2] Matt Mc Donald, **Securitization and the Construction of Security**,le 12-avril-2013 .http:// sagepub.com/cgi/abstract/14/4/563

[3] سليم قسوم،"**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"**،مرجع سابق،ص121.

إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني[1]. خاصة وأنه لم تعد التهديدات مقتصرة على الاعتداء العسكري المباشر للدول المجاورة، وإنما اتسعت دائرة التهديدات لتشمل البيئة الداخلية في دول الجوار والذي يمكن ان تتطور الى تهديدات لأمن الدول الأخرى.

أولا: مفهوم الامن الاقليمي.

حسب الأستاذ وليام طومسن **williams thomson** يمكن تعريف الأمن الاقليمي بثلاثة عناصر:

. التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان.

. الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد.

. حجم هذا الكيان، وتتحكم فيه القدرات التي تُراكمها الوحدات المعنية.

هناك من يرى الأمن الاقليمي على أنه: "**سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد تسعى الى الدخول في تنظيم عسكري لدول الاقليم لمنع أي قوة اجنبية من التدخل في هذا الاقليم**[2]."

ثانيا: مفهوم نظام الأمن الاقليمي.

فنظام الأمن الاقليمي يقوم على اتفاقيات اقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة واحدة، أو استقر عليه العرف الدولي بوصفها اقليما وترتبط فيما بينها بروابط معينة، وللوصول الى ذلك اشترط البعض توافر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي:

. وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق.

. وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

. وجود تدخلات أجنبية خارجية ايجابية ذات محصلة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني[3].

بيد أن ادبيات العلاقات الدولية اوردت مجموعة من الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الاقليمي، منها:

. وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الاقليم، وعدم اثارة القضايا الخلافية.

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث، الطبعة الاولى، 1979، ص222ـ223.

[2] زهير بوعمامة، السياسة **الاوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الامن الاوروبي**، مجلة الفكر، العدد الخامس، دون سنة،ص.243.

[3] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الامن:مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والاطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية،الكويت ، دون سنة نشر، ص21.

. تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها الى تغيير الوضع الراهن والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية .

. احترام حقوق الانسان والحريات العامة، واشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية.

. اعتبار الأمن الاقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.[1]

لتسهيل التحليل الامني في نطاق الاقليم استخدم باري بوزان" buzan "مصطلح **مجمع الامن الاقليمي** والتي طورها أولي وايفر"ole waever " وتبنتها مدرسة كوبنهاغن وأصبحت جزءا من المقاربة المنهجية الجماعية للأمن فيها، أدخلت الى حقل الدراسات الاقليمية كـ "**وحدة تحليل**" للتعبير عن حالة الدول المتضررة باستمرار من جراء مظهر أو مظاهر أمنية ايجابية أو سلبية تصدر من مناطق جغرافية متميزة.

حيث عرف "**بوزان**" مركب الأمن الاقليمي بأنه:

"**تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة ما بحيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في الاقليم**".[2]

اعاد "بوزان" صياغة تعريف مركب الأمن الاقليمي لإلغاء التركيز على الجانب السياسي العسكري ومركزية الدولة بإعادة طرح نفس التصور الأساسي تحسب لاحتمال وجود فواعل مختلفة وعدة قطاعات أمنية، بأنه:

"**مجموعة وحدات تتشابك فيها عمليات الأمن أو اللاأمن أو كلاهما بصفة تصبح فيها مشاكل الأمن من المستحيل أو من غير المعقول أن تحلل أو تحل بمعزل عن بعضها البعض**".[3]

من هنا يرى **بوزان** "**buzan** " أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات اقليمية وليست عالمية حتى وان تعاملت مع القضايا العالمية فإنها تميل الى رؤية تلك القضايا من منظور اقليمي، دون الغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المركب الأمني [1].

---

[1] سليمان عبد الله الحربي, **مفهوم الامن:مستوياته و صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الاطر**،المرجع نفسه،ص22.

[2] زهير الحواس، **"الحوارات الامنية في المتوسط: احتواء ام اطار لهندسة اقليمية؟دراسة حالة الحوار المتوسطي الاقليمي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطة في التعاون و الأمن، جامعة باتنة،2010|2011.ص23.

[3] Barry Buzau, Ole Waever, **Regions and Powers the Structure of International Security,** New York, Cambridge University press, 2003,

ثالثا: نظرية مركب الأمن.

ان نظرية مركب الأمن الاقليمي التي وضعت أساسا لما يتصل بديناميات القطاعات السياسية والعسكرية أين تتحرك التهديدات بسهولة عبر المسافات القصيرة أكثر من المسافات الطويلة. أصبحت تميز بين منظومة التفاعل بين القوى العالمية التي تمكنها امكاناتها من تجاوز المسافة ومستوى النظام الفرعي ذو القوى الأقل تفاعلا. كما أصبحت الفكرة المركزية في هذه النظرية تتعدى التركيز على عامل المسافة لتشمل الفوضى والتنوع الجغرافي، حيث ينتج نمط من التكتلات الاقليمية أين يمكن ملاحظة كثافة الاعتماد المتبادل الامني ما بين الدول في هذه المركبات اكثر من بين الدول داخل المركب الأمني ودول أخرى[2].

فالبنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هــي:

. **الحدود : Boundaries** التي تميّز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره

. **البنية الفوضوية : Anarchy Structure**التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

. **الاستقطاب :Polarity** الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

. **البناء الاجتماعي:Social Construction** الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات[3].

يتميز مركب الامن حسب باري بوزان بعناصر أهمها:

. الطبيعة المتجانسة لهذا المركب بنيويا، بحيث لا يقتصر على الدول كوحدات فاعلة، وكذا تعدد النشاطات والرهانات الأمنية، على عكس نظام الأمن الجهوي الذي يقتصر على المجال السياسي . العسكري.

. حركية مركب الأمن تتخذ أساسا بكثافة العلاقات الودية أو غير الودية بين وحداته الفاعلة.

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الامن:مستوياته وصيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والاطر**، مرجع سابق،ص.20.

[2]-Barry Buzau, Ole Waever, **Regions and Powers the Structure of International Security**, op.cit.p46

[3] عبد النور بن عنتر، **المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن**، مرجع سابق،ص22.

. ان تحديد وجود مركب الأمن يتطلب تحديد جملة من التفاعلات السلبية والايجابية التي تولد بدورها ما يمكن تسميته " **أثر الجوار**" الذي بالإمكان أن يكون ايجابيا أو سلبيا[1]. ومن هنا يتضح لنا مركب الأمن عند بوزان هو دعوة الى اعتبار المستوى الاقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من القضايا الأمنية.

من هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد بوزان مجموعة من مركبات الأمن وهي: أمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وأخيرا جنوب شرقي آسيا وهي كيانات جغرافية[2].

على هذا الاساس تكاد تكون القارة الإفريقية الأسبق في مجال التعاون الإقليمي القاري في المجالات الدفاعية والأمنية، بصورة تكاد تكون غير موجودة في تجارب التكامل الإقليمي الأخرى على الساحة الدولية، إلا أن هناك في المقابل إشكاليات عديدة تواجه البنية الجديدة للأمن الإقليمي في إفريقيا، تتمثل بالتحديد في الفجوة الواسعة بين الاتفاقات المبرمة وواقع التعاون الفعلي في المجالات الدفاعية والأمنية سواء من حيث الافتقار إلى إرادة سياسية كافية لتنفيذ المضامين الطموح لهذه الاتفاقات، أو من حيث غياب التقاليد المحركة للتعاون الدفاعي والأمني، أو من حيث القصور الشديد في الموارد، بما يجعل من الصعب تحويل مضامين هذه الاتفاقات إلى واقع عملي على الأرض، وعلى نحو ينعكس بالإيجاب على حالة السلم والأمن في القارة الإفريقية.

من هنا تظهر منطقة السّاحل الإفريقي وعلى الرّغم من أهميتها الجيوإستراتيجية، إلاّ أنّها تعاني من عدّة تهديدات : الجريمة المنظَّمَة، المشكلات البيئيّة، التّواجد الأجنبي الأزمات الهوّياتية الدّاخلية ذات البعد عبر الوطني والإرهاب وهي بذلك تعد منطقة أزمات لما تعرفه من تدهور امني يؤثر بشكل كبير ومباشر على الأمن الإقليمي والدولي ككل [3].كل هذه المعطيات ساهمت في خلق تهديدات أمنية للأمن الإقليمي والدولي الأمر الذي عجل بدول المنطقة على رأسها الجزائر إلى تبنى مقاربات أمنية ملائمة، باعتبارها دولة محورية في المنطقة، ولها الدور الريادي في هذا باعتراف دولي لأنها أكبر قوة عسكرية واقتصادية

---

[1] زهير الحواس، **"الحوارات الامنية في المتوسط: احتواء ام اطار لهندسة اقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الاقليمي"**، مرجع سابق، ص 244.

[2] عبد النور بن عنتر، **المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن**، مرجع سابق، ص22.

[3] مجد الامين بن عايش، **لهذه الاسباب يجب حماية الامن القومي الجزائري**،ص3،تم تصفح الموقع يوم 23مارس2013 على الساعة 19:45.
http: //www .maqalaty.com

وأيضا اكبر قوة رمزية بحكم دورها الثابت في صناعة السلم وتحقيق الأمن على مستوى الساحل بصفة خاصة.

بالنسبة إلى دول المنطقة فان المقاربة الإقليمية تتكشف في دوافعها الأساسية على رغبة الجزائر في تقديم نفسها باعتبارها تمثيلا لمفهوم الدولة القائد في التكامل الأمني في منطقة الساحل.

لقد عرف مفهوم الأمن في ظل منظورات العلاقات الدولية عدة تحولات انطلاقا من الدراسات التقليدية التي استندت على المنظار الواقعي في محاولة تفسير الظاهرة الأمنية، أين هيمنت منظومة مفاهيمية متكاملة ترتكز على الاعتبارات الخاصة بالأمن الوطني أو أمن الدولة القومي دون غيرها حيث نظر إلى الدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية، وأنها محور أي سياسة أمنية وأن أولوياتها هي مجابهة التهديدات ذات الطبيعة العسكرية فقط ،لكن مع بداية التسعينات من القرن الماضي طرح التساؤل حول إمكانية تعميق وتوسيع مفهوم الأمن ليضم تهديدات جديدة عدا التهديد العسكري الدولاتي، وتعميق مرجعياته إلى وحدات جديدة من غير الدولة نفس الشيء بالنسبة للنظرية الواقعية الجديدة التي تتفق مع النظرية الواقعية الكلاسيكية في أن الدولة كوحدة أساسية للتحليل لكن تختلف معها في التحليل على مستوى النظام الدولي.

أما النظرية اللبرالية وإن تعددت أنواعها فقد ركزت على الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الدولية في تحقيق السلم والاستقرار، عكس الواقعيين الذين ركزوا على القراءة الجغرافية العسكرية لمفهوم الأمن فقد عمد أنصار التيار اللبرالي إلى تعريف الأمن على مستوى أوسع مركزين على أهمية قضايا الثروة والرفاه، كما أكدت اللبرالية البنيوية على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني وفقا لما يعرف بنظرية الســلام الديمقراطي.

هذا وقد جاء الانتقاد لهذه التصورات الأمنية من خارج المنظار العقلاني حيث شهدت فترة تسعينيات القرن الماضي تنامي لعدد من المقاربات البديلة – النظريات التكوينية – التي انبثقت عن النزعة ما بعد الوضعية وقد جاءت تصوراتها الأمنية أكثر اتساعا وعمقا بتركيزها على البعد الاجتماعي والمعياري في دراسة الأمن القومي، إذ ركزت النظرية النقدية على مفهوم الأمن الإنساني معتبرة الفرد هو المرجعية الأساسية المنوطة بالحماية وليست شيئا مجردا كالدولة وهو ما حدا بـ:" كين بوث– **keen Booth**" وآخرون للقول بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل ما من شأنه أن يحد من انعتاق وحرية الإنسان، ومن جهتها اهتمت النظرية البنائية بالبناء الاجتماعي للأمن واعتبرته بناءً سياسي تكون فيه الأسبقية

للتفاعل الاجتماعي، الهوية القواعد والمعايير، كما ركزت مدرسة ما بعد الحداثة على كل من الهوية والخطاب في تحديد المسألة الأمنية، أما مركب الأمن الإقليمي فاستعرضنا من خلاله دور التجاذبات الإقليمية في رسم حدود المسألة الأمنية.

الفصل الثانـي

التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر والقادمة من منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي أكثر المناطق المهددة للأمن القومي الجزائري باعتبار أن مجمل التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر قادمة من هذه المنطقة المتاخمة للحدود الجزائرية خصوصا منها أزمة الطوارق ،هذه الأزمة الإثنو- ثقافية التي تميز معظم دول منطقة الساحل، بالإضافة إلى معضلة الإرهاب الذي أصبح يتخذ من منطقة الساحل الإفريقي قاعدة خلفية للانطلاق في عملياته الإجرامية، بالإضافة إلى انتشار السلاح الليبي بعد سقوط نظام **"القذافي"** وما تبعه من تداعيات على منطقة الساحل ككل، كما لا ننسى التخوف من التدخل الأجنبي في المنطقة، مثل ما رأينا التدخل الفرنسي في مالي، هذا الأخير التي يمكن أن تتذرع به التنظيمات الإرهابية من أجل شرعنه عملياتها واستعطاف سكان المنطقة خصوصا في شمال مالي، ناهيك عن ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي، مثل تجارة المخدرات والأسلحة وعمليات التهريب وكذلك الاتجار بالبشر بالإضافة إلى عمليات غسيل الأموال مع الإشارة إلى تقاطع المصالح بين عصابات الجريمة المنظمة وعناصر الجماعات الإرهابية من خلال عمليات التنسيق والتموين.

المبحث الأول

تحديات أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.

تعد أزمة الطوارق من بين أعقد وأقدم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، فهم ينتشرون على عدة دول مجاورة للجنوب الجزائري حيث يتمتعون بحرية شبه مطلقة للتحرك بين حدود الجزائر، مالي والنيجر منذ وقت طويل الشيء الذي صعب مراقبة تنقل هؤلاء، وما عقد هذا المشكل هو صعوبة فرز الطوارق من أصل جزائري وتميزهم عن طوارق الدول المجاورة.

المطلب الأول

إمكانية بروز قوى متطرفة في أوساط المجتمع الطوارقي الجزائري وانتقال عدوى المطالب الانفصالية.

يعود الطوارق في أصولهم إلى البربر حيث أقاموا في السلاسل الجبلية الممتدة جنوبي الصحراء الكبرى وكانوا أسياد المنطقة في مساحة تعادل مساحتها مساحة أوربا وكانوا همزة الوصل بين العالم العربي البربري وقبائل إفريقيا السوداء، فأمنوا عيشهم من التجارة العابرة للصحراء وتربية المواشي [1].

لغة الطوارق هي لغة **التماشاق**"**Tamachag**" وهي من أنقى اللهجات الأمازيغية وتكتب بحروف "**التيفناغ**"، والمتكونة من أربعة وعشرين حرف أما ديانة الطوارق، فهم مسلمون سنيون على المذهب المالكي رغم المحاولات الفرنسية لتنصيرهم إبان الحقبة الاستعمارية بعد استقلال مالي والنيجر في جوان**1960** كان على الطوارق مواجهة ضغوطات الإدارات ذات الطابع المركزي المتشدد ،والتي كانت تحاول إيقاف الهجرة نحو الشمال رفقة ماشيتهم بحثا عن الكلأ [2].

قاوم الطوارق الاستعمار الفرنسي الذي بدأ يدخل المنطقة ابتداء من سنة **1850** واستمروا يرفضون وجوده حتى هزيمتهم في **1917**.

لقراءة سليمة لقضية الطوارق يستدعي التركيز على مرحلتين:

---

[1] مسعود الخند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، بيروت ،الشركة العالمية للموسوعات، 2002،ص 173.

[2] Mehdi tadje ,**Sécurité et Stabelite Dans Le Sahel African**,collége de défense de L'OTAN , branche recherché; rome,2006,p60.

1. مرحلة الاحتلال: حيث عارض شعب الطوارق كغيره من شعوب وقبائل دول الساحل الافريقي وافريقيا عموما وجود المحتل الفرنسي، ورفضوا الخضوع لسلطته تحت أي ظرف، وعارضوا هذا المحتل بكل الأسلحة البسيطة، وقد نظر الطوارق الأوائل لهذا الاستعمار كشكل من أشكال العبودية الجديدة، وثارت أكثر من مرة محاولات التمرد في مناطق "فركون " في مالي، و"كوسن" بالنيجر.[1] وقد عمل المحتل الفرنسي على التقسيم العشوائي للحدود دون مراعاة خارطة توزيع الأقليات والإثنيات خاصة في المجتمعات والقبائل الطوارقية، وهو ما انعكس سلبا على شعوب هذه الأخيرة.

2. مرحلة ما بعد الاستقلال: كنتيجة للتفرقة بين قبائل الطوارق، خاصة بين دولتي مالي والنيجر حيث بادر قائد استقلالي الطوارق" **أمنوكا أنتصار**"**AntasarOmnukal**الى المطالبة بالإستقلال، حيث قاد أول تمرد سنة **1959** ،في منطقة "**أدغ أفوكاس**" عل التراب المالي لكن تمرده فشل بعد أن حسم عسكريا سنة **1964** من طرف سلطات مالي، وذلك بفضل الدعم المباشر لكل من الجزائر لأن هذه المسألة تهدد إستقلالها ووحدتها الترابية وكذلك من المغرب التي قامت بتسليم بعض من الطوارق الى مالي.[2]

كما مرت منطقة الصحراء الكبرى عموما ولا سيما سنة **1973** إلى **1984** بتغير الكبير في المناخ وحدّة موجات الجفاف مما أدى بالأهالي إلى مغادرة صحرائهم إلى دول الجوار (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، بوركينافاسو) بالإضافة إلى الوضع الغير أمن الذي كانت تتميز به المنطقة في تلك الفترة،وبقيت مناطق الطوارق تشهد تخلفا في جميع الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية وبالدرجة الأولى التعليمية، حيث بسبب الظروف المناخية القاسية اضطر أبناء الشعب الواحد التشتت، وبالتالي تدني رهيب في المستوى التعليمي لدى أبناء الطوارق.[3]

---

[1] Keita Modibo,**La Résolution Du Conflit Touareg au Mali et au Nijer**,note de recherche du GRIPCI ,N°10 ,p.7.

[2] FerdaousBouhelHardy,**CrisesTouarégues au Niger et au Mali**,Ifri programme Afrique Subsaharienne,http:// www . ifri.org/File/Afrique/Sem_ Crisestouaregues_ FR, pdf.p08.

[3] حاتم عبد الله الشامخ،**النزاع بين الطوارق و مالي**،ص01، تم تصفح الموقع يوم 12مارس 2013، على الساعة 13:08 http://www.elbouragh.info/ar/06- 01-23-17-24/895-2 -html

كما اضطر الكثير من أسر الطوارق الى النزوح إلى ليبيا التي وفرت في مرحلة أولى المأمن والملجأ للجميع، ففي الثمانينيات من القرن الماضي تلقى بعض الطوارق تكوينا عسكريا هناك لإعدادهم لخوض حروب في التشاد ولبنان وفلسطين بشكل خاص وعاد بعضهم الى بلدانهم الأصلية كمالي والنيجر، للإسهام في حركات الطوارق المتمردة هناك وما لبث بعض الطوارق في مواطنهم الأصلية، حتى عادوا إلى ليبيا نتيجة الصراعات المحتدمة التي قام بها متمرديهم، وانخرطوا في الجيش الليبي، وأصبح بعضهم ضباطا لهم مكانة مرموقة.[1] كما تميز النظام السياسي في كل من مالي والنيجر منذ الاستقلال بالدكتاتورية القائمة على الشخصنة وإقصاء الطوارق من الحقل السياسي مما كرس الخوف كركيزة للنظام السياسي، والعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف والفساد السياسي هذا بالإضافة إلى طغيان مفهوم الدولة البوليسية نظريا وعمليا، وبناءا على ذلك تم تكريس الانقلابات العسكرية للتداول على السلطة.

هذا بالإضافة إلى تعصب القادة السياسيين لانتماءاتهم مع بقاء هذه النخب أسيرة لانتماءاتها العرقية الضيقة وأطرافها الثقافية التقليدية ،واستخدام النظام السياسي والتعبئة لوسائل المعلومات ساهم في نشر الكراهية العرقية ما أدى إلى زرع الخوف وروح العداء.[2]

لقد تنامى مشاعر التمرد عند الطوارق، بالعودة الواسعة للاجئي الطوارق من الجزائر تحديدا، ففي جانفي عام **1990** قررت الجزائر إرجاع عدد كبير من الطوارق المقيمين على أراضيها والذي كان يقدر عددهم بحوالي**20.000** الى **25.000** لاجئ تجمعوا في "**عين قزام**"، قرب الحدود بين الجزائر والنيجر لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم.[3]

خريطة توضح :توزيع سكان الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي

---

[1] –دانيل سرج، **الطوارق بعد القذافي...أي مستقبل لمنطقة الساحل**، مركز الجزيرة للدراسات،12أكتوبر 2011

[2] –Attilioguadia,**quelle pais pour touagies de nejer**,france et pais arabes N:109 avrile 1993,p08.

[3] – شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات**،مرجع سابق،ص57.

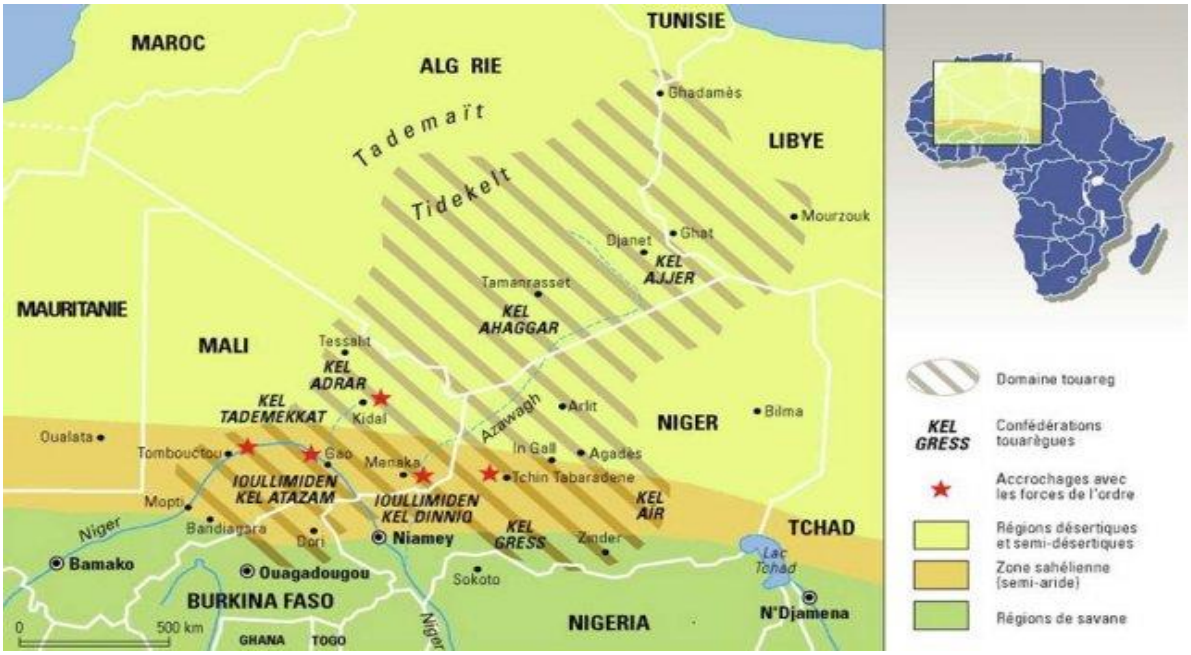

:

Source http://www.monde-diplomatique.fr/IMG /artoff579-9852f/jpg

كما أن هناك أسباب أخرى دفعت هؤلاء اللاجئين للزحف نحو الجنوب الجزائر فعلى غرار التهميش والحرمان والظروف المناخية في بلدانهم والتي من بينها:

. رسم الحدود في المنطقة والذي يناقض البناء العرقي والتركيبة السكانية للمجتمعات الافريقية بصفة عامة.

. عدم احترام الطوارق للحدود الفاصلة بين الدول في عموم الصحراء الكبرى،كنتيجة لتأثير العامل التاريخي في صياغة هذه الأفكار منذ الحقبة الاستعمارية بل وقبلها.[1]

إن مشكلة الطوارق في منطقة الساحل والصحراء تكشف اليوم عن حقيقة الأوضاع المعقدة في تلك المناطق الصحراوية الشاسعة والإهمال الذي تعرض له سكانها، وهو ما يثير مخاوف من تداعيات الأحداث الحالية على مستقبل استقرار وتماسك وحدة دول المنطقة.

---

[1] ابراهيم سعادة،" **الجزائر و الأمن الإقليمي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2000،ص65.

حيث يثير اللاجئون الطوارق اختلالا في التوازن الإثني في الجزائر، كما يمكن لهؤلاء اللاجئين أن يعملوا على نقل الأجواء النزاعية للتراب الجزائري، وقد تؤدي إلى تحريض طوارق الجزائر على التمرد على حكومتهم. فهم يشكلون ضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والموارد الاقتصادية[1].

كما تتسبب في انتشار العديد من الأمراض والأوبئة إلى المنطقة، وانتشار عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات وما زاد الأمر تعقيدا هو صعوبة مراقبة نشاطاتهم .

كل هذا يجعل الأمن القومي الجزائري في خطر على أساس أنه مستهدف في منطقة غنية بالبترول والذهب وأكثر من ذلك يهدد الوجود العربي ككل في منطقة الصحراء الكبرى بصفة عامة عن طرق عزل المنطقة العربية عن امتدادها الإفريقي بنقل الصراع تدريجيا ليمس المكونات الروحية والثقافية والإجتماعية داخل المنطقة بالنظر إلى طبيعة التركيبة السكانية التي تمتزج ضمنها الامتدادات الإسلامية والعربية والإفريقية والأمازيغية مما يهدد التآلف والتعايش والتضامن الوحدوي[2].

المطلب الثاني

إمكانية تحالف الحركات الطوارقية المسلحة مع الجماعات الإرهابية.

إن إمكانية تحالف الحركات الطوارقية المسلحة مع الجماعات الإرهابية أمر ممكن خاصة في مالي والنيجر، والتي تعرض حكوماتها وغير الراضية على الدور الجزائري في الوساطة والذي يعتبرانه دعما لحكومتيهما، الأمر الذي مكّن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من نقل مسرح عملياته من الشمال نتيجة الحصار الذي ضرب عليه من طرف قوات الأمن الجزائرية، خاصة أن مالي قد وجهت نداء استغاثة للولايات المتحدة الأمريكية تطلب فيه مساعدتها في حربها ضد الجماعات الإرهابية على أساس

---

[1] لامية زرقاني، "**حركة الأزواد في مالي وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري 1990-2011**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية، تخصص إدارة النزاعات الدولية، جامعة الجزائر،2011|2012،ص،55.

[2] نبيل بويبية، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر،2010|2011،ص 40.

انها ضحية تمرد إرهابي، وهو ما أغضب الثوار الطوارق الذين انتقدوا تصرف دولتهم، واعتبروه مجرد إشاعة[1].

هذا، وقد اتهمت بعض الصحف الفرنسية المقربة من الإليزيه المسلحين الطوارق في النيجر بالتواطؤ مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالقيام بعمليات إرهابية، وهو ما نفته حركة النيجريين من أجل العدالة واعتبرت أن هذه المعلومات والأخبار كاذبة مشيرة إلى أن مقاتليها قد دخلوا في وقت سابق في مواجهات مسلحة مع عناصر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما عملت على قطع الطريق أمام المهربين وتجار المخدرات لتندد بعد ذلك الحركة النيجرية من أجل العدالة بمحاولات توريطها، وإلصاق تهم الإرهاب بها من طرف الحكومة الفرنسية[2].

كانت قد انضمت إلى طوارق مالي في السيطرة على شمال مالي مجموعات إسلامية متطرفة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وحركة "الوحدة والجهاد في غرب افريقيا" وحركة "أنصار الدين" التي يصنفها خبراء السياسة والإسلام السياسي بـ "السلفية الجهادية المغاربية"[3]. وعلى الرغم من كون حركة تحرير الأزواد حركة مدنية تدعو لإقامة دولة للطوارق حيث ظهر من بين صفوفها من يعتقد بفكر الجهادية السلفية، إلا أن الحركة الجديدة لم تكن السبّاقة في الدعوة لإقامة هذه الإمارة الإسلامية، وإنما سبقها فرع تنظيم "القاعدة"، والتي تنشط في المنطقة منذ أواخر 2006 من خلال خطف الرعايا الأجانب.

كما تتضمن الحركات السياسية والمسلحة لمنطقة أزواد نوعين، حركات تمرد تسعى للمطالبة بحقوق طوارق وعرب منطقة أزواد، وحركات مضادة لها تسعى لقمعها والقضاء على مطالبها . كما نلمس على مستوى الحركات الطارقية عدم انسجام وتوافق فيما بينها في توحيد المواقف والمطالب الأزوادية، وهذا راجع إلى تحيز كل حركة للطرف المساند لها والمدعم لها وتعمل على خدمة مصالحه.[4]

---

2 بدون مؤلف، قناة العربية، زعماء التوارق لسنا من القاعدة و الوجود الأمريكي يجلب الإرهاب،ص01.تم تصفح الموقع يوم 18فيفري 2013، على الساعة 16:20:54 http://www.Alarabiya.net/Save-print.php?Save=1&cont-id=39[1]

3 نبيل بوبية، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع سابق، ص.58

1 أحمد فرحات، **هل يفعلها الطوارق؟**،ص01.تم صفح الموقع يوم 23جوان 2013، على الساعة 16:32 http:/www.alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1170&letmid=90[3]

2 لامية زرقاني، "**حركة الأزواد في مالي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري 1990.2011** "،مرجع سابق، ص 16

ترتكز الحركة الوطنية لتحرير أزواد على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا لها، وهي:

أولا:المجندون الماليون والنيجريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي.

ثانيا:المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه "**إبراهيم أغ باهانغا Ibrahim Agh Bahangha**" قبل موته الغامض في أغسطس الماضي .وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "**أيفوغاس**" وهي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا.[1]

ثالثا:حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها الآن: "**إياد أغ غالي**" أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل "**أغ باهانغا Agh Bahangha**" ومقتل القائد بركة شيخ، العضو في التحالف الديمقراطي **لـ23 ماي** من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق، والذي عثر على جثته في **11 أبريل 2008** قرب مدينة كيدال.

رابعا:الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوروبا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة.

طرف آخر خامس ليس بالمسلح ولم يشارك ميدانيا في النزاع القائم، ويتمثل في بعض الأعيان والموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين، وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال المالي[2].

---

[1] الحاج ولد ابراهيم، **أزمة شمال مالي....انفجار الداخل و تداعيات الاقليم**، مركز الجزيرة االدراسات،12فيفري،2012.ص 02.

1 قوي بوحنية، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات،3جوان2013، ص9.

إن الجزائر تلعب دور مؤثر في المنطقة، فمنذ سقوط نظام القذافي لم تتوقف تحذيرات الجزائريين من خطر تدفق الأسلحة إلى المنطقة، وما يجعلها هي صاحبة الكلمة الفصل فيما سيحصل من تطورات على حدودها الجنوبية كونها من أكثر الدول المغاربية تسليحاً وجيشها يعتبر صاحب خبرة طويلة في مواجهة الجماعات المسلحة.[1]

على هذا الأساس اشترطت الجزائر، إدراج مسألة السيطرة على الحدود بين إقليم أزواد والدول المتاخمة له في جدول أعمال أيّ مخطّطات أمنية تستهدف التدخّل في المنطقة عسكريا. وتتخوّف مصالح الأمن الجزائرية من أن ينجرّ عن أيّ تدخّل عسكري غير مدروس فوضى عارمة عبر حدود الإقليم مع الجزائر مالي، النيجر وبوركينافاسو يفاقم وقد اشترطت هذا على الدول التي قرّرت التدخّل في الإقليم لطرد الجماعات السلفية المتشدّدة منه[2].

المطلب الثالث

تحدي التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.

إن الأوضاع المزرية وغير المستقرة التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي من شأنها أن تعزز إمكانية التدخل الأجنبي في المنطقة بذرائع وحجج مختلفة يمكن من خلالها أن يهدد الأمن القومي الجزائري.

---

[1] قاسم حجاج، مدخل إلى تحليل نسقي للأسباب الهيكلية للهزات الشاملة في المنطقة المغاربية الساحلية، تم تصفح الموقع يوم 25ماي2013، على الساعة 08:30

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com

[2] هند. ف، **الجزائر تواصل حربها على تمويل الإرهاب**، جريدة الخبر، ليوم 20سبتمبر 2011،العدد 34077،ص03.

أولا: التدخل الأجنبي بدواعي إنسانية:

يظهر من المفارقة أن تدافع الدول الكبرى عن مبدأ التدخل داخل الأمم المتحدة وهي التي دافعت ولقرون من قبل على مبدأ السيادة خصوصا وأن هذه الدول هي التي خرقت مرارا التزاماتها ، وفي خضم هذه التناقضات تنتهك حقوق الإنسان حيث أضحى هذا الملف مطية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن ما تخشاه الجزائر وتعتبره من بين المهددات الأمنية لها هو التدخل الأجنبي في منطقة الساحل خصوصا وأن هذا التدخل يظهر على أنه تدخل لأغراض إنسانية، إلا أنه يحمل في طياته أغراض تخدم مصالح هذه الدول في المنطقة، غرضها الأول والأخير هو إعادة لتموقعها في المنطقة خاصة التواجد الفرنسي، التي جعلت من هذه الدول تلجأ إليها لسد حاجاتها الغذائية، فهذه الدول تعاني من حالة اللاّأمن الغذائي، وهذه الصفة الملازمة لهم كانت موضع استغلال من قبل فرنسا للضغط عليهم وفق ما يخدم مصالحها.[1]

ثانيا: تحدي التدخل الأجنبي بذريعة مكافحة الإرهاب

بعد أحداث **11سبتمبر 2001** التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية قادت هذه الأخيرة تحالفا دوليا لتجفيف منابع الإرهاب في العالم، فجاءت الحرب على أفغانستان ثم على العراق لتلقي باهتماماتها على منطقة الساحل الإفريقي، على أساس مخافتها أن تستخدم هذه المنطقة كقاعدة خلفية للنشاط الإرهابي، وبالتالي إمكانية تحولها إلى أفغانستان جديدة

لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع حكومات المنطقة من أجل توحيد الجهود الدولي لمكافحة الإرهاب.[2]

ثم أن السؤال الذي يبقى مطروح هو كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية بأجهزتها العسكرية والإستخباراتية المتطورة تفشل في القضاء على مجموعات إرهابية تعتمد على أجهزة بسيطة جدا مقارنة بما تمتلكه هي؟ وبالتالي فالحقيقة مفادها أن الخطر الإرهابي يتم تضخيمه بهدف الإبقاء على تواجدها بالمنطقة، والإستفادة إلى أقصى حد من حالة الفوضى التي تنتشر في منطقة الساحل الإفريقي.[3]

---

[1] نبيل بوبيية، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع سابق، ص59.

[2] بوبية نبيل،، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع نفسه، ص63

[3] مريم بن عتو ،" **الساحل الإفريقي في السياسة الفرنسية و الأمريكية 2001.2012**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر،2011|2012، ص 110.

ثالثا: التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

بتاريخ **22مارس2012** تم الإطاحة بالرئيس المالي "**أمادو تومانو توري AmadoTomanoTouri**" عن طريق انقلاب عسكري على يد مجموعة من أفراد الجيش المالي يتزعمها النقيب "**سونجو Songo**" ، مما خلق فرصة لحركة تحرير أزواد للسيطرة على مناطق واسعة من التراب المالي، وإعلان قيام دولة "أزواد" في ظل ضعف الإنقلابيين من الجيش المالي الذي واكبه وجود تمرد واسع في صفوفه، فسيطرت على شمال مالي واحتلت مدنها الرئيسية "كيدال **Kidal**" "غاو **Gao**""تومبوكتو **Tombocto**" ما أدى إلى انقسام البلاد إلى الشمال تحت سيطرة الطوارق والجنوب تحت سيطرة الانقلابيين بقيادة "**أمادو سونجو Amadou Songo**"[1].

بعد سيطرة الطوارق على مدن الشمال، انضمت إليهم مجموعات إسلامية متطرفة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وكذلك التنظيم المدعو حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، بالإضافة إلى حركة أنصار الدين والتي يصنفها خبراء الإسلام السياسي "بالسلفية الجهادية المغاربية" والتي يقودها زعيم الطوارق "**إياد أغ كالي Iyadagh kali**" التي سيطرت فيما بعد على حركة تحرير أزواد ، وباتت هي من يدير دفة القيادة.[2]

في خضم كل هذه التطورات الميدانية قامت الحكومة المؤقتة المالية في "**باماكو**" بقيادة رئيسها "ديانغوسيسوكو **Dingo Cisoco**" بتقديم طلب إلى مجلس الأمن يقضي بوجوب التدخل العسكري في مالي من تجفيف منابع الإرهاب، وإعادة النظام الدستوري وهو نفس مقترح المنظمة الإقتصادية لدول غرب افريقيا"**الأكواس**" وبناءا على هذا الطلب قام مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة في **20 ديسمبر2012** باستصدار القرار الأممي رقم **2085**، والذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي[3].

---

[1] **فريدوم أونوها**، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، ص03. تم تصفح المقع يوم 03 ماي2013، على الساعة 23:38.

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm

[2] جمال .ف، يومية الجزائر الجديدة ، العدد1352 ، يوم 2013/02/07

1 دينا الحمد، شرعنه التدخل العسكري بقرارات مجلس الأمن، ص1 . تم تصفح الموقع يوم 12مارس 2013 على الساعة 22:06

[3] http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=9805924772013012317415 9

بقيت الحكومة الانتقالية في بماكو تتحين الفرصة المناسبة للطلب من فرنسا التدخل في مالي، رغم أن المفاوضات التي باشرها الرئيس **البوركينابي** " **بليز كومباوري**Blis kompawri" كممثل لمجموعة "**الأكواس**" مع مختلف الحركات المتمردة، إلا أن بمجرد قيام حركة أنصار الدين بقيادة "**إياد أغ كالي** بشن هجمات عشوائية على الجيش المالي ومحاولة الاستلاء على مدينة "**كونا**Cona" الإستراتيجية، حتى عجلت الحكومة الانتقالية في مالي بطلب التدخل العسكري من فرنسا فكان ذلك بتاريخ **11جانفي2013**، حيث بدأت القوات الفرنسية بالتوافد جوا على مطار **بماكو** لتبدأ عملياتها ضد ما أسمتهم بالجماعات المتطرفة حيث قامت باسترجاع مدينة "كونا" ثم قامت بتوجيه ضربات جوية مكثفة خصوصا "غاو Gao" و"**كيدال**Kidal" و"تومبوكتو" مدعومة بقوات افريقية من دول "الأكواس"، سيما تشاد وبوركينافاسو وبقيادة الجنرال الإيفواري" **باكايوكو BakaYokou**.[1]

من جهة عمد العسكريون التابعين للقوى الكبرى إلى ربط علاقات مميزة مع طوارق منطقة الساحل والجيش النظامي ومصالح الأمن بعد الانتشار غير المألوف لضباط فرنسيين وأمريكيين بهدف أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المد الإرهابي بالمنطقة، ولأداء هذه المهمة على أحسن وجه تستعمل حكومة مالي الشخصيات البارزة من الطوارق كوسطاء دبلوماسيين للتفاوض مع الجماعات الإرهابية[2].

رابعا: انفتاح مناطق الطوارق على بؤر الأزمات في إفريقيا

منطقة الساحل الإفريقي والتي يقطنها الطوارق تتواجد على خط التماس مع حزام البؤس من الجهة الشرقية والغربية والجنوبية، وبالتالي فهي تقع وسط مناخ مضطرب إقليميا قد يؤدي إلى تورط دول أو جماعات إقليمية مجاورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في دعم الصراع خاصة مع وجود مشكلة عدم تطابق الحدود الموروثة عن الاستعمار مع الحدود الدينية والعرقية، وكذا استفحال ظاهرة الحرب بالوكالة وتضارب مصالح الفواعل الرئيسية محلية كانت، إقليمية أو دولية فتصبح بذلك ظاهرة العدوى من مناطق

---

[1] جلالي جدار، قراءة في أبعاد التدخل الفرنسي في مالي، ص2. تم تصفح الموقع يوم 30 ماي 2013 على الساعة 13:45. http://hespress.com/opinions/80775.htl

[2] لوهاب حدرباش، "**موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الدبلوماسية و التعاون الدولي، جامعة الجزائر،2010،ص 137.

الجــوار الجغرافي إلى منطقة صحراء الطوارق أمرا ممكنا بحكم القرب الجغرافي، وتشابه ظروف النشأة التاريخية للدول الإفريقية.[1]

فالدور السلبي الذي يلعبه التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي عن طريق توسيع نشاطه الاستثماري يعمد إلى استغلال الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة، بدون أن تستفيد شعوب المنطقة من هذه الاستثمارات، بل إن هذه الأخيرة زادت من تدهور التنمية فيها وإثارة الصراعات الداخلية.

المبحث الثاني

معضلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

مع نهاية الحرب الباردة شهدت منطقة الساحل الإفريقي العديد من التهديدات اللاتماثلية، والتي من بينها ظاهرة الإرهاب، حيث تشكل هذه الظاهرة خطرا أمنيا متصاعدا على إعتبار أنها ظاهرة عالمية عابرة للحدود وأصبحت خارجة عن سلطة الدولة، ونظرا لشساعة الطابع الجغرافي لمنطقة الساحل، فإنها أصبحت مسرحا لتحرك مختلف التنظيمات الإرهابية وما لهذه الأخيرة من تداعيات عل الأمن القومي الجزائري، وما زاد من الأمر خطورة هو انتشار السلاح عبر الحدود، خاصة من ليبيا وما أفرزته الأزمة الأخيرة على المنطقة، وتحولها الى ميدان للتهريب المكثف للأسلحة بمختلف أنواعها، وهو ما يشكل خطرا على دول الجوار بما فيها الجزائر. بالإضافة الى قضية دفع الفدية والتي تعتبر من بين الأسباب المباشرة التي تساهم في اتساع ظاهرة تمويل الإرهاب.

المطلب الأول

التنظيمات الارهابية في منطقة الساحلي الافريقي.

لقد بدأت ملامح الإرهاب الجديد تتبلور مع بداية التسعينات بعد تغيير الجماعات الارهابية لمنطقتها في ظل الوضع الدولي الجديد وقادت ما يسمى بالثورة في شؤون الإرهاب، ففي الماضي كان الارهاب اكثر تحفيزا بالدوافع السياسية والتمويل الداخلي. أماً الحقبة الحالية فقد تُوجت بالتأثير الديني.

حيث تطور الارهاب خارج هياكل الدولة من طرف فواعل دولاتية.[1] كما أصبح لهذا النمط الجديد قدرة أكثر على التحرك عبر الحدود.وبالتالي فالحركات الإرهابية هي تلك الحركات التي تجمع في

---

[1] نبيل بوبية، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع سابق، ص60

صفوفها عدد من الأفراد يؤمنون بنفس الفكرة ويدافعون عن قضية واحدة وتكون عادة مجهزة وممولة بشكل يجعلها قادرة على إدارة العمليات الإرهابية.

لقد صعدت الظاهرة الإرهابية على الساحة الساحلية والصحراوية بشكل واضح مطلع الألفية الجديدة وكانت البداية من الجزائر التي عاشت دوامة أمنية معقدة منذ بداية التسعينات بعد توقف المسار الانتخابي حيث استمرت إلى غاية قدوم الرئيس السيد **عبد العزيز بوتفليقة** إلى السلطة وإعلان سياسة المصالحة الوطنية[2].

لتتوج بتراجع الأعمال الإرهابية خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت استقرار نسبيا طوال هذه الفترة.

خريطة: توضح أهم التنظيمات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل وليبيا.

---

[1]– Dorom Zimmerman, **The Transformation of terrorism**–the new terrorism–, impact scalability and the dynamic reciprocal threat perception,zurcher bitrage2004, p 25.http://www.ciaonet.org

[2]– شاكر ظريف،"**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية**"، مرجع سابق، ص 95.

Sourse : http://www.google.dz/imgres?imgurl=http://algerian-vision.com/wp-content/uploads/2012/07/Sans-titre.jpg&imgrefurl=http://algerian-vision.com

أولا: الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

يعود أسباب الإرهاب العابر للأوطان في منطقة الساحل الإفريقي، إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الذي انبثق عن الجماعة الاسلامية المسلحة التي تؤمن بالإيديولوجية السلفية المتطرفة.

وتعاقبت على إمارة الجماعة منذ تأسيسها كل من: عبد المجيد ديشو والملقب بأبو مصعب عبد المجيد الذي قاد الجماعة منذ تأسيسها **1998** الى غاية قتله عام **1999**.ثم بعده حسان حطاب والملقب أبو حمزة الذي خلف ديشو والذي استمر في القيادة الى غاية **2002** [1]، ثم **نبيل صحراوي** الملقب بأبو ابراهيم مصطفى وقتل سنة **2004**، وأخيرا **عبد المالك دروكال** الملقب بأبو مصعب عبد الودود الذي خلف نبيل صحراوي.

نتيجة للضغط الأمني والحصار العسكري للجماعات الإرهابية في الجزائر أدى بالجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تكوين خلايا الصحراء على امتداد الصحراء الجزائرية مما أدى تلقائيا إلى التوسع نحو منطقة الساحل الإفريقي[2].

كما تمكنت الشبكات والتنظيمات الإرهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وفشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الآمن، كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع الطوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة خاصة وأن مصلحتهم واحدة في عدم تدخل أجهزة أمن الدولة[3]، كذلك اتساع مساحة الساحل الإفريقي وهشاشة حدوده وعدم قدرة الدول على مراقبتها وامتلاكها للتكنولوجيا ساهم إلى حد كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة وسهولة تنقلهم عبر الإقليم الساحلي الصحراوي.

كان التنظيم الهيكلي للجماعة السلفية للدعوة والقتال يشمل أربع كتائب إرهابية على مستوى الساحل والصحراء وابتداءً من الصحراء الجزائرية: كتيبة الشهادة التي تنشط بضواحي ولاية الوادي وجبل

---

[1]- حسينة دحومان، "**مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم الساسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011|2012، ص 163.

[2]- KEPEL (Gilles), **Jihad.Expansion et déclin de l'islamisme**, Paris, Gallimard, 2001, p 452

[3] أسماء رسولي، "**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، مرجع سابق، ص 83.

مساعد، كتيبة طلائع السلفية- تنشط بضواحي ولاية الجلفة- الأغواط . غرداية، كتيبة النصر وكتيبة المجاهدين لا تنشطا بجبل بوكحيل وقد كانا لهما نشاط مكثف في الجزائر[1].

لقد كانت الفترة الممتدة ما بين **1998 . 2003** فترة تقهقر للجماعة السلفية للدعوة والقتال، إذ تقلصت عملياتها ونطاق حركيتها إلا أن إعادة بناء المنطقة التاسعة وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لهذه الجماعة منحها قدرة حركية أدت إلى إسترجاعها لنوع من الحضور الميداني، وبعد مقتل نبيل صحراوي من قبل الجيش الجزائري تولى "عبد المالك دودكال" العمل الميداني المسلح، وهو من المعارضين الشديدين لميثاق المصالحة الوطنية[2].

فور اعتلاء "دودكال" إمارة التنظيم بدأ بتوسيع مجال نشاطه ليشمل الدول المجاورة، وهو ما يمكن وصفه "بأقلمة نشاط الجماعة"، بإعادة تنظيم مجموعاتها النشطة في الصحراء وخلف الحدود الجنوبية في عمق التراب النيجيري والمالي وظلت الجماعة تتخذ من عمق الصحراء الكبرى قاعدة خلفية للتزود بالسلاح والذخيرة والمؤونة الغذائية وحتى التدريب والتكوين العسكري واستقطاب المجندين الجدد من دول المنطق.[3]

ثانيا: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ونشاطها في منطقة الساحل الإفريقي.

بتاريخ **24**جانفي**2007** أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتماءه للقاعدة، وحيث كانت تطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي والتنسيق فيما بينها، ويعد هذا الانضمام بمثابة إعلان رسمي لما يمكن وصفه بأقلمة نشاط القاعدة[4].

كما ساهمت منطقة الصحراء على استقطاب أكثر للجماعات الإرهابية، بسبب قلة السكان، وانتشار كافة أنواع التهريب التي تشكل مصدر مهم لهم، وكذلك نظرا لشساعة المنطقة فإنه تصعب مراقبة الحدود.

وقد انتشرت القاعدة في جميع دول الساحل الإفريقي من خلال تمركزها في ثلاث مناطق رئيسية هي:

. **المنطقة الأولى:** تمتد على الحدود الجزائرية الليبية أين يتواجد المسلحون الليبيون.

---

[1] سمية قادري، "**سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003.2012**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية،2012، ص 48.

[2] مليكة خلاف، **الجماعات الإرهابية تجني 150مليون دولار من الفدية**، جريدة **المساء**، عدد 4279، 13 مارس 2011.ص.2.

[3]–محمد مقدم، **القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي تهريب باسم المغرب الإسلامي**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2010،ص147.

[4]–عمار جفال، **القاعدة من شعار الجهاد والى نشر الارهاب في العالم الإسلامي**، أوراق مؤتمر تنظيم القاعدة التوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 21|10|2008،ص 34.

- **المنطقة الثانية:** توجد على امتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر ومالي وموريتانيا.
- **المنطقة الثالثة:** تقع على الحدود الجنوبية الجزائرية.[1]

ويتكون تنظيم قاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعد استقراره في منطقة الساحل وخصوصا في إقليم أزواد من كتائب وسرايا قتالية من أبرزها:

1. **كتيبة الملثمين:** ويقودها "**مختار بلمختار**" الشهير بلقبه "**بلعور**"؛ وهي الكتيبة الأقدم في المنطقة والأعرف بدروب الصحراء حيث يوجد في صفوفها عدد كبير من الأزواديين بطوارقهم وعربهم كما تضم أمراء حرب مخضرمين عرفتهم المنطقة وعرفوها في تجارة السلاح والمخدرات والوقود حتى قبل ظهور تنظيم القاعدة والجماعة الإسلامية من قبله.

2. **سرية الفرقان:** وقائدها **يحي أبو الهمام،** وهي الكتيبة الأكثر عنف خلال السنوات الأخيرة ويوجد في عضويتها العشرات من الموريتانيين، وهو ما يفسر تكرار اشتباكها مع الجيش الموريتاني في معارك حاسي سيدي، وعدل بكرو وغابة واغاد.

3. **كتيبة طارق بن زياد** ويقودها **عبد الحميد أبو زيد:** وهي الكتيبة الأكثر سلفية وراديكالية، كما أنها الأكثر استفادة من عائدات خطف الرهائن، وهي كتيبة منوعة تضم كل مقاتلين من أغلب دول الساحل الإفريقي والمغرب العربي.

خريطة : توضح نشاط القاعدة في الساحل

---

[1]– أعمر عمورة، "**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر، 2010|2011،ص 48.

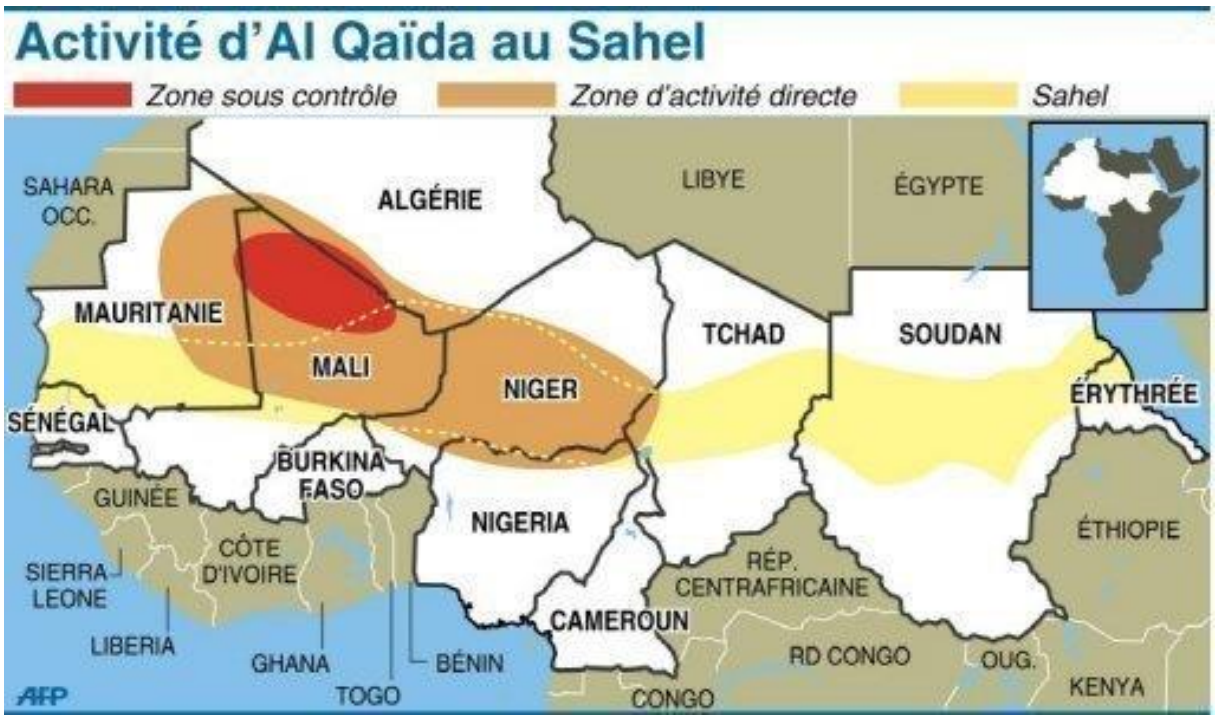

Sourse : http://www.google.dz/imgres?imgurl=http://algerian-vision.com/wp-content/uploads/2012/07/Sans-titre.jpg&imgrefurl=http://algerian-vision.com/

ثالثا: حركة أنصار الدين. هي جماعة إسلامية مسلحة، ذات توجه سلفي، تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية على كامل التراب المالي، لكن لا تطالب باستقلال شمال البلاد، وتعد أكبر الجماعات في شمال مالي وأهمها[1].

لقد تأسست "حركة أنصار الدين" على يد الزعيم الطوارقي، **إياد غالي**Iyad Ghali وهو من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل "**الإيفوغاس**"، وتعرف الحركة نفسها بأنها "حركة شعبية جهادية سلفية". و**غالي** هو دبلوماسي سابق عمل قنصلاً عامًا لجمهورية مالي في جدة بالمملكة العربية السعودية، لكنه اعتنق الفكر السلفي الجهادي في الأعوام الأخيرة.[2]

---

[1]– عبد الله مصطفى، **استراتيجية أوروبية لمساعدة دول الساحل الأفريقي على مواجهة التهديدات الإرهابية**، تم تصفح الموقع يوم 23 فيفري2013، على الساعة 22:09
http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=713516&issueno=1247

[2]– بدون مؤلف، حرب جديدة في الشمال الإفريقي،ص 05. تم تصفح الموقع يوم 19افريل 2013 على الساعة 21:15 www.shafaqna.com/arabic

انتظر إياد غالي ما اعتبره الفرصة المناسبة، بعد رحيل نظام القذافي عن ليبيا والذي شكل عقبة في وجه محاولات الطوارق التمرد على الحكومة المالية، فعاد إلى أزواد واتخذ من سلسة جبال "**أغرغار**" في أقصى شمال أزواد مقرا له، وجمع حوله مئات المقاتلين الطوارق واستجلب كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، وأعلن عن تشكيل حركتة السالفة الذكر، ولا تقتصر أهداف الحركة على إقامة الشريعة الإسلامية في أزواد وإنما في سائر أراضي مالي، وما تصل إليه أيدي الجماعة في المستقبل، وانطلاقا من أيديولوجيتها الجهادية فإنها لا تؤمن بالحدود بين الشعوب الإسلامية[1].

كماتعد هذه الحركة الفصيل الثاني الأكثر نفوذًا بين طوارق شمال مالي بعد "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" التي تتبنى خطًا علمانيًا كمبدأ للدولة الجديدة، فيما تعتبر "أنصار الدين" تطبيق الشريعة الإسلامية شرطًا لإقامتها.[2]

وتسعى حركة انصار الدين التي توصف بأنها حركة "تبليغية "حسب بعض المصادر في ازواد الي ضرورة اظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي، وذلك بتطبيق الشريعة واقامة حكم اسلامي في ازواد وقد توحدت مع الحركات الطارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفية إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية.[3]

كما توجد خلافات في مالي ودول الجوار حول تصنيف حركة أنصار الدين؛ ففي الوقت الذي ترى الجزائر أنها تنظيم يمثل طوارق شمال مالي، تعتبرها دول أخرى مثل مالي ونيجيريا حركة إرهابية بحكم أنها تحالفت مع تنظيم القاعدة.

---

[1]– محمد أحمد أبو المعالي، القاعدة وحلفائها في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات،23أفريل2012، ص 4.

[2]– إبراهيم عالي، التدخل العسكري في مالي...حرب قد تطول، ص 6، تم تصفح الموقع يوم 26 مارس 2013 على الساعة 00:23
http://www.alarabiya.net/articles/201/10/29/246545.html

[3]– الحاج ولد ابراهيم، أزمة شمال مالي...انفجار الداخل وتداعيات الاقليم، مركز الجزيرة للدراسات،ص4.

شكلت سيطرة جماعة "**أنصار الدين**" الإسلامية المرتبطة بتنظيم"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "على شمال مالي، وإعلانها تطبيق الشريعة الإسلامية، صدمة عنيفة لدى بلدان الساحل الإفريقي المجاورة لمالي، تخوفاً من تأثير الدومينو. خاصة بالنسبة لموريتانيا والنيجر[1].

رابعا: حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا

الحركة الثالثة صاحبة النفوذ في شمال مالي هي "حركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا" إحدى الحركات الإسلامية المسلحة، والمنبثقة عن تنظيم القاعدة، وقد أسسها في أكتوبر 2011، "سلطان ولد بادي"، أحد شخصيات المجتمع العربي في أزواد، وأمير تنظيم القاعدة السابق في منطقة الصحراء، الموريتاني "حماد ولد محمد الخير" الملقب بـ"أبو القعقاع"، وانضم للحركة عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي، لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية بأزواد، مثلما تشكل "حركة أنصار الدين" الواجهة السلفية الجهادية داخل المجموعات والقبائل الطوارقية[2].

تدعو هذه الحركة إلى الجهاد في غرب أفريقيا، وتتمركز سيطرتها في مدينة «غاو» الواقعة على نهر النيجر في شمال شرقي مالي، وكانت «التوحيد والجهاد» تتقاسم السيطرة على المدينة مع «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» بعد طرد الجيش المالي منها، وقبل أن تطرد – فيما بعد – عناصر الحركة الأزوادية على خلفية صراع بين الطرفين استمر نحو شهرين[3]. ومع اندلاع التمرد بشمال مالي بادرت الحركة إلى الاستيلاء مع مقاتلين من الحركة الوطنية لتحرير أزواد على مدينة غاو، وتلقت لاحقا دعما من كتيبة الملثمين في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي لمساعدتها على إحكام سيطرتها على المدينة الأهم إداريا وعمرانيا وبشريا بالشمال المالي.

---

[1]– توفيق المديني،**الربيع العربي واليقظة العنبفة لمنطقة الساحل الإفرقي،** ص 12.تم تصفح الموقع يوم 07 ماي 2013 على الساعة 15:22

http://www.wahdaislamyia.org/issues/128/tmadini.htm

[2]– إبراهيم عالي، **التدخل العسكري في مالي...حرب قد تطول،** مرجع سابق، ص6.

[3] –محمد الشافعي، **الجماعات الجهادية في مالي.. أشهرها حركة أنصار الدين وتعد بمثابة طالبان،** ص2، تم تصفح الموقع يوم 22فيفري2013، على الساعة 18:03

http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=713516&issueno=1247UWVWY6Az

وقد دخلت هذه الحركة في اقتتال داخلي مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد، واستطاعت في أواخر يوليو الماضي أن تسيطر على مدينة غاو، عاصمة أزواد، وطردت منها "**بلال آغ الشريف**" أمين عام الحركة[1].

المطلب الثاني

انتشار السلاح الليبي عامل تغذية للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

لقد ازداد الطلب على الأسلحة نتيجة للحروب الداخلية المتزايدة والمواقف السياسية والنشاطات الإجرامية الخارجة عن القانون، وفي ظل بعض الظروف تحتاج الأفراد والجماعات الصغيرة إلى الأسلحة للدفاع عن أنفسهم عندما تفشل القوات الأمنية التابعة للدولة عن توفير الحماية اللازمة لهم أو أنها تكون غير راغبة في القيام بذلك وهو ما ساعد على إنتشار صناعة وبيع الأسلحة بطرق غير مشروعة .

بعد تلاشي النظام الحاكم في ليبيا بمقتل القذافي وتوالي سقوط كبار رموز النظام بات واضحا أن الدولة على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل التحول التي انطلقت في **17 فيفري2011**، وبدأت هذه المرحلة بتشكيل حكومة انتقالية بقيادة "**عبد الرحيم الكيب**" والتي تعهدت بإعادة ترتيب الأوضاع واستتباب الأمن، فمنذ أكثر من عامين من اندلاع الانتفاضة لا زال الانفلات الأمني من أبرز التحديات، وتمثل الميلشيات المسلحة أحد أهم سماته فبعد أن لعبت هذه الأخيرة دورا حاسما في الإطاحة بنظام القذافي جاءت اليوم لتشكل مشكلة كبيرة ، حيث يقدرها الخبراء بأكثر من 100 ميليشية علما أن أكثر من 125 ألف ليبي يحملون السلاح كما أن هذه الميليشيات لا تعمل تحت السلطة المركزية الحاكمة،[2] وتحقيق الانتصارات في المعارك مكنهم من الحصول عل السلاح كغنائم وفتح مخازن الأسلحة كما أن الدول الغربية عمدت إلى تسليح المعارضة الليبية الأمر الذي جعل السلاح منتشر بشكل واسع، وعليه فقد أدى التسليح العشوائي لقوى الطرفين سعيا لحسم المعركة إلى انتشار السلاح بصورة كبيرة وغير مسبوقة داخل المجتمع، ليكون السلاح بحوزة الأفراد العاديين إذ أضحت رشاشات الكلاشنكوف وراجمات الصواريخ بيد

---

[1]– محمد أحمد أبو المعالي، **القاعدة و حلفائها في الساحل الإفريقي** ،مرجع سابق، ص 5.

[2]– وفاء بسيوني، السلاح الليبي صداع يؤرق دول الجوار، ص2. تم تصفح الموقع يوم 3ماي 2013 على الساعة 23:10
http://www.moheet.com/News/NewDetails/637376/1/

حتى الفتيان المراهقين[1]، كما أن نوعية الأسلحة المنتشرة لم تقتصر على الأسلحة الخفيفة بل تعدى الأمر إلى الثقيلة منها والمتطورة هذا ما زاد من تعقيد الوضع الأمني.

بالتالي كان للأزمة الليبية وانتشار السلاح وقع كبير على دول الساحل الإفريقي خصوصا وأن تهريب الأسلحة من ليبيا قد كان في صالح الجماعات الإرهابية التي استفادت من كميات كبيرة من السلاح الليبي.

عبرت الجزائر عن انشغالاتها فيما يخص تداول السلاح الليبي في منطقة الساحل الإفريقي من خلال مختلف اللقاءات والاجتماعات المنعقدة في إطار مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ويجري الحديث عن تنسيق أمني بين دول المنطقة لصد العمليات الإرهابية ووقف تسرب السلاح وعمليات الاختطاف التي يتعرض لها الرعايا الأجانب[2].

هذا الخطر يهدد نسبة كبيرة دول الجوار فتونس رغم مواقفها المساندة للمعارضة الليبية وحدت نفسها أمام ممارسات غربية لمسلحين سيطرت عليهم أوهام القوة، كما أن الجزائر ضاقت ذرعا من السلاح الليبي سيما بعد إعلان أحد أمراء تنظيم القاعدة في الصحراء الكبرى "مختار بن مختار" أن معظم الهجمات التي تعرضت لها الجزائر مؤخرا مصدرها السلاح الليبي بعد شرائهم عتاد عسكري كبير من الثوار، فيما أكدت السودان رصد قواته وصول أسلحة ومجموعات مسلحة إلى "دارفور"[3].

كما يمكن للسلاح المهرب من مخازن ليبيا أن يبلغ كل دول المغرب العربي والساحل الافريقي، بحيث يهدد امن واستقرار المنطقة خصوصا إن سقط في أيدي الجماعات الإرهابية.

كما تحتكر تجارة الأسلحة في الساحل الإفريقي على بارونات كبيرة لها من النفوذ المحلي العشائري والسياسي السلطوي والمالي الكبير بما يسمح لها بضمان شحنات الأسلحة وتسهيل عمليات التوزيع، فالحاجة إلى السلاح في الساحل الإفريقي ازدادت بكثرة نتيجة الطلب المتزايد من طرف الجماعات

---

[1]– هشام بسباس، "**تدخل القوى الكبرى عبرحلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و دراسات أمنية، جامعة قالمة،2011|2012،ص 120.

[2]– رتيبة.ب، وفد أمني لمعاينة خطر السلاج الليبي على منطقة الساحل ،ص.01
/archives/ 30492http://www.elbilad.not

[3]– هشام بسباس ، "**تدخل القوى الكبرى عبرحلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري**، مرجع سابق، 122

الإرهابية، والتي استطاعت من خلال وفرتها المالية الناتجة عن أموال الفدية والمخدرات وتجارة السجائر أن تقوم بطلب كميات كبيرة من الأسلحة، جيء بها بالخصوص من تشاد والصومال.[1]

من بين تشكيلات السلاح التي استفادت منها الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل صواريخ من طراز (S24) روسية الصنع التي اشترتها ليبيا سنة 2004 ، والتي يملك القدرة على إسقاط طائرة على بعد 11 ألف قدم، وكذلك رشاشات تكتيكية ميدانية يمكنها صنع الفارق في الميدان.

وفي تصريح لأحد المقاتلين الطوارق في مدينة "كيدالKidal" قال:" أن الجماعات المسلحة قد تمكنت على الأسلحة الثقيلة من ليبيا ومن بينها صواريخ سام7 وسام 5 والصواريخ المضادة للطائرات وصواريخ "ستينغرStinger" وصواريخ "الاربيجي RBG"، والآلاف مكن قطع السلاح كلاشنكوف الروسي الصنع.[2]

حسب الدكتور "**عبد الله زكريا**" رئيس المركز العلمي للدراسات الإفريقية أن الحد من انتشار السلاح الليبي يتطلب مجهودات كبيرة وتنسيق عالي لا سيما بين دول المغرب العربي ودول منطقة الساحل الإفريقي، سواء على المدى القريب والمتوسط إذا ما أرادت الدول تقليص تداعياتها والآثار المترتبة عن الكميات الكبيرة للأسلحة والموجودة في أيدي تنظيمات إرهابية متشددة[3].

المطلب الثالث

الفدية كمصدر تمويل للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

يأتي المال في مقدمة حاجيات التنظيمات الإرهابية، سواء لإعداد عناصرها وتدريبهم، أو توفير الوسائل اللوجستية وقد عمدت التنظيمات الإرهابية في إطار وعيها بأهمية التمويل في المحافظة على استمرارية نشاطها الإجرامي، إلى تنويع مصادر تمويلها بالاعتماد على مصادر مشروعة من خلال المشاريع الاقتصادية والاستثمارات التي تقوم بها، بالإضافة إلى الأموال التي تتوصل بها من الجمعيات أو

---

[1]– أعمر عمورة، "**التهديدات الاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**"، مرجع سابق، ص 64.

[2]– عمر بامبا، الأوضاع في جمهورية مالي من الانقلاب إلى التدخل العسكري، ص4. تم تصفح الموقع يوم 13 ماي 2013. على الساعة 12:50 http://masarat-tn.net/?p=1149.

[3]– وليد رمزي ، الجزائر المغاربية ، الجزائر تدعو إلى تضييق الخناق على انتشار الأسلحة في الساحل،ص2.تم تصفح الموقع يوم 25أفريل2013 على الساعة 15:12

http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2011/10/30/feature-01

الجهات المساندة لها. ومصادر غير مشروعة، وهي كثيرة ومتنوعة، ومن أهمها جرائم غسل الأموال، وتجارة المخدرات والأسلحة الخ.[1]

يعد الحصول على الفدية مقابل تحرير المختطفين إستراتيجية تنتهجها الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، وبرزت بشكل واضح مع اختطاف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**32** سائحا أوربيا في منطقة الصحراء الكبرى، مما اضطر ألمانيا لدفع فدية قدرت بحوالي**10 مليون يورو** من أجل إطلاق سراحهم.

هذا وقد عاد الحديث عن الفدية مجددا بعد أن صرحت السفيرة الأمريكية السابقة في مالي "**فيكي هادستون VikyHadestoune**"، أن الدول الأوربية دفعت أموال تجاوزت **89 مليون دولار** ما بين **2004** و**2010** من أجل الإفراج عن رعاياها الذين اختطفوا في منطقة الساحل الإفريقي، كما أكدت "**هادستون**" على أن الدول الغربية تقوم بتسليم أموال الفدية عن طريق شركات خاصة.[2]

لهذا حثت الجزائر على إلزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقمع تمويل الأعمال الإرهابية وتجريم دفع أو جمع الأموال بصفة مباشرة أو غير مباشرة بغرض استعمالها لارتكاب أعمال إرهابية وهكذا إن مجلس الأمن يكون قد تبنى الموقف الجزائري بشكل واضح سيما وأنها كانت ولازالت من أشد المعارضين لدفع الفدية لخطورة هذه الظاهرة التي أضحت أول مصدر لتمويل العمليات الإرهابية عبر العالم، ومجلس الأمن أكد أن كل عمل إرهابي يعدّ عملا إجرامي أو غير مبرر وأنه لا يمكن ربطه بأي ديانة أو جنسية أو جماعة عرقية.[3]

حيث جاء على لسان مستشار رئيس الجمهورية "**عبد الرزاق بارة**" أن منطقة دول الساحل، أصبحت تشكل خطرا كبيرا على باقي دول المنطقة، باعتبارها المنطقة المفضلة لإيواء هذه العصابات الإرهابية، بحكم المميزات الجغرافية إذ تمتد على مساحة أكثر من 8 ملايين كيلومتر مربع، خالية من السكان، مشيرا إلى أن ما زاد من دعم تواجد هذه العصابات الإرهابية والإجرامية بشكل عام، من نشطين

---

[1] – محمد مومن، جريمة تمويل الارهاب في القانون الدولي، ص01، تم تصفح الموقع يوم 12ماي 2013، عل الساعة 12:33. http://bouhania.com/news.php?action=view &id=224

[2] – وليد رمزي، الجزائر المغاربية، الجزائر تدعو إلى تضييق الخناق على انتشار الأسلحة في الساحل، مرجع سابق، ص03.

[3] – الأخضر عمر الدهيمي، **مفهوم الارهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2011، ص27.

ضمن التنظيم الإرهابي، مهربي المخدرات والأسلحة، النزاعات الدائمة، واللااستقرار، وكذا المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة.[1]

فيما ظلت الجزائر تذكّر المجموعة الدولة بالقرار الأممي **1373** الذي يجرّم أيّ تنازل لصالح المجموعات الإرهابية، ويجرّم دفع أي فدية لهم باعتبارها مشاركة في تمويل النشاط الإرهابي، موازاة مع ذلك تورطت العديد من البلدان، بينها أوروبية وإفريقية، في دفع فدية للتنظيم الإرهابي المسمى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الذي اختطف سياحا أجانب واحتجزهم كرهائن، وكان الدفع تحت مبرر تحرير المختطفين وإنقاذ حياتهم، لكن كل المعطيات والإعترافات، أكدت أن الإرهابيين يستخدمون تلك الأموال الضخمة لتنفيذ اعتداءات إرهابية بالجزائر وخارجها.[2]

كما أن الجزائر تقود حملة دولية من أجل إقرار تجريم دفع الفدية باعتبار أن هذه الأخيرة أضحت المصدر الأول في تمويل الجماعات الإرهابية مما سوف يرهن الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، وفي تصريح ل"**مراد مدلسي**" وزير الخارجية الجزائري أمام الدورة **22** لمجلس حقوق الإنسان الأممي ب"**جنيف**" أكد تجديد الجزائر للمجموعة الدولية من أجل تجريم دفع الفدية باعتبار هذه الأخيرة تعمل على تغذية نشاطات الجماعات الإرهابية وقال أن الجزائر ترفض دفع الفدية سواء كان هذا الدفع من طرف دول أو هيئات عمومية أو خاصة، هذا وأيدت واشنطن مسعى الجزائر لإقرار تجريم الفدية بعد إعدام جماعة "**بوكو حرام**bouquouharam" للرعية البريطاني "**كريس ماكمانس**Kris makmans" والرعية الايطالي "**فرانكو لامولينيتارا**Franco Lamolinitara" في نيجيريا ، وهذا ما يؤكد أن الخطف ودفع الفدية أضحى إستراتيجية لدى المجموعات الإرهابية حتى من خارج تنظيم القاعدة نظرا لما تدره هذه العمليات من أموال طائلة[3].

أكد مستشار رئيس الجمهورية الجزائري "**عبد الرزاق بارا**" في كلمة ألقاها في اجتماع بالأمم المتحدة حول تمويل الإرهاب سنة **2010**إن دفع الفدية للخاطفين يمثل مصدر تمويل للجماعات الإرهابية، ويستخدم في الغالب في شراء السلاح واقتناء الوسائل اللوجستية المتطورة.

---

[1]– جريدة إيلاف الإلكترونية ، العدد 4356 ، يوم 2013/04/25

[2]– جمال لعلامي، الجزائر تنجح في إقناع مجلس الأمن الدولي بتجريم تمويل الإرهاب بالفدية تزامنا مع تزايد عمليات الاختطاف في الصحراء الكبرى، جريدة الشروق اليومي، ليوم 21سبتمبر2009، العدد 45887،ص 03

2– جريدة الزمان العراقية، تم تصفحها يوم 2013/02/27[3]

وفي تصريح للدكتور **محند برقوق** رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية بالجزائر قال:" إن مسألة دفع الفدية من أجل تحرير الرهائن سوف يرهن الجهود الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب والوقاية منه .

وفي نفس السياق يعتقد الإعلامي الجزائري " **محمود بلحيمر** " أن أموال الفدية سوف تسمح للجماعات الإرهابية بإعادة تسلح صفوفها بشكل جيد كما يؤكد على أن الفدية أصبحت أكسجين الجماعات الإرهابية. [1]

وقد حذرت الجزائر عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفي كل الاجتماعات الإقليمية والدولية من التهديد الخطير على الأمن الدولي الذي تمثله ظاهرة أخذ رهائن من قبل جماعات إرهابية تليها طلبات الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن، داعيا إلى تبني إجراءات تحذيرية ضد الدول التي لا تحترم التزاماتها، سيما وأن الجماعات الإرهابية حصدت من خلال هذه العمليات الإجرامية ملايين الدولارات التي تموّل بها نشاطها الإرهابي[2].

المبحث الثالث

الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

يعد انتشار الجريمة المنظمة من بين اعقد التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي خصوصا وأنّ شساعة المنطقة وعدم قدرة الدول على مراقبة الحدود وسمحت باستفحال ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها كالإتجار بالمخدرات والأسلحة وعمليات التهريب وعمليات الاختطاف وتبييض الأموال هذه الوضعية جعلت منطقة الساحل الإفريقي شبيهة بوضعية الجريمة المنظمة المنتشرة في دول أمريكا الجنوبية مما يستوجب تضافر جهود دول المنطقة للحد من هاته الجرائم العابرة للحدود الوطنية .

المطلب الأول

مفهوم الجريمة المنظمة وعوامل انتشارها في منطقة الساحل الإفريقي.

أولا : تعريف الجريمة.

---

[1]– نبيل بوبية،"**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع سابق، ص

[2]– الأخضر عمر الدهيمي، **مفهوم الارهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية**، مرجع سابق،ص 27

لقد وجد فقهاء القانون صعوبات في تحديد مفهوم الجريمة المنظمة ولا جل تحديد تعريف لها ارتأينا تحديد معناها اللغوي والاصطلاحي والجهود الدولية لإعطاء تعريف لها ولا سيما في اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

أ – المعنى الغوي للجريمة المنظمة.

تفيد كلمة جريمة جرم وإجرام واجترم بمعنى أذنب ويقال جرم وجريم أو قطع جرم أو عظم جرمه وتجرم عليه بمعنى اتهمه بالجرم ويقصد بالجريمة الفعل الذي يشكل إخلال بالنظام والاستقرار الاجتماعي على إقليم الدولة وتعتبر الجريمة على الصعيد الدولي موجهة ضد الصالح العام والجماعة الدولية لذا يتعين مد الاختصاص فيها إلى كل الدول المعنية وليس دول الإقليم فقط.

ب – المعنى الاصطلاحي للجريمة المنظمة:

تعرف الجريمة من الناحية الاجتماعية بأنها: "**خطيئة يترتب عليها إخلال بنظام وامن المجتمع طمأنينة الأفراد**".

ويعرفها علم الاجتماع الجنائي "**بأنها ظاهرة اجتماعية طبيعية لا تعد شاذة ويتغير مفهومها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر**"[1].

وبتفصيل أكثر فان للجريمة تعريفان احدهما شكلي والآخر موضوعي وهي تعني حسب المفهوم الأول كل سلوك قرر له القانون الجنائي عقابا، وتعنى حسب التعريف الموضوعي كل سلوك يراه الشعب ممثلا في مشرعه مخلا بركيزة أساسية للكيان الاجتماعي أو بدعامة معززة لهذه الركيزة.

هذا وتبذل جهود حثيثة على المستوى الدولي لمحاولة تعريف الجريمة المنظمة وبيان خصائصها لرصد الأجهزة والآليات الكفيلة لمكافحتها.

أيضا من بين الندوات التي عقدت وحاولت تعريف الجريمة المنظمة، المؤتمر الخامس لمنع الجريمة المنظمة ومعاملة المجرمين في عام**1975** وقد عرفها بأنها : "**الجريمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع تنفذه مجموعة من الأشخاص وعلى درجة من التنظيم ويهدف إلى تحقيق ثراء المشتركين فيها على حساب المجتمع والأفراد وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون وتتضمن جرائم ضد الأشخاص وتكون مرتبطة**".[2]

وفي عام **1990** تبنى المؤتمر الثالث لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في كوبا **هافانا**Havaneمن نهاية شهر أوت إلى غاية **7 سبتمبر** التعريف التالي للجريمة المنظمة : "**من مجموعة من الأنشطة الإجرامية الواسعة النطاق والمعقدة التي تستهدف إقامة أو تموين أو استغلال أسواق غير مشروعة على حساب المجتمع وتنفذ هذه العمليات بازدراء للقانون وتمثل في كثير من الأحيان جرائم بحق الأشخاص باستعمال التهديد والإكراه وعن طريق التخويف والعنف الجسدي** "[3].

---

[1] – فايزة يونس الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية و القوانين الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 29

[2]– محمد بن عبد الله المحيذيف، ظاهرة العودة في الجريمة أسبابها و أثارها و علاجها، تم تصفح الموقع يوم 13ماي 2013 على الساعة 21:20. http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=6020

[3]– فايزة يونس الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية و القوانين الدولية**، نفس المرجع ،ص 30

ثانيا : عوامل انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

إن الانتشار الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي يعود لعدة أسباب وعوامل يمكن أن نبرزها وأن نلخصها فيما يلي:

1 – **الانحلال الاجتماعي:** من الضوابط الاجتماعية والقانونية من باب أولى الأخلاقية، يؤدي تفسير الجرائم كالدعارة والمخدرات والقمار والتزوير، ويمكن القول عموما أن انهيار منظومة القيم والأخلاق الفاضلة وجنوح الأفراد إلى الربح السريع أيا كان مصدره وكذا ضعف المنظومة التربوية وزيادة نسبة البطالة، وزيادة الهوة بين الطبقات الاجتماعية والتغير داخل مجتمعات دول منطقة الساحل ساهم في تفكك الروابط داخل المجتمع الواحد وساهم في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة.

2 – **ضعف نظام العدالة الجنائية وفساده:** وهو ما أفقد شعب الساحل الإفريقي الثقة في نجاعته مما جعلهم يلجؤون إلى الجماعات الإجرامية لقضاء حقوقهم خاصة التجمعات غير المنظمة سياسيا.

3 – **نظام السوق الحرة الحديثة بين دول المنطقة:** لكونه يوفر مجالا رحبا للحرية التجارية مما يمنح للجماعات الإجرامية فرصة كبيرة للممارسة الأنشطة التي لا تصل إليها أجهزة الرقابة، وهذا ما يفسر انتشار الجريمة المنظمة في المنطقة خاصة بعد تخلي دول المنطقة على النظام الاقتصادي الموجه.

4 – **الفساد الإداري:** حيث ساعدت تفشي ظاهرة الرشاوى والفساد الإداري خاصة في القطاعات الحساسة والمكلفة بالرقابة مثل مصالح الجمارك والضرائب والجودة وقمع الغش، الجماعات الإجرامية في الزيادة من نشاطاتها.

5 – **الأقليات الغير منتمية للمجتمع (الطوارق):** باعتبار أن هذه الأخيرة في كل من مالي والنيجر بالخصوص تصطدم بالنظام السياسي، حيث تحرص على انتماءاتها للقومية الأصلية، وبذلك فهي تسعى لتكوين سياج أمني واجتماعي يحميها من النظام وممارساته وعادة ما يعتمد على المساعدات الخارجية وأحيانا يكون مصدرها الجماعات الإجرامية المنظمة التي تستعملها كمنفذ تدخل من خلاله للمجتمع[1].

المطلب الثاني

أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

---

[1]– Manie Cloud, smotouts et autres, **dictionnaire des relation internationales**, 2 eme édition, 2006, p94

لقد عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة مرضية ألا وهي الجريمة المنظمة بكل أنواعها وأشكالها من غسيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة والسجائر إضافة إلى تنامي ظاهرة خطيرة ألا وهي تجارة المخدرات التي تعرف نموا سريعا خاصة بعد تحوّل المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي.

أولا: تجارة المخدرات.

إن سبب تغير مسار تجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو إفريقيا يعود بشكل أكبر لضخامة الإمكانيات المتوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة هذه الظاهرة على عكس إفريقيا حيث كل الظروف مهيئة من نقص الرقابة والفقر والضعف السياسي، أين تجارة المخدرات تجد مكانا مفضلا وبيئة ملائمة في غياب سلطة القوانين في بعض المناطق، فمتى كانت الدولة فقيرة تقل درجة الرقابة[1].كما أن منطقة الساحل الإفريقي قد شهدت ارتفاعا كبيرا في هذه التجارة باعتبار أن الأفراد يعمدون إليها كذلك من أجل الحصول على المال لتوفير حاجياتهم اليومية.

وعن سمات عصابات الاتجار بالمخدرات نجد:

صفة التنظيم :أي تنظيم هيكلي هرمي، يعمل بها مستشارون قانونيون لتسهيل عمليات تبييض الأموال والاحتيال على القانون وحتى الدفاع عن بارونات المخدرات.

استخدام التكنولوجيا الراقية :وذلك لتحسين كفاءة تهريب المخدرات (حواسيب، مواقع إلكترونية، تشفير، اتصالات عبر الأقمار الصناعية، نظام GPS.....[2]).

مقاومة السلطة المادية والمعنوية للدولة :وهنا يأتي دور التسليح ومصاحبتها للمتاجرة في المخدرات؛ حيث تتشكل صورة ميليشيات مسلحة إلى درجة قد تعجز الدولة في حد ذاتها عن مواجهتها. خريطة تبيّن

---

[1]– Pascale Perezet l'aurent Laniel , **Croissance et L'économie du cannabis en Afrique subsaharienne (1980–2000),** Hérodote,n°112,LaDécouverte,1er trimestre ,2004 ,p121

[2]– مصطفى عمر التيرو آخرون، **المخدرات والعولمة**، الرياض ، مركز الدراسات والبحوث ،جامعة نايف للدراسات الامنية،2007، ص 235.

الطرقات الإفريقية الجديدة للإتجار بالمخدرات

Sourse: http//www.centpapiers.com/coke-en-stock-iii-un-boeing-et-des-touaregs

تعد تجارة المخدرات من بين النشاطات الأساسية التي تمارسها شبكة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي نظير الأرباح التي تجنيها هذه الشبكات الإجرامية تتمركز خصوصا على الحدود الجنوبية الجزائرية المغربية، فمثلا تم حجز سنة **2007** أكثر من **20** طن من المخدرات إضافة إلى كميات كبيرة من الأقراص المهلوسة.

هذا ويركز تجار المخدرات على استهدافهم لفئة الشباب حيث أنه في الجزائر في إطار مكافحة المخدرات تدل إحصائيات درك الوطني أن **85%** من الموقوفين في قضايا المخدرات لا تتعدى أعمارهم 35 سنة[1].

كما تستغل عائدات الاتجار بالمخدرات دعم وتمويل للخلايا الإرهابية الناشطة في المنطقة، حيث صرّح المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المحذرات وإدمانها بالجزائر، **عبد المالك سايح**، أن **10** بالمائة من عائدات بارونات المخدرات تتحصّل عليها الجماعة السلفية للدعوة والقتال في منطقة الساحل الإفريقي لتمويل عمليات شراء الأسلحة وتجنيد إرهابيين جدد في صفوفه[2].

ثانيا: الاتجار غير المشروع في الأسلحة.

---

[1]– نبيل بوبية، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع سابق، ص88.

[2]– Bouchra Benyoussef, **Sehel2009- drogue contreterrorism**, le 18/05/2013 à 16 :30 contre terrorism http://www.tchadonline.com/sahel 2009-drogue,

تعد إفريقيا من المناطق الأكثر تضررا من الانتشار العشوائي وغير المراقب لتجارة السلاح ويعتبر هذا العامل من بين أهم العوامل المغذية للعديد من النزاعات في إفريقيا شبه الصحراوية.

وبالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا ضمن أكبر أسواق التجارة غير المروعة في السلاح فتعدد الأسلحة المتداولة في هذه المنطقة من القارة يفوق 8ملايين قطعة سلاح.

إن ما يزيد من خطورة هذا النوع من الجريمة المنظمة هو الطابع القبلي والاثني المشكل لدول الساحل والذي تغذيه النزعة الانفصالية التي تشهدها العديد من دول المنطقة على غرار تمرد الطوارق في النيجر ومالي، ومشكل "دارفور" في السودان وعدم الاستقرار في تشاد وموريتانيا.[1]

وأما عن الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي فتتم عبر حدود الدول التالية:

- من نيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر.
- من غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون.
- من القرن الإفريقي نحو التشاد ومن التشاد نحو المناطق الأخرى.[2]

بالإضافة إلى أن التجارة غير المشروعة في الأسلحة تعد من المغذيات الأساسية لاستمرار الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، والإنفاق المفرط لإفريقيا سنويا من أجل الحروب، وهو ما يعتبر إهدار لقدرات هامة لهذه الدول التي يمكنها أن تستغلها في عمليات التنمية.

ثالثا: الهجرة غير الشرعية.

تعد الهجرة غير الشرعية انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه، وقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي تصاعد رهيب لظاهرة الهجرة السرية عبر الصحراء نحو دول شمال افريقيا، وخاصة نحو الجزائر وليبيا إما للاستقرار بها أو استعمالها كمناطق عبور للضفة الأوربية.

إن تحليل موجات الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي يضعنا أمام حقيقتين: الأولى موجة هجرة غير شرعية داخلية والثانية خارجية نحو أوروبا والتي ظهرت بكل خاص ما بعد التسعينات ويبين

---

[1]– أعمر عمورة، "**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)**"، مرجع سابق، ص 105.

[2]– أحمد طالب أبصير، "**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 107

مسار المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة أنها تنطلق من عدة بلدان منها : التشاد، النيجر الكاميرون، نيجيريا، مالي، السودان...وذلك باتجاه الجزائر أو المغرب لوصولهم الى أوروبا.[1]

والملاحظ في السنوات الاخيرة تصاعدت الهجرة السرية بشكل ملفت عبر الساحل الإفريقي حظيت بتغطية واسعة من الإعلام، ولعَل هذا راجع إلى الأوضاع المتردية لهؤلاء المهاجرين والمشاكل الاجتماعية التي يعانون منها.

يمكن إجمال خطوط الانطلاق التي يلجأ إليها المهاجرون غير الشرعيون في الخطوط التالية:

- السواحل الأطلسية عبر موريتانيا والصحراء الغربية ثم المغرب الأقصى وصولا إلى جزر الكاريبي.
- السواحل المتوسطية الغربية نحو اسبانيا مرورا بالجزائر والمغرب الأقصى.

السواحل المتوسطية الشرقية نحو إيطاليا عبر الجزائر، ليبيا وتونس[2]

ما يلفت النظر في الجزائر مثلا أن المهاجرين الذين يوجدون في هذا البلد يعاملون في معظم الحالات بطريقة إنسانية مقارنة بالدول المجاورة مثل المغرب وهو الشيء الذي ساعد على توطين عدد منهم في الجزائر وأسسوا تجارة خاصة بهم ووجدوا العمل في الأشغال العامة والبنى التحتية، كما نشط الكثير من المهاجرين خصوصا الطوارق في نقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة وذلك لمعرفتهم بمسالك الصحراء[3].

حيث استغل الشباب الإفريقي فرصة تواجد العديد من اللاجئين الطوارق في هذه المدينة حتى يتغلغلوا معهم ويهاجرون بطريقة غير شرعية للمكان الذي يودون التوجه إليه. وتضم مدينة تمنراست **156000** نسمة حوالي **40%** منهم أجانب، فمن جانفي إلى مارس 1999 تم اقتياد 1150 عابر غير

---

[1]– خالد بشكيط، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر،2010|2011، ص 88.

[2]– Honore Mimiche et autres, **La Femme des Migrations clandestines en Afrique Noire**, www.mmsh.univaix.fr/lames/Papers/MimcheYambeneZoa.pdf, pp. 1-22.

[3]– رضا شوادرة، "**إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر، 2010|2011، ص 117

شرعي للحدود[1]. كما أدى تواجد هذه الفئة في المنطقة إلى انتشار الأمراض المعدية بسبب الأعمال غير الشرعية والدعارة، وانتشار الأمراض مثل الايدز. وضعف الرقابة على الحدود في الدخول والخروج.

عموما يمكن إجمال أسباب الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي في بعض النقاط التالية:

- الحرب والفقر اللذين أدّيا إلى ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية عبر إفريقيا فالمهاجرون يعتبرون أنسهم ضحايا الإجرام والمهربين.
- ارتفاع نسبة البطالة وكذا الظروف المحيطة من سوء واللاإستقرار السياسي.
- ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي مقابل عجز اقتصادي وتنموي في تحقيق أدنى مستويات المعيشة.

رابعا: جرائم تبييض الأموال:

إن مصطلح غسيل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في المضمون وقد عرفتها اللجنة الأوربية لغسيل الأموال عبر دليليها على أنها:" **عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال،أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما لتجنب المسؤولية القانوني نتيجة الاحتفاظ بهذه الأموال**".

تمر عملية غسل الاموال بثلاثة مراحل هي:

المرحلة الاولى: placement وتسمى مرحلة الإحلال وتبدأ بقيام غاسل الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأنية من نشاطه غير المشروع إلى النظام المصرفي والهدف منها التخلص من كمية النقود الكبيرة في يد مالكها وذلك بنقلها الى مكان الهدف.

المرحلة الثانية : Alyeringو تسمى مرحلة التغطية، حيث يتم طمس علاقة تلك الاموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتتالية.

المرحلة الثالثة: Integration وتسمى مرحلة الدمج، حيث من خلالها يتم دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال من المصادر المشروعة.[2]

فعملية غسل الأموال هي إستراتيجية وجريمة في نفس الوقت تستخدمها الجماعات الإرهابية الإجرامية في الساحل الإفريقي، وتقوم هذه الأخيرة بغسل هذه الأموال القذرة عن طريق إشهارهافي بعض المشاريع مثل

---

[1]– لامية زرقاني، "**حركة الأزواد في مالي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري 1990.2011**"، مرجع سابق، ص 55.

[2] رضا شوادرة،" **إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"،مرجع سابق،ص ص 95.96.

بناء الفنادق والنوادي الليلية، وإنشاء شركات الشحن وتوزيع المواد الغذائية بالجملة، كما تقوم التنظيمات الإجرامية بالاستثمار البنكي والمصرفي.

تنتشر عمليات غسيل الأموال بقوة في مالي والنيجر وبوركينافاسو، حيث يتطلب الأمر مساعداً في تطوير آليات محاربة تبييض الأموال، وتمّ ذلك بناءً على طلب هذه الحكومات المساعدة في تجفيف منابع تمويل **القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي**، على خلفية إستفحال أنشطة اقتصادية وتجارية بهذه البلدان، يعتقد أن مصادرها عناصر ينتمون لـ''القاعدة'' أو يعملون لمصلحتها، حيث تسعى دول المنطقة إلى بحث سبل تعقب أموال القاعدة في الساحل التي جنت أكثر من 150 مليون أورو منذ 2003 من أموال الفدية فقط نتاج أنه في كل عملية تحصل الجماعة السلفية على فدية قدرها 5 ملايين أورو عن كلِّ رهينة تطلق سراحه والتي تحاول استثمارها في المنطقة من خلال شراء عقارات وبناء شركات.[1]

خامسا: الإتجار بالبشر.

يقصد بتعبير الاتجار بالبشر كما عرفه بروتكول الامم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص بأنه" **تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة تهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر والإختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنقل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالصخرة أو الخدمة قصرا أو استرقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستبعاد أو نزع الاعضاء**"[2].

تعد تجارة النساء والأطفال وجه من أوجه النشاطات غير المشروعة للجماعات الإجرامية فهي تستغل النساء في الدعارة والاسترقاق الجنسي.

حيث تقوم شبكات منظمة بعمليات جلب النساء والأطفال من دول منطقة الساحل الإفريقي ودول جنوب الصحراء الكبرى، وعادة ما يكونون مهاجرين غير شرعيين، وغالبا ما يحملون أمراض خطيرة ويستغلون في تجارة الأجساد، التي تدر عليها مداخيل، بالإضافة إلى استغلالهم في تجارة الأعضاء البشرية حيث تقوم بعض العيادات بأخذ أعضاءهم البشرية بمقابل مادي.

وفي مالي يبلغ عدد الأطفال الذين تم تهريبهم واستغلالهم بين 10000و 20000 وفي نيجيريا حوالي 4000 وفي ليبيا أكثر من 1200 طفل، أما عن الوجهة التي يأخذها تهريب الأطفال فهي في

---

[1]– أعمر عمورة، "**التهديدات الاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**"،مرجع سابق، ص ص 68.69.

[2]– يوسف داوود، كوركيس، **الجريمة المنظمة**، عمان، الدار العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع،2001، ص69.

الغالب نحو أوروبا والخليج العربي متخذين ثلاث محاور رئيسية للتهريب: **الأول** عبر موريتانيا والجزائر فأوروبا، و**الثاني** عبر محور المغرب اسبانيا

والثالث من مالي الجزائر تونس فإيطاليا.[1]

المطلب الثالث

تحالف عصابات الجريمة المنظمة مع الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

إذا كانت اتفاقية الأمم المتحدة لسنة **1975** لم تفصل بين الإرهاب والجريمة المنظمة فهذه الأخيرة تطلق عادة على كل نشاط غير مشروع يهدف إلى الربح وتحقيق مكاسب مادية في الأصل إلا أن الإرهاب هو تلك أفعال العنف التي تقوم بها مجموعة من الأفراد أو دولة معينة من أجل تحقيق أهداف سياسية كالإطاحة بالنظام أو فرض قرارات أو التخلي عن قرارات تكون قد صدرت.

حيث أن الإرهاب تطور خارج هياكل الدولة من طرف فواعل غير دولاتية كما أصبح لهذا النمط الجديد قدرة أكبر على التحرك عبر الحدود، ونجح في الحصول على مصادر مختلفة من الأموال وتوظيف عالي للتكنولوجيا الحديثة.

فالعلاقة بين الإرهاب والجريمة على المستوى المحلي والدولي أصبحت في الفترة الراهنة أكثر وضوحا، حيث أن كلا طرفي العلاقة فاعلان عقلانيان، بمعنى أن الأفعال الصادرة من الإرهاب والجريمة تمارس من طرف أشخاص لهم سلوك بأهداف ووسائل معينة، في ظل طابع التحدي لدور الدولة والقانون للبلدان المعنية بهذه المخاطر[2].

لقد أثيرت إشكالات عديدة حول التداخل الموجود بين الإرهاب والجريمة المنظمة بأشكالها نتيجة وجود أوجه تشابه كثيرة، تتدرج عموما ضمن النشاط غير المشروع وسنحاول تبيان أوجه الشبه والاختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي مع التركيز على منطقة الساحل الإفريقي:

أ- أوجه التشابه:

---

[1]- خالد بشكيط، " **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي**"، مرجع سابق، ص92.

[2]- رضا شوادرة، " **إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 101.

- تعتمد كل من الجريمة المنظمة والإرهاب على تنظيمات سرية معقدة تضفي نوعا من الرهبة والسرية على العمليات الإجرامية، كما هو حاصل في اختطاف الرهائن وتلقي الفدية دون الإلقاء على الجماعات الإرهابية.[1]

- تماثل الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم والإرهاب في ظلّ طبيعتهما العابرة للحدود ووسائلهما غير المشروعة، فالإرهاب والجريمة المنظمة هما ظاهرة دولية، بدأ مفعولهما في منطقة الساحل الإفريقي في سنة 2003، عند اختطاف السوّاح الألمان في المنطقة.
- وحدة التهديدات التي تشكّلها الجرائم المنظمة والإرهاب على الأمن والاستقرار الوطني والدولي، إذ إن الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب تهزّ الاستقرار والسلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي، وهما ظاهرتان تهدّدان الأفراد والجماعات، ولكن أيضا مصير منطقة بأكملها[2].

- تتميز الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة بتجاوز الأوطان، إذ نجد الظاهرتين منتشرتين في كلّ دول منطقة الساحل الإفريقي دون استثناء.

ب-أوجه الاختلاف:

- العنف من طرف الإرهاب يكون غير محدود، ويمس الجميع دون تمييز، بينما نجد العنف عند جماعات الجريمة المنظمة يكون بقدر تحقيق الهدف.
- يهدف الإرهاب إلى تحقيق أهداف ومطالب سياسية، بينما تسعى منظمات الجريمة المنظمة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة[3].

---

[1]- يونس زكور، الإرهاب والإجرام أية علاقة، تم تصفح الموقع يوم 15ماي 2013 على الساعة 00:09،ص 03-04،
http://www.ahewar.org

[2]- أعمر عمورة، "**التهديدات الاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيو-أمنية**"، مرجع سابق، ص 58.

[3]- نسيمة إنوار،" التهديدات الأمنية لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل الصحراوي بعد أحداث 11سبتمبر 2001"، مرجع سابق، ص ص98-99.

- الإرهابيون يصدرون تصريحات سياسية بعد قيامهم بالجريمة، كما حدث في اختطاف السوّاح الألمان، ويعلنون عن مسؤولياتهم اتجاه الجريمة، أما الجريمة المنظمة فتحافظ على سريتها وتحرص على إخفاء أنشطتها، خاصة فيما يتعلق بالمتاجرة بالبشر وتبييض الأموال.
- تقوم بعض الدول والحكومات بالتفاوض مع الجماعات الإرهابية وهو ما يُعبر عن الاعتراف بهذه الجماعات بغض النظر عن ما ترتكبه من جرائم، الأمر الذي لا يحدث مع جماعات الإجرام المنظم[1].

من المهم القول انه في الماضي كانت عصابات الجريمة التقليدية تتحاشى الشراكة والتنسيق مع الإرهاب، لكن جماعات الجريمة الحديثة حسب عدد من المختصين طورت علاقات مع الجماعات الإرهابية فيعدد من المناطق في العالم، ولا يستبعد أن تكون منطقة الساحل الإفريقي أحد نماذجه حيث وجدت جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة الأرضية المشتركة في استغلال التجارة غير الشرعية مثل السلاح والمخدرات والأشخاص[2].

من الغريب أن الجماعات الإرهابية غيرت إستراتيجيتها منذ مطلع الألفية لتوسيع أهدافها نحو المناطق الصحراوية، التي كانت تنعم بالأمان سابقا لتشمل دولا أخرى في منطقة الساحل أين توجد مصالح الدول الغربية.

كما أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي، من أجل التموين وتمويل نشاطها. ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية يونيو **2010**"بتين زاوتين" بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال **12** عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري[3].

---

[1] نبيل بوبيبة، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع سابق، ص 86.

[2] – Mark Taylor, **Security Divlopment And economies of Conflicts Problems and Respenses**falous ;olso,2003,p19.

[3] – قوي بوحنية، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 3 يونيو 2013، ص ص 8.9.

حين نتطرق إلى التعاون الوثيق بين الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال وشبكات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها نرتكز على:

1-توفير الحماية المتبادلة: وذلك من خلال عدم اعتراض تنظيم القاعدة طريق عصابات التهريب، بل عكس ذلك يوفر لها الحماية، ونفس الشيء بالنسبة لعصابات الإجرام فهي الأخرى لا تبلّغ عن وجود جماعات إرهابية في المنطقة.

2- تأمين شحنات المخدرات: كقيام الجماعات الإرهابية بتأمين مسالك المرور لشبكات تهريب المخدرات وذلك مقابل حصولها على أموال أو تكتمها على أماكن تواجد هذه الجماعات الإرهابية[1].

3- تزويد المهربين الإرهاب بالمؤونة والوقود: بالرغم من أنّ السلطات الجزائرية تفرض منذ عام **2006** حظرا على نقل المازوت والبنزين دون رخصة أمنية في **10** ولايات بالجنوب من أجل منع وصوله للإرهابيين، لكن رغم هذا الحظر لم يعان الإرهابيون في معاقلهم بشمال مالي والنيجر بأزمة وقود، بسبب إمداد المهربين لهم بهذه المادة الحيوية للتحرك، ولم يقتصر الأمر على توفير الوقود، بل تعدّاه لسيارات الدفع الرباعي[2].

---

[1]- نسيمة إنورار ،" **التهديدات الأمنية لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل الصحراوي بعد أحداث 11سبتمبر 2001**"، مرجع سابق،ص99.

[2]- أعمر عمورة، "**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**"، مرجع سابق، ص ص 60.61.

إن التهديدات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي والتي لها تداعيات مباشرة وأخرى غير مباشرة على الأمن القومي الجزائري تعد مثالا حيا على التحول في طبيعة التهديدات الأمنية التي يشهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، إذ كانت التهديدات التي تواجه الدول هي تهديدات تقليدية دولاتية المتمثلة خصوصا في الحروب، لكن بعد نهاية فترة الحرب الباردة برزت تحديات أمنية من نوع جديد ومن طبيعة جديدة، ومن أهم هذه التحديات بروز الحركات الإنفصالية القائمة على الأساس الإثني والعرقي بالإضافة إلى معضلة الإرهاب هذه الظاهرة التي أصبحت عابرة للحدود والمتميزة بالطابع الدولي نظرا لتعدد جنسيات العناصر الإرهابية وكذلك تعدد مصادر التموين والتمويل بالإضافة إلى أن ضحاياها لم يعودوا محددين لذواتهم باعتبار أن التنظيمات الإرهابية تهدف إلى زيادة محصلة الرعب، دون أن ننسى الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي أصبحت تتصف بنوع من الاحترافية إذ يقوم بها مجرمون محترفون علاوة على ذلك اتصافها بالطابع الدولي حيث تنفذ من طرف شبكات دولية تعمل بدرجة عالية من التنسيق والتنظيمية المشترك، كل هذه التهديدات الأمنية وجدت في منطقة الساحل الإفريقي أرضية خصبة من أجل الإستفحال والإنتشار وما ساعدها على ذلك هو ضعف دول المنطقة المعروفة بأنها دول فاشلة.

الفصل الثالث

الآليات الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

إن التحديات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي حتمت على الجزائر انتهاج استراتيجية مبنية على مجموعة من الآليات، كالوساطة فيما يتعلق بالنزاع الطوارقي في مالي بين حركة تحرير أزواد والحكومة المالية, والذي تمخض عنه اتفاق الجزائر لسنة **2006**، بالإضافة إلى جهودها في حل مشكلة اللاجئين، خاصة بعد عملية التدخل العسكري في مالي مطلع شهر جانفي **2013** من خلال عملية التكفل الإنساني عن طريق الهلال الأحمر الجزائري، أما فيما يخص آليات الجزائر في مكافحة الإرهاب فقد تنوعت بين الجهود على المستوى الداخلي باستصدار مختلف التشريعات والقوانين في هذا المجال، مع تفعيل المكافحة الامنية الميدانية في إطار استئصال هذه الظاهرة الخطيرة، أما على الإقليمي والأممي فقد عملت الجزائر على إقامة تحالف إفريقي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال اتفاقية **1999** الصادرة عن قمة الجزائر، وكذا عن طريق إنشاء لجنة التنسيق العملياتي الموجود مقرها بقيادة الناحية العسكرية السادسة بتمنراست، والتي عملت على الرفع من مستوى التنسيق الامني والاستخباراتي لمواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، وفيما يخص آليات مكافحة الجريمة المنظمة قامت الجزائر على إقرار منظومة تشريعية واكبت من خلالها التطورات التي حصلت فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، بالإضافة إلى تدريب الأجهزة الأمنية على مكافحة هذه الظاهرة، لاسيما الهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة والمخدرات وتبييض الأموال والإتجار بالبشر.

المبحث الأول

الآليات الجزائرية لمعالجة الأزمة الطوارقية

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحدّيات التي تواجه الأمن القومي الجزائري والتي يعتبر

حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديمًا مقارنةً بمشكلات وتهديدات دوائر أخرى، حيث ينبع الاهتمام الجزائري بالأزمة الطارقية من كون الطوارق هم أحد مكونات المجتمع الجزائري وأي تمرد للطوارق خاصة في مالي والنيجر سوف تكون له تأثيرات على الأمن القومي الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر هذا الوضع فرصة سانحة أمام التدخلات الأجنبية. كما تعتبر مشكلة اللاجئين أحد مشاكل منطقة الساحل الإفريقي الموبوءة بصورة تقليدية بهذه المشكلة التي لها تأثيرات تتجاوز حدود كل دولة، بسبب كثرة الصراعات الداخلية خصوصا في الفترة التي تلت عهد الاستقلال الوطني، والمميز لهذه الصراعات أن أغلبها اجتماعي ممتد مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى تسويات سياسية متكاملة. لذلك فالجزائر تبدل جهودا معتبرة، خاصة في مع الأمم المتحدة للتكفل باللاجئين، وتعمل من جهة على إحلال السلام في المنطقة، وفي إطار إحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها

المطلب الاول

الجهود الجزائرية في حل أزمة الطوارق

حيث ينظر صانعوا القرار في الجزائر بتعاطف مع الطوارق، إلا أنهم ينظرون بريبة لمطالبهم، فالجزائر ترفض التعامل مع الحركات الانفصالية أو أي تكتل سياسي أو اجتماعي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية المعترف بها دوليا لدول المنطقة[1].

فعلى الرغم من أن الطوارق الجزائريين لا توجد لديهم أي مشكلة مع النظام الجزائري ولم يطرحوا انتمائهم للدولة الجزائرية كإشكال لإدراك الجزائر أهمية سكان الجنوب عموما والسكان الطوارق بصفة

---

[1]– زهير آيت سعادة، "مالي توافق على وساطة الجزائر لحل أزمة التوارق " ص1.ثم تصفح الموقع يوم 15ماي2013 على الساعة 22:03

http://ar .algerie 360.com

خاصة في عملية البناء الوطني، فإنها سارعت إلى بلورة مجموعات من القنوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق عملية ادماج لهؤلاء السكان في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي [1].

إلا أن موجات المجاعة والجفاف أثرت بشكل كبير على حياة الطوارق والبناء الاجتماعي الخاص بهم مما جعلهم بفعل الهجرة سواء القسرية منها أو الاختيارية يتوزعون بين عدد من الدول، حيث يعيشون على هامش المدن الكبرى في كل من **نيامي** بالنيجر و**تمبكتو** وسط مالي وفي **تمنراست** جنوب الجزائر، وقد خلقت هذه الوضعية حالة من الاحباط والتذمر بين أوساط الطوارق في مالي والنيجر تحديدا بعد تعالي المطالب الانفصالية من بعض قادة الطوارق وبتحريض من دول المنطقة مثل ليبيا.[2]

لعبت الجزائر دور الوسيط تقريبا في كل الازمات التي حدثت بين الطوارق والحكومة المالية والنيجرية وحاولت منع حدوث انفصال للأقاليم بين الأطراف والتوصل إلى حلول ملموسة.

من أهم **الاتفاقيات** التي لعبت فيها الجزائر دور الوسيط نذكر:

أولا في مالي: سعت الجزائر منذ بداية الأزمة بين الطوارق والحكومة المركزية في مالي إيجاد حل نهائي لها وكان الخبراء الجزائريون يحذرون في كل مرّة النظام المالي من افجار الاوضاع بسبب سياسة التهميش التي طالت الطوارق والأزواد واعتبار هؤلاء مواطنين من الدرجة الثانية قياسا ببقية الماليين.[3] هذا مالم تأخذه مالي بعين الاعتبار رغم تنبيهها من طرف الجزائر بأن وضع تمرد الطوارق يشكل خوف كبير.

هنا كان اللجوء الرسمي للجزائر لتطويق الأزمة والوصول بالأطراف المتنازعة إلى حل سلمي عادل، يحفظ للأزواد حقوقهم، ويؤمن لجمهورية مالي الاستقرار السياسي في أقاليمها الشمالية وقد كان من جملة الاقتراحات الاولية التي تقدمت بها الجزائر في مالي الاستقرار السياسي في أقاليمها الشمالية، وقد كان من جملة الاقتراحات الأولية التي تقدمت بها الجزائر لحل الأزمة في مالي:

- انهاء ظاهرة القمع وتهميش السكان الازواد في مالي وانتهاج سياسة عادلة لا دماجهم.
- اعتماد لغة الحوار مع رؤساء قبائل الطوارق الماليين.
- وضع حد للإهانة التي يتعرض لها الطوارق من طرف السلطات المالية.

---

[1]- نبيل بويبية، " **المقارنة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى** "، مرجع سابق، ص134

[2]- شاكر ظريف ،"**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات** "، مرجع سابق الذكر ص 62

[3]- أحمد شنة، " **العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات الجزائرية** "،الجزائر، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع،2000 ،ص 73

– تقسيم موارد البلاد على جميع السكان بالعدل سواء كانوا طوارق أو سود.

– إعداد برنامج تنموي لتطوير المناطق المأهولة من طرف الطوارق.[1]

غير ان الامور لم تجر في الاتجاه المرغوب، وبعد انفجار الاوضاع بين الطرفين سعت الجزائر الى تعزيز آليات الوساطة لإيجاد مخرج سليم للازمة مما استدعي ذلك عقد العديد من الاجتماعات.

بحيث انعقدت القمة الرئاسية الرباعية بمدينة **جانت** الجزائرية **8و9** سبتمبر **1990** وضمنت رؤساء دول الجزائر والنيجر ومالي وليبيا، ركّزت هذه القمة على ضرورة عودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الأزواد وترجيح كفة التعقل والهدوء على التهور والفوضى، ولقد خرجت تلك القمة بمجموعة من التوصيات أهمها :

ـ تحسين العلاقات الأخوية وحسن الجوار والتعاون بين البلدان المجتمعة خاصة على المناطق الحدودية.

ـ التأكيد على أهمية الاعتناء بأوضاع السكان الطوارق الماليين والنيجريين والبحث على سبل الأنجع لوضع حد للاعتداءات المسلحة[2].

. إرساء قنوات الوساطة والتفاوض بين الحركات الطارقية المتمردة وحكومتي مالي والنيجر[3]، بعد الدعوة إلى اجتماع وزراء الداخلية بمدينة **غاو** يومي **25–26** اكتوبر **1990** الذي تم فيها ادراج محورين في جدول الأعمال هما:

– تنقل الأشخاص والممتلكات

– تطوير وتنمية المناطق الحدودية[4].

---

[1]– لوهاب حدرباش، " **موقف الاطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الافريقي** "، مرجع سابق، ص 80

[2]– لامية زرقاني، " **حركة الازواد في مالي و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري 1990–2012** "، مرجع سابق ،ص65.

[3]– حسين بوقارة،" **مشكلة الاقلية التوارقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي** "، **العالم الاستراتيجي** ،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 07 ، نوفمبر 2008، ص06

[4]– نبيل بويبية،" **المقارنة الجزائرية تجاه تحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع سبق ذكره ،ص136

أجريت مفاوضات السلام بين مالي وحركة الازواد تحت رعاية الوساطة الجزائرية، فكانت أولى الخطوات اتصال السلطات المحلية في تمنراست بشيوخ وأعيان من قبائل الطوارق الماليين المتواجدين بالمنطقة حيث بحثت السلطات الجزائرية مدى استعداد الازواد للتفاوض وقبولهم للوساطة الجزائرية، وقد توالت اللقاءات بين الطرف الجزائري والازواد لمدة عشرين يوما، سمحت من خلالها للسلطات الجزائرية بمعرفة مطالب الطوارق. إلا أن هذه المرحلة تخللتها بعض العراقيل لكونها اقتصرت على الاتصال بشخصيات غير فاعلة في حركة التمرد، الأمر الذي استوجب الاتصال" **بإياد أغ غالي**."[1] Iyad Agha-Ghali. خاصة بعد أن تطورت مطالبه المتمثلة في تحسين الطوارق إلى الاستقلال عن جمهورية مالي.

لهذا قام والي تمنراست السيد محمد الشريف جباري **Mohammed Sharif Jabbari** ببعث رسالة إلى إياد أغ غالي في ديسمبر **1990** يدعوه من خلالها إلى طاولة المفاوضات، ليتم الاتفاق على اللقاء في 3 ديسمبر 1990 بتمياوين، ويعتبر هذا اللقاء نقطة تحول مهمة في الصراع وهذا بشهادة الطوارق أنفسهم، إذ علّق عليه **يونس آغ يوبا yuba Younes agha** بأنه :"**سمح بفتح نوافذ الأمل لطي شهور من الدم والدمار**".[2]

رغم بعض التنازلات التي تقدم بها الوفد الطوارقي عند تحوله في كل مرة من مطلب إلى أخر إلا أنه لازال يطالب بأمور تعجيزية قد يستحيل على الوفد الرسمي المالي قبولها مما شكل صعوبات على الفريق الجزائري المكلف بالوساطة لتقريب وجهات نظر الطرفين وجلبهما إلى طاولة المفاوضات.

من المساعي الأخرى للوساطة الجزائرية نجد إتفاقية **تمنراست 1991** بحيث التقى ممثلو الحركة المالية يومي 5 و6 جانفي **1991** بتمنراست مع وفد ضم الحركة الشعبية لتحرير الازواد والجبهة الاسلامية العربية للأزواد وأدى لتوقيع اتفاق يشمل 13 مادة، وتضمنت من بينها :

. تعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام واستبعاد عناصر المساعدة من الخارج.

– استقرار كل قوات المقاتلين التابعين للحركتين في أماكنها، وكل تنقل خارجها يتم دوم سلاح.

– مطالبة القوات العسكرية المالية بوقف كل العمليات تجنبا لأي اشتباك مع المقاتلين الازواد.

---

[1]– لوهاب حدرباش، " **موقف الاطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الافريقي** " ،مرجع سابق ، ص82

[2]– أحمد شنة ،" **العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات الجزائرية**،" مرجع سابق ، ص ص140-141.

– تفرغ القوات المالية المسلحة لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.

– تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ التوقيع **6 جانفي 1991**[1] .

إلا أن الأمور لم تسر كما تمناها المفاوضون. إذ شهدت مالي إنقلابا عسكريا وضع حد لنظام الرئيس **موسى طراوري Moussa Traoré** ، كما عرفت الحركة الأزوادية انشقاقات وتصدعات داخلية استنكر روادها عدم استشاراتهم من قبل **اياد أغ غالي** في قراراته التي اتخذها نتج عن ذلك انفجار مشاكل قبلية في أوساط الطوارق، مما دفع ببعض قادة الطوارق إلى تأسيس تنظيمات عسكرية منافسة لحركة الأزواد الشعبية.[2]

فالوضع بقي متأزما لقيام حكومة مالي سلوكات اعتبرها الطوارق حزقا الاتفاقية وعلى إثر ذلك تخلى العديد من المتمردين على إتفاقية تمنراست.

من أجل منع تطور الأحداث سارعت الجزائر للتوسط بين الطرفين مما أفضى في النهاية بالتوقيع على اتفاقية "الصلح" في فيفري **1995**، تحت اشراف الجزائر وفرنسا وبوركينافاسو، ومما نصت عليه الاتفاقية منح الاستقلال الذاتي لمنطقة الشمال مع إعادة إدماج الطوارق في صفوف مختلف أجهزة الأمن المالية.[3]

رغم كل هذه الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية إلا أنها وجدت عدة صعوبات سواء من قادة المتمردين الذين لجؤو إلى دول أخرى من أجل ابقاء الأوضاع على حالها، أو من جانب الحكومات التي ترفض تنمية المناطق الصحراوية البعيدة.

كما أن هناك وساطة الجزائر لعام **2006** لسفير الجزائر ببماكو، بحيث توصل إلى اتفاقية السلام بين الحركة من اجل التغيير والحكومة المالية، وكانت تلك الوساطة استجابة لدعوة الرئيس **تومانـي تـوري Toumani Touri** ، وكان من أهداف الوساطة الجزائرية استتباب الأمن في بلد جار مهدد بالانقسام حسب تصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة**Bouteflika** .[4] عند التوقيع على الاتفاقية

---

[1] – لامية زرقاني، " **حركة الازواد في مالي و تأثيرها على الامن القومي الجزائري 1990–2012** "، مرجع سابق، ص66.

[2] – أحمد شنة، " **العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات الجزائرية**"، مرجع سابق ،ص ص181،179

[3] – حسين بوقارة ،" **مشكلة الاقلية التوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي** "، مرجع سابق ص08

[4] – التبكتي، " **الطوارق 2 الساحل المخيف**"، مرجع سابق، ص12.

بين الطرفين وهذا بعد التزام الحكومة المالية بتحقيق التنمية وإعادة ادماج من كانوا مدمجين من قبل الجيش المالي.

نص اتفاق **2006** على مجموعة من النقاط أهمها:

1- منح الطوارق نظاما لا مركزيا، بحيث يحصل أهالي الشمال على سلطات واسعة في تسيير شؤونهم المحلية بدون الرجوع الى المركز، وكذا ترقية خصوصيتهم الثقافية مقابل عدولهم عن خيار الانفصال وتأسيس دولة عاصمتها تمبكتو.

2- اعتراف التنظيمات الطارقية المسلحة بالوحدة الترابية لدولة مالي.

3- حصول الطوارق على صلاحيات جهوية تهم التبادل التجاري والاستثمار وإنشاء صناديق لتمويل المشاريع التنموية.

4- شق الطرق بين الجزائر ومالي لفك العزلة من منطقة الشمال.[1] إلّا ان تنفيذ هذا الاتفاق شهد فترات انقطاع وعدم الالتزام ببعض مبادئ الاتفاقية خاصة منها مشاريع التنمية.

كما كشفت الأزمة الحالية في مالي الانقسامات التي تعاني منها البلاد، وقد تعثرت المحاولات الدبلوماسية التي بُذلت لحل الأزمة، فقد عجزت الدول الأساسية التي يمكنها ان تؤثر على أصحاب المصلحة الرئيسيين في الصراع، أو لم تكن راغبة في التوفيق بين مصالحها وبين تنسيق في إجراءاتها. لذلك تبقى الاتهامات والاهتمامات المضادة بشأن التمتع بالمنافع المجانية والمواقف التي تخدم المصالح الذاتية هي القاعدة.[2]

ثانيا- في النيجر: حيث تنقل الوزير النيجيري يوم 08 ماي**1992** إلى الجزائر في زيارة عمل، وكان ملف الطوارق أهم ملفات التي نوقشت، حيث انعقد لقاء بين الوزير الأول النيجيري ومحمد أوتشيكي **Mohammed Ocheke** أحد قادة الطوارق في مدينة غرداية أين وقّع الطرفان على هدنة مدتها

---

[1]- لوهاب حدرباش،" **موقف الاطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الافريقي** "، مرجع سابق ،ص .87

3- أنور بوخرص ،" **الجزائر و الصراع في مالي** "،ص1. تم تصفح الموقع يوم 21ماي 2013، على الساعة 15:25 http:// m.ceip.org/2012/10/10/23.

15يوم، لينعقد لقاء بين الوفد النيجيري الحكومي والمتمردين الطوارق في 27من الشهر نفسه، ولكن هذه المرة في باريس بدلا من *الجزائر، تحت الضغط الفرنسي وطلب من المتمردين[1].

لقد كُلفت الجزائر بالقيام بدور الوسيط في سلسلة من المفاوضات ساهمت في التوصل إلى معاهدة سلام بين الحركات الطارقية وحكومة النيجر في **24 أفريل 1995** ومن بين ما تضمنته هذه الاتفاقية إدماج مقاتلين الطوارق بصفة كلية في الجيش أو القوات الأمنية النيجيرية والقيام بعملية تنمية حقيقية في المناطق الشمالية .بعد التوقيع على نص الاتفاق، أعلن "اسيا أغ بولا " **Paula** *عن نهاية التمرد والانضمام إلى عملية السلام، إذ تم إدماج أكثر من ألف مقاتل في سلك قوات الدفاع والأمن كما قدمت الحكومة وعودا برد الاعتبار للطوارق وعدم تهميشهم مستقبلا.

على الرغم من وجود مبادرات واتفاقات متعددة لتسوية قضية الطوارق فإنها لم تنجح مطلقا في تسوية هذا الصراع الممتد والذي بات يهدد أمن واستقرار المنطقة ككل ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاث متغيرات أساسية هي:

1- تنامي الوعي السياسي بين الشعوب الطوارق وإحساسهم الشديد بالحرمان الاقتصادي والاستبعاد من عوائد التنمية في مجتمعاتهم، وقد ارتبط ذلك الوعي بتلقي العديد من مقاتليهم تدريبات عسكرية في مناطق المنفى التي يعيشون فيها كما ان سهولة انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة وانتقالها عبر الحدود أسهمت بدورها في عسكرة الصراعات الداخلية وزيادة حدتها وتأثيراتها الاقليمية .

2- اكتشاف واستغلال الموارد المعدنية والطبيعية ما جعل سعي الشركات الأجنبية الراغبة في التنقيب يؤثر على مناطق التوارق سلبا ويزيد من ندرة الموارد.

3- دور الشركات الشركات الأجنبية العاملة في التنقيب عن المعادن، اذ تشهد دول المنطقة تنافس بين الدول الكبرى، وتعمد هذه الشركات بشكل او بآخر الى التورط في الصراعات القائمة من

---

[1]- نبيل بويبية، "**المقاربة الجزائرية تجاه تحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع سبابق، ص143.

*مؤسس أول جبهة تحرير طوارق النيجر، المعروفة تحت اسم جبهة تحرير الأيير والازواد.

خلال توفير الدعم للقوات الحكومية في كل من مالي والنيجر لمواجهة تمرد الطوارق مقابل حصولها على تراخيص التنقيب[1]

المطلب الثاني

دور الجزائر في حل مشكل اللاجئين في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر إفريقيا أكبر القارات في العالم من حيث عدد اللاجئين إذ وصل عددهم إلى حوالي نصف اللاجئين في العالم سنة **1995**، أصبحت مشكلة اللاجئين واحدة من أبرز قضايا العلاقات الدولية في الفترة الحالية ويعود سبب هذا الاهتمام إلى أن قضية اللاجئين تكتسي أبعادا إنسانية، بالإضافة إلى ما تمثله هذه القضية من خسارة فادحة للدول التي تعاني من ويلات الحروب الأهلية، كما تمثل هده الفئة تهديدا محتملا للأوضاع الإقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة[2].

باعتبار مشكلة اللاجئين من أهم الرهانات الأساسية التي تواجه الأمن الدولي ككل ارتأينا التطرق إلى تحديد مفهومها في ظل الاتفاقية الدولية حيث شكلت اتفاقية سنة **1951** المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الوحيد المعدل الصادر سنة **1967** العنصر المركزي في القانون الدولي الحالي لحماية اللاجئين، حيث قامت حوالي **144** دولة من مجموعة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، إما بالتصديق على أحد الصكين أو كلاهما معا وقد تجاوزت عدد تصديقات للاتفاقية التي بدأ سريانها عام **1954** ولم تحض أي اتفاقية أخرى كل ما يتعلق باللاجئين بمثل ما حظيت هذه الأخيرة من دور مركزي اذ تعد السند القانوني الرئيسي بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القيام بمهامها[3].

حيث تنص **المادة الأولى** للاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين سنة **1951** على تعريف اللاجئين بأنه « **يعد لاجئ كل شخص قام باللجوء بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه**

---

[1]– عبد الرحمن حمدي، " الطوارق وإشكالية العلاقة بين القبيلة والدولة "، ص02 تم تصفح الموقع يوم 15ماي 2013 على الساعة 23:24. http//digital .ahram .org.eg/acticles.aspx ?serial=83245&eid=225.

[2]– أحمد إبراهيم محمود،"الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا "ص 01، تم تصفح الموقع يوم 30ماي 2013، على الساعة 20:30 http: //digital. Ahrem. Org . eg/ articeles. Espx?serial=220078 & eid=4285

[3]– جاي س، جوديل جيل " اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها " ص01

أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو نتيجة لآرائه السياسية خارج بلد جنسيته بحيث لا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يحض بحماية بلده الأصلي[1]».

هذا وقد كفل التشريع الدولي للاجئين العديد من الحقوق وطالب بتحمل الالتزامات نحو البلد الذي يحل به ذلك ضمانا منه لتنظيم حياة اللاجئين وكذلك حماية الدولة المستقبلة من أي تجاوز يمكن أن يضر بمصالحها حيث على اللاجئ أن يلتزم بقوانين وأنظمة وتدابير المحافظة على النظام العام في المقابل على الدولة المانحة للجوء عدم التمييز بين اللاجئين من حيث العرق أو الدين، كذلك منحه معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لمواطنيها من حيث الشعائر الدينية والتربية بالنسبة لهم ولأولادهم[2].

هنا، ويظهر لنا الفرق بين اللاجئ والنازح، فرغم التشابه في الأسباب التي تؤدي إلى كليهما فاللاجئ يترك موطنه لظروف وأسباب إلاّ أنه يغادر حدود دولته بحيث يتنقل لدولة أخرى، بينما النازح يبقى داخل الحيز الجغرافي لدولته وخلافا لحالة اللاجئين فإن النازح لا يكتسب وصفا قانونيا يوفر له الحماية القانونية لكونه نازح وذلك لعدم وجود قانون دولي يتعرف بصفة النازحين ويحدد حقوقه ،وبالتالي يلزم الدول بحمايتهم واحترام حقوقهم.

فاللاجئون محميون وفقا لاتفاقية سنة **1951** والخاصة باللجوء السياسي، إلا أن عدة قوانين دولية تناولت حماية النازحين كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة **1948** ودكا القانون الدولي الإنساني، ويختلف اللاجئ عن المهاجر كون هذا الأخير يترك دولته يبحث عن فرص أفضل للعمل لكنه يملك قرار العودة اليها، عكس اللاجئ الذي يترك دولته خوفا على أمنه وسلامته، ولا يستطيع العودة الى دولته طالما استشرت بها حالة عدم الاستقرار أو وجود مصدر الاضطهاد[3].

لقد وسعت صكوك اللاجئين الإقليمية في إفريقيا وأمريكا الوسطى من تعريف لفظة "**لاجئ** " ليشمل الأشخاص ذين فروا من بلدانهم لأن حياتهم أو حريتهم تكون قد تعرضت للخطر جراء العنف المعمم أو

---

[1]– ابراهيم دراجي، مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها، ملتقى بعنوان اللاجئون في المنطقة العربية: قضاياهم ومعالجتها، الرياض، ص11

[2]– وائل فراج ،مركز الاجانب أو اللاجئيين بين القوانين الدولية والقوانين المحلية، فيفري 2003، ص16

[3]– شاكر ظريف، "**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل الافريقي التحديات والرهانات**،" مرجع سابق ص71.

العدوان الخارجي أو النزاعات الداخلية أو انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع أو غير ذلك من الظروف التي تكون قد أخلت إخلالا جسيما بالنظام العام[1].

فمشكلة اللاجئين واحدة من أخطر الظواهر السياسية بسبب ما يترتب عنها من آثار ونتائج إنسانية وسياسية أو اقتصادية، وتعتبر الحركات الانفصالية والحروب الداخلية واحدة من بين المصادر المهمة لتدفقات اللاجئين مما يجعل مدة لجوئهم تطول كلما طالت مدة النزاع، واللجوء السياسي يرتبط أكثر بمفهوم الدولة الفاشلة لأن أسباب اللجوء بجدها تنطبق على هدا النمط من الدول التي تكون قد فشلت في صيانة أمنها القومي فدُول منطقة الساحل الإفريقي التي تعيش حالة من فشل الدولة وحالة فقر مدقع بالإضافة إلى حالة الانفلات الأمني جعل آلاف الأشخاص يفرون خارج بلدانهم هروبا من ظروف بلدانهم لاجتماعية الصعبة لاسيما في مالي والتشاد الدين يفرون إلى ليبيا والجزائر.

كما تترك ظاهرة اللاجئين للعديد من الآثار والنتائج سواء لدولة المنشأ أو بالنسبة لدولة الملجأ، كما أن هذه الظاهرة تؤدي إلى تفاقم أزمة الاندماج الوطني في دولة المنشأ لأن حالات فرار اللاجئين تكون في الكثير من الأحيان نتاجا لممارسات عدوانية تستهدفهم وتدفعهم للهرب من مناطقهم الأصلية، ففي مالي مثلا مازال التمييز بين ضد بعض الاثنيات والفئات الاجتماعية مثل الطوارق المتميزة بنظام الطبقات المنغلقة الشيء الذي جعل الرق فيه منتشرا على نطاق واسع مما جعل مسألة الهوية مطروحة باستمرار داخل المجتمع المالي[2].

كذلك يمكن التفريق بين نوعين رئيسيين من أنواع اللجوء:

1- **اللجوء القصري:** الناجم عن الطرد المتعمد للسكان المنتمين إلى جماعة إثنية معينة من طرف السلطات الحكومية أو جماعات مسلحة تابعة لجماعات إثنية منافسة بهدف السيطرة على مناطق إقامتهم أو بهدف التغيير التركيبة السكانية للدولة وتتعدد وسائل الطرد في هذا النوع إذ تتراوح ما بين التخويف

---

[1]- سميرة شرايطية، "**تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الامني دراسة في العلاقة بين فشل الدولة والتهديدات الامنية الجديدة**،" مرجع سابق، ص 27.

[2]- القرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مالي لسنة 2012 ، ص09.

والإرهاب إلى السلب والنهب والقتل العشوائي لأفراد الجماعة الاثنية وصولا إلى إمكانية تنفيذ عمليات الإبادة الجماعية.

2- **اللجوء التلقائي** : إذ تقوم به الجماعات من السكان بسبب امتداد الصراع إلى مناطق إقامتهم مما يهدد سلامتهم الشخصية، ويضيق من فرص العمل والكسب الشيء الذي يدفع بهم للهروب عبر الحدود الدولية، كما أن الكوارث البيئية والطبيعية باعتبارها ظاهرة كونية تعاني منها جميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة إلا أن أثارها تظهر أكثر لدى الدول العاجزة التي تعاني من محدودية الإمكانيات الاقتصادية وتعثر عجلة التنمية، وعدم القدرة على مواجهة هذه الكوارث أمنيا ومؤسساتيا.[1]

كما تتسبب مشكلة اللاجئين في نشوب مشكلات عديدة للدول المضيفة حيث يمكن أن يكون اللاجئون سببا في انتقال وانتشار الحروب الأهلية عبر الدول المجاورة، إذ أن التعقيدات العديدة المحيطة بأوضاع اللاجئين يمكن أن تؤدي إلى نشوب توترات أو صراعات بينهم وبين أنظمة الحكم في الدول المضيفة، وبينهم وبين الجماعات إثنية أو السياسية معينة في تلك الدول، وفي الوقت نفسه يمكن أن تتحول معسكرات اللاجئين إلى قواعد خلفية لتجنيد المقاتلين الجدد من جانب جماعات المعارضة أو حتى من جانب حكومات الدول المضيفة خصوصا إذا كانت علاقاتها متوترة مع الدولة المصدرة للاجئين كما يشكل اللاجئون ضغطا على الخدمات الاجتماعية والموارد الاقتصادية في الدول المضيفة، الشيء الذي يؤدي إلى تهديد التجانس الاجتماعي داخل الدولة المستقبلة كما أن زيادة تدفق سلبا على المحيط البيئي لدولة الملجأ حيث أن الكثير منهم يقوم بعمليات قطع الأشجار لاستخدام أخشابها كوقود أو بناء أكواخ في معسكرات اللاجئين أو نتيجة للرعي الكثيف.[2]

نظرا لخطورة مشكلة اللاجئين وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري فإن النخب الحاكمة التي تداولت على السلطة في البلاد قد أولت أهمية بالغة لمعالجة انعكاسات تدفق اللاجئين والمشردين، جراء الحروب والجماعات التي ضربت منطقة شمال وغرب إفريقيا، كما لم يعد هناك مجال للشك بأن مشكلة

---

[1] - أحمد إبراهيم محمود،"الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا "، مرجع سابق، ص03.

[2]- علي عشوي، " **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الافريقي**"، مرجع سابق، ص87

اللاجئين هي إحدى تحديات التي تواجه المنظمات والدول، والجزائر هي إحدى هذه الدول التي تعاني من هذه المشكلة والتي لها أثار جد خطيرة على كيان الدولة في حد ذاتها.

إذ تواصل الجزائر عملية التكفل باللاجئين الماليين الفارين من الحرب على الحدود الجزائرية المالية وتوفر لهم كل متطلبات الرعاية الانسانية، حيث أشار وزير الداخلية الجزائري" دحو ولد قابلية " أنه ولأسباب إنسانية قررت الحكومة الجزائرية السماح للاجئين الماليين بالدخول إلى الجزائر عبر ثلاث معابر، **برج باجي مختار**، **تيمياوين** و**تينزاوتين**، وحددت إقامتهم بمخيمات اللاجئين في كل من تمنراست وأدرار وهذه المخيمات تقع تحت إشراف الهلال الأحمر الجزائري، وحددت إقامتهم بمخيمات اللاجئين في كل من تمنراست وأدرار وهذه المخيمات تقع تحت إشراف الهلال الأحمر الجزائري[1].

هذا وقد تمحور اهتمام الجزائر بفئتين رئيسيتين من اللاجئين الطوارق سواء كانوا من مالي أو النيجر، وكذلك لاجئي جبهة البوليساريو المتواجدين في منطقة تندوف، ويعود اهتمام الجزائر كذلك لكونها قد عانت من أثار هذه الظاهرة خاصة في جنوبها، سواء كان الأمر يتعلق باللاجئين في إطار فردي أو جماعي، حيث أن تدفق اللاجئين قد خلق عدة مشاكل للجزائر التي أصبحت عملية مراقبة نشاطهم صعبة بالنسبة لها، خاصة مع قيامهم بعملية التهريب هذه الأخيرة التي تضر بالاقتصاد الوطني[2].

رغم أن الجزائر قامت ببناء مراكز عبور في "**جانت**" "**عين قزام**" "**تين زاوتين**" "**تيميمون**"، ووفرت كل شروط الحياة حيث هيأت هذه المراكز لتجنب الاختلاط بين السكان واللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، كما قامت الجزائر بعمليات إحصاء هؤلاء المهاجرين في عدو ولايات من الجنوب الجزائري حتى تتمكن من طرد الأشخاص المقيمين داخل التراب الوطني بطريقة غير قانونية[3].

---

[1]– فريد ديفور، الجزائر تستقبل اللاجئين الماليين، ص01. تم تصفح الموقع يوم 28 ماي 2013، على الساعة 15:32 .http//magrebia.com/ar/artiecles/aur/features/2012/02/23/feature

[2]– إبراهيم سعادة، "**الجزائر والأمن الإقليمي**"، مرجع سابق، ص ص65–66.

[3]– رشيد.ح، ارتفاع عدد اللاجئين الماليين إلى 43ألف أكثر من 1500 بالجزائر، ص01، تم تصفح الموقع يوم 27ماي 2013 http//www.vitaminedz.com/articel/18300105296 html على الساعة 22:08

إن هذا المجهود يدخل من جهة في إطار توطين الطوارق واعتبارهم كعنصر من العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري، تجنبا لزعزعت المنطقة نتيجة لما يحدث في دول الساحل الإفريقي لاسيما في مالي الذي لازال مصدرا لتدفق اللاجئين بنسب كبيرة بسبب التدخل العسكري الفرنسي فيها[1].

هذا وأكدت المحافظة السامية للأمم المتحدة المختصة بالشؤون اللاجئين أن نسبة النازحين بمالي تقدر بـ 43 ألف نازح منهم 1500 بالجزائر، كما تعود أسباب رفض اللاجئين العودة إلى مناطقهم هي الظروف الصعبة داخل مالي نتيجة حالة اللاأمن التي تعاني منها الكثير من المناطق في هذا البلد، كما أكد وزير الداخلية الجزائري أن الجزائر تجتهد من أجل التكفل الأمثل باللاجئين الماليين في المخيمات التي يتواجدون بها خصوصا أنهم ينتمون إلى الطوارق[2].

المبحث الثاني
جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي

اعتبرت الجزائر الى وقت غير بعيد الساحة الانشط في افريقيا للجماعات الإرهابية، فقد كانت فترة العشرية السوداء التي عاشتها كافية لاكتسابها تجربة وخبرة في مجال مكافحة الإرهاب، ورغم تراجعه في الآونة الأخيرة، إلا أنه وجد منطقة الساحل الإفريقي الملاذ الآمن، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تشكل تهديدا على دول المنطقة وعلى الأمن القومي الجزائري خاصة في ظل أخذة لأشكال وأنماط جديدة، وهو الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية الى تبني المبادرة السلمية التعاونية عن طريق المعالجة الإستباقية من اجل القضاء على هذه الظاهرة في منطقة الساحل الإفريقي، على اعتبار ان هذه الاخيرة تشهد أعمال إرهابية متزايدة. حيث يرتكز دور الجزائر على مجموعة من الآليات المتخذة من طرف النظام الحاكم وفق محورين، الأول هو المحور الوطني، بمعنى الآليات المتبعة داخليا لمواجهتها، والمحور الثاني هو التنسيق الإقليمي الأممي لمواجهة هذه المخاطر والتهديدات.

المطلب الأول

---

[1]– فريد ديفور، الجزائر تستقبل اللاجئين الماليين، ص 02.

[2]– شاكر ظريف، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي التحديات والرهانات**"، مرجع سابق ص 74.

الآليات الجزائرية لمكافحة الارهاب على المستوى الوطني

صاغت الجزائر عدة إستراتجيات في مجال مكافحة الإرهاب كانت واضحة المعالم والمتمثلة أساسا في :

أولا. مشروع المصالحة الوطنية : وهي عبارة عن مبادرة سياسية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والذي بدأها منذ عهدته الأولى في سبتمبر **1999**، والتي سعت إلى انهاء سنوات الارهاب المؤلمة التي عاشتها الجزائر، وجسدت هذه السياسة مفهوما واسعا لسياسة العفو الشامل عن نشاطات ارهابية بمشاركة شعبية بغية اقرار مصالحة مع من أخطأ معهم وإظهار رأيهم عن طريق الاستفتاء.[1] فالخيار العسكري للأزمة لم يؤت ثماره كما ينبغي، فقد استطاعت الجماعات الإرهابية أرباك قوات الأمن والجيش وألحقت خسائر فادحة سواء من جانب الجيش وحتى المدنيين.

كما قد طوّرت الجزائر هذا المشروع من خلال "**قانون الوئام المدني**" لسنة **1999** الذي يهدف للخروج من دوامة العنف وإعادة المسلحين للحياة الطبيعية، حيث يستفيد أفراد الجماعات المسلحة الذين لم يرتكبوا جرائم القتل، الاغتصاب، التسبب في ضرر دائم، ووضع المتفجرات في الأماكن العامة، والذين يسلمون أنفسهم في غضون ستة اشهر من الاعفاء من المحاكمة ويمكنهم الاستفادة من عقوبات مخففة تستبعد عقوبة الإعدام والسجن المؤبد.[2] واهم ما جاء به هذا المشروع هو التكفل بالمفقودين وضحايا المأساة الوطنية وتعويضهم، بالإضافة إلى التكفل بأسر الإرهابيين ومنع أي تمييز بحقهم، وجاء ذلك في المراسيم الرئاسية التي تبعت ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية .

من بين هذه **المراسيم** نذكر:

- المرسوم رقم **06/93** المؤرخ في **28 فيفري 2006**، المتعلق اساسا بتعويض المأساة الوطنية.
- المرسوم رقم **06/94** المؤرخ في **28 فيفري 2006**، المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي يشارك أحد أقاربها في الإرهاب.

---

[1]– نسيمة انورار ،"**التهديدات الأمنية لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل الصحراوي بعد أحداث 11سبتمبر 2001**". مرجع سابق، ص103.

[2]– عبد النور منصوري،"**المصلحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**"، مرجع سابق، ص ص 126.127.

- المرسوم رقم **06/95** المؤرخ في **28 فيفري 2006**، المتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة **13** من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية .
- المرسوم رقم **06/124** المؤرخ في **27 مارس 2006** ، المحدد لكيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية .[1]

بذلك تعتبر هذه المبادرة أحد أهم السياسات المعمول بها دوليا، وهذا راجع بالأساس إلى السياسة المتميزة للدبلوماسية الجزائرية .

كما تزامن تطبيق سياسة الوئام المدني مع الحرب العالمية على الإرهاب عقب أحداث **11** سبتمبر **2001**، وخفت معها حدة الانتقادات الخارجية للسلطات الجزائرية في صراعها مع الخطر الإرهابي، وقد حظي هذا المشروع بالدعم من قبل الشركاء الاقتصاديين والسياسيين.[2] وقد ساهمت هذه السياسة إلى حد كبير في رجوع العديد من المسلحين وكان من أبرزها هو تسليم القائد " **مختار بالمختار** " نفسه وهو الأمر الذي أدى من خلاله إضعاف نشاط تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الصحراوي .

أيضا استفادت حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة **MSJ** من قانون المصالحة الوطنية على الرغم من انقضاء آجاله القانونية، حيث تتويجا لاتصالات مكثفة مع رئاسة الجمهورية وبرعاية ومشاركة أعيان المنطقة، وتم إرسال بعض الشيوخ من " جانت " من طرف رئيس الجمهورية مع وفد من ضباط سامين في الدولة لمعالجة المشكل بطرق سلمية وبالتالي أوقف التنظيم نشاطه بصفة رسمية في **17 مارس 2008** بعد مفاوضات دامت حوالي **45** يوم، وفي يوم **20** مارس من نفس السنة سلم أفراد التنظيم أنفسهم وأسلحتهم للسلطات الأمنية وبدأ الدخول في إجراءات التسوية الإدارية والقانونية لعناصر.[3] وهنا برز الدور الفعال لمشايخ المناطق الصحراوية ولذلك عمر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على دعم الطرق الصوفية

---

[1]– سليم بوسكين، " **التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري**"، مرجع سابق، ص ص 112.113.

[2]– عبد النور منصوري، "**المصلحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**"، مرجع سابق، ص 126.

[3]– نبيل بوبية، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع سابق، ص 148.

وخاصة التيجانية من أجل التصدي للظاهرة الإرهابية والإغراءات التي تقدمها هذه الأخيرة لأبناء تلك المناطق .

ففي هذا الصدد أكد **أحمد تيجاني Ahmed tijani** نجل الخليفة العام للطريقة التجانية بأن الزاوية تمتلك تمثيليات في مختلف دول الساحل أهمها موريتانيا والنيجر ومالي والتشاد والسنيغال، ويعمل مشايخ هذه الزوايا على القيام بدور التوعية داخل المدارس والمساجد، وشدد الشيخ أحمد تيجاني على أن "السموم التي يستوردها شبابنا سنكون لها بالمرصاد ".[1]

لقد فرضت التهديدات المتصاعدة في منطقة الساحل الإفريقي خاصة الإرهابية منها تدخل الجزائر لمعالجة الوضع من خلال مجموعة من اللقاءات والإتفاقات، ففي **12 أوت 2009** عقدت دول الساحل الإفريقي والمتمثلة في كل من الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا إجتماع تنسيقي أمني بولاية " **تمنراست** " الجزائرية، برعاية مجلس الأمن والسلم الإفريقي، وقد خصص جدول أعماله لعرض تفاصيل الخطة الأمنية لمحاربة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي، وفي الإجتماع حرصت الجزائر على أن محاربة تنظيم القاعدة في الساحل يقوم على إعطاء الأولوية لحماية مصالح دول المنطقة بعيدا عن الوصاية الخارجية، وأن القوة العسكرية النظامية لدول الساحل ، هي قوة ذاتية التكوين يتمثل دورها الأساسي في تحقيق مصالح دول المنطقة .[2]

ثانيا: سبتمبر 2009 .

كذلك وفي إطار مكافحة الإرهاب أقرت كل من الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا، موريتانيا خطة أمنية مشتركة تحتوي على **ستة** بنود ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها **30 ألف** جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس وتتلخص الخطة الأمنية في ما يلي :

اتفقت دول الساحل الإفريقي على إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة البيانات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بسرعة فعالية التصدي لتنظيم القاعدة في أسرع وقت ممكن[(3)].

---

[1]– نبيل بوبية، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مرجع سابق، ص 153.

[2]– سمية قادري،" **سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003.2012**"، مرجع سابق، ص 71.

[3]– أحمد ناصر، خطة من تسعة بنود و25 ألف مقاتل لمواجهة القاعدة في الساحل، جريدة الخبر، العدد 5704 ليوم 21 جوان 2009، ص3.

❖ اتفقت الدول الخمس المشاركة، على السماح لهيئة أركان الجيوش التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية المنظمة لتنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية، والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء، وذلك بعد إبلاغ الدولة التي تجري فيها المطاردة داخل إقليمها.[1]

❖ الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلين من الطوارق والقبائل العربية... إلخ، مع ضمان حياد الطوارق خصوصا في المواجهات بين القوات العسكرية وتنظيم القاعدة.

❖ تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين وتنفيذ مشاريع استثمارية في شمال مالي والنيجر وتكثيف الرقابة على منابع المياه.[2]

❖ تقديم حوافز مادية لمن يعلم السلطات الأمنية عن أماكن تواجد الجماعات الإرهابية في الصحراء.

❖ تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي سيعمل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء.[3] على هذا الأساس تعتبر الجزائر المساهم الأكبر في خطط التصدي للإرهاب في الساحل وهنا يتضح لنا أهمية العقيدة الأمنية الجزائرية وتأثيرها في المنطقة وكيفية تفاعلها مع مختلف التهديدات التي تواجه أمنها على غرار ظاهرة الإرهاب، ولقد حاولت الجزائر تقديم الدعم اللوجيستي لدول المنطقة وذلك بسبب العجز الكبير الذي تعاني منه هذه الدول من حيث الإمكانيات العسكرية والذي قد يؤثر سلبا على الدور التي تمارسه هذه الدول في مكافحة الإرهاب.[4]

ثالثا: سبتمبر 2010 .

---

[1]– مريم بن عتو ، " **الساحل الإفريقي في السياسة الفرنسية و الأمريكية 2001.2012**"، مرجع سابق، ص 114.

[2]– رضا شوادرة، " **إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص ص 154.155.

[3]– مريم بن عتو ،" **الساحل الإفريقي في السياسة الفرنسية والأمريكية 2001.2012**"، مرجع سابق، ص 114

[4]– Salim Tlemçani ; « **lutte contre el qaida dans la région du sahara. Aid militaire de l'Algerie au mali** » – le quotidien el watan, n5626,le5/5/2009 , p 4

إنشاء مركز للمعلومات حول الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي في العاصمة الجزائرية لتزويد قيادة الأركان العملياتية المتواجدة في تمنراست بكافة المعطيات المتعلقة بمسار واتجاه الأحداث الأمنية وفقا لرؤية مشتركة.[1]

رابعا: 20 ماي 2011 .

هو عبارة عن اجتماع لوزراء الشؤون الخارجية لدول الميدان* حيث تم الاتفاق على خارطة عمل تتكون من **13 بندا** والتي تتضمن التزامات بين أربع دول من دول الساحل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب وتم الاتفاق على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود المشتركة والحد من مخاطر تنظيم القاعدة الذي ينشط على نطاق واسع في المنطقة.[2]وعلى اعتبار دفع الفدية هو إحدى أدوات تمويل الإرهاب كأحد المصادر الاقتصادية، فقد عملت الجزائر على عقد عدة اجتماعات من أجل التحسيس بخطورة هذه العملية، ودعت إلى تجريمها في إطار قانوني وأممي .

أيضا تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار هو نتيجة مؤتمرات عقدها مجموعة خبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار " المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب " ثم تطورت اللائحة داخل الإتحاد الإفريقي في **جويلية 2009**، في مؤتمر سرت، ليخرج القرار بتجريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى الأمن في **17 ديسمبر 2009**.[3]

هذا وقد إشتمل النظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على عدد من النقاط يتعلق بالجزائر بتجريم فعل تبييض الأموال في **2004** أولا، وجاء هذا التجريم متوافقا مع اتفاقيتي فيينا وباليرمو، أما بالنسبة لجريمة تمويل الإرهاب فقد جرمها المشرع الجزائري في قانون العقوبات باعتباره إحدى الجرائم الموصوفة من حيث الأركان المادية والمعنوية للجريمة بأفعال إرهابية أو تخريبية.[4]

لذلك اتبعت الجزائر سياسة تشريعية حكيمة على استنفاذ موارد الإرهاب، وتؤكد هذا التوجه بصفة واضحة من خلال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها الصادر بتاريخ **2005/02/06** وبهذا

---

[1]– دول اليدان هي الدول التي وقعت أغلب النشاطات الإرهابية وعمليات الاختطاف على أراضيها أو بين حدودها المشتركة، وتضم كل من الجزائر، مالي، النيجر، موريتاني

[2]– سمية قادري،" **سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003.2012**"، مرجع سابق، ص 73.

[3]– أسماء رسولي، " **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**"، مرجع سابق، ص 152.

[4]– صالح السعد، **التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب**، عمان، إتحاد المعارف العربية،2008، ص 69.

فإن كل تقديم أو جمع أموال نتيجة استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب هذه الجريمة، تلزم المؤسسات المالية من هوية الأمر بالعملية المالية ومصدر الأموال وإلزام أي شخص كان طبيعيا أو معنويا بالإبلاغ عن أية عملية مالية تستهدف تمويل الإرهاب وذلك تحت طائلة عقوبات جزائية ومدنية وإدارية.[1] وتسعى الجزائر من خلال عمليات التنسيق الأمني إلى إيفاد محققين للتعرف على جرائم تبييض الأموال في منطقة الساحل الإفريقي ومساعدة الحكومات دول المنطقة على محاربة تبييض الأموال التي جمعتها القاعدة من عمليات الفدية والمتاجرة في الممنوعات وملاحقة خلايا تموين لوجيستي التي نشرتها الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية جنوب الجزائر .

المطلب الثاني:

آليات مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والأممي في منطقة الساحل الإفريقي.

لقد تبنت الجزائر منذ استقلالها مواقف تراعي فيها مصالح الدول خاصة الإفريقية وذلك بحكم عقيدتها الأمنية المستمدة من مبادئ سياستها الخارجية ،فالمصلحة الإقليمية تستدعي وضع أسس جماعية لتحقيق الاستقرار والحد من النزاعات والتحديات الأمنية بالمنطقة .

لذلك فمن بين أهم المبادئ التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الجزائرية نذكر:

- **مبدأ حسن الجوار الإيجابي:** والذي يعني مجملا وفي آن واحد إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود.
- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية** :باعتبارها عضوا في منظمة الإتحاد الإفريقي ،فإن الجزائر طبقت مبدأ التدخل سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو علاقاتها الثنائية، وقد أخذ مبدأ عدم التدخل بعد خاصا بفضل الدول حديثة الاستقلال التي كانت سيادتها في خطر.[2]

---

[1]– أعمر عمورة،" **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**، مرجع سابق، ص 97.

[2] شاكر ظريف، " **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية**"، مرجع سابق، ص 46

- **مبدأ عدم المساس بالحدود :** فطبيعة العلاقات الدولية وأخطار تفتيت المستعمرات يدفع الجزائر ومن أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للدول، الى المناداة بتكريس الأمن الإقليمي ذلك أن إعادة النظر في الحدود سوف يدخل إفريقيا في دولمة من الحروب داخل كل دولة نفسها ومع الدول الأخرى.[1]

كما أن الجزائر بحرصها على بناء السلم والأمن الدولي فهي تدعم المساعي الهادفة لحل النزاعات الدولية العالقة مثل: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو المساهمة في بناء مناطق منزوعة السلاح النووي، كما عملت على تحقيق الأمن الدولي ببعده الاقتصادي والصلب من منطلق تعاون تضامني هادف في التعامل مع التهديدات اللاتماثلية.[2]وللتصدي لظاهرة الإرهاب في إفريقيا عموما والساحل بالخصوص اعتمدت الجزائر في إطار الإتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة عدة آليات من أجل التصدي لهذه الظاهرة ولأجل بناء سياسة أمنية منسجمة مبنية على التعاون الإقليمي ورفضها التام للتدخل الأجنبي في القارة.

بحيث عملت الجزائر على **مبدأ أفرقة** الحلول بشكل تام مع عدم الانغلاق والتقوقع على الذات بحيث ترافع من أجل إفريقيا في كل المحافل الدولية حفاظا على مكانة القارة في العالم، وتضمن مبدأ أفرقة الحلول بعض النقاط التالية:

- ضرورة العمل على بناء الدول الحديثة في إفريقيا تراعي كل المتطلبات في الداخل والخارج.
- الكشف المبكر للإنفلاتات الأمنية في المنطقة، وخاصة مع ظهور تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وعصابات الإجرام ومشكلة الطوارق.
- إدراك الجزائر لخطورة النشاط الإرهابي وتصاعده وكذلك الجريمة المنظمة فعملت على إيجاد الحلول الأمنية الإفريقية.

---

[1] إبراهيم سعادة،" **الجزائر و الأمن الإقليمي**"، مرجع سابق، ص 69.

[2] – محند برقوق، التهديدات الأمنية في منظور دبلوماسي جزائري، ص 2، تم تصفح الموقع يوم 22ماي 2013 على الساعة: 14:50 www.berkoc.mhaned.com

- ضرورة التركيز على الإرهاب والجريمة المنظمة كتهديدات جدية وجديدة.
- بروز الثلاثي المحرك لكل المبادرات الإفريقية، جنوب إفريقيا، نيجيريا، الجزائر والتي أخذت هذه الأخيرة على عاتقها تكييف الترتيبات المؤسساتية.[1]

علاوة على ذلك، عمدت القوى المختلفة على الساحة الإفريقية للاستفادة من تداعيات أحداث **11سبتمبرعلى 2001** نحو ما عبرت عنه هذه القوى من ردود أفعال اتجاه الحادث وانعكاساته والتي تباينت بدرجات متفاوتة بين النخب الحاكمة والجماهير والتنظيمات الشعبية في الدول الإفريقية على نحو يعكس في جانب منه أزمة الشرعية التي يعاني منها تلك الدول.[2]

لهذا عمات الجزائر في إطار محيطها الإفريقي على بلورت رؤية جديدة تتمثل في بناء السلم والتعاون في القارة وفق آليات التحرك الجماعي لحماية الأمن الوطني والدولي.

حيث بدأت الجزائر مطلع القرن**21** بالعمل على خلق إجماع دولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب وذلك باعتبار أن هذه الظاهرة الإجرامية تشكل تهديدا دوليا عبر وطنيا لا تعترف بالحدود ولا بالدين ولا بالثقافة.[3] لذلك فما يحدث في دول الجوار يؤثر سلبا على الأمن القومي لمختلف دول القارة الإفريقية الشيء الذي يتطلب إيجاد تصور مشترك بين مختلف بلدانها من أجل مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة العابرة للحدود والأوطان مما جعل الدول الإفريقية تقر وتصدر عدة اتفاقيات بهذا الشأن.

❖ الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.

اعتمدت هذه الاتفاقية في الدورة العادية **35** لقمة المنظمة الإفريقية والتي عقدت في الجزائر في **جويلية 1999** ودخلت حيز التنفيذ في **06 ديسمبر 2002**، وتوفر هذه الاتفاقية الإطار القانوني لمنع ومكافحة الإرهاب على الصعيد القاري.[4]

ومن بين ما جاء في الاتفاقية نجد حسب نص المادة 04 منها:

- تعهد الدول الأطراف بالامتناع عن دعم الجماعات الإرهابية بأي وسيلة كانت .

---

[1]– رضا شوادرة، " **إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص ص 129. 130.

[2]– محمد عاشور مهدي، **إفريقيا والحرب على الإرهاب**، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أفريل 2005، ص 28.

[3]– رضا شوادرة، " **إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 139.

[4]– أعمر عمورة،" **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**، مرجع سابق، ص 100.

- قيام الدول الأطراف بكل إجراء من شأنه منع ومكافحة الأعمال الإرهابية من خلال الإجراءات التالية:

_ منع استخدام أراضيها كملجئ للعمل الإرهابي.

_ تطوير أساليب المراقبة والكشف عن المخططات الإرهابية.

_ اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لإنشاء شبكات الدعم والإسناد للجماعات الإرهابية .

_ تشجيع تبادل المعلومات والخبرات من أجل مكافحة الأعمال الإرهابية .

_ تحقيق تعاون فعال بين مختلف الأجهزة الأمنية التي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

لقد أشار عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية أن النقطة الإيجابية في اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه، هي أنه رد الاعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديموقراطية ضمن الحشد القانوني الدبلوماسي لتلاسي ظواهر الجريمة والإرهاب حيث أثير نقاش كبير أثناء توضيح الاتفاقية بعد التردد في التعريف كظاهرة، لترك الساحة بين الإرهابيين والمقاتلين الأحرار.[2] وكانت هذه النقطة مصدر مقارنة جديدة اعتمدها الإتحاد الإفريقي للتحرك في هذا المجال، حيث اشترطت الترتيبات القانونية للاتحاد عدم المساس بحقوق الإنسان وغلق الحوار السياسي باسم مكافحة الإرهاب.

❖ خطة العمل الإفريقي حول مكافحة الإرهاب -2002-

عقدت في الجزائر في الفترة من **11 الى 14 سبتمبر 2002** خطة العمل في اجتماع رفيع المستوى لحكومة الإتحاد الإفريقي بشأن مكافحة الإرهاب، وتهدف هذه الخطة الى تعزيز التعاون بين البلدان المشكلة للاتحاد الإفريقي، قصد إيجاد سبل ملائمة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا .[3]

لذلك كان ابرز ما أكد عليه المجتمعون :

- تعزيز قدرة البلدان على مراقبة الحدود من خلال إصدار وثائق السفر والهوية الأكثر أمننا وإقامة تربصات تدريبية للجمارك وحراس الحدود لضمان كفاءة وأداء عاليين.

---

[1]– سمية قادري،" **سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003.2012**"، مرجع سابق، ص57.

[2] – Kathryn Sturman, « The AU plan on terrorism joining the global war an African ?" , African Security Review 11/2002.p105.

[3]– ض. مساعيد، وضع خطة إفريقية جديدة لمكافحة الإرهاب، **مجلة الجيش**،العدد 570،جانفي 2011، ص40.

- قمع جريمة فعل تمويل الإرهاب .
- وضع الصيغ النهائية للصكوك الإفريقية لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.
- تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب والجماعات الإجرامية ومراقبة الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية .[1]

كما ثبتت هيئة الأمم المتحدة استراتيجية عالمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب عبر إرساء العديد من الاتفاقيات، والتي ترجع بالأساس الى ميثاق الأمم المتحدة في إطار حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى هذا الأساس تأتي مكافحة الإرهاب من أولويات المنظمة وهو يتنافى مع مبادئها المسالمة.

على اعتبار دول الساحل الإفريقي جزأ لا يتجزأ من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فإن القرارات والتدابير المنبثقة عن مجلس الأمن التي لها علاقة بمكافحة الإرهاب فهي تعنيها، وعليه المصادقة وواجب المساهمة ومساعدة الدول الساعية لمكافحة الإرهاب الدولي عامة، والإرهاب في منظمة الساحل الإفريقي تحت منطق المنفعة المتبادلة والإيمان بضرورة توطيد العلاقة خاصة فيما بين الدول التي لها تجربة في مكافحة الإرهاب، وتقديم لها كل الدعم المعنوي والتقني للوصول إلى إيجاد الحلول والسبل الكفيلة لمكافحة ومحاربة الإرهاب كجريمة عابرة للأوطان والحدود.[2] على إثر ما حدث في سبتمبر **2002**، وبمناسبة إحياء الذكرى الأولى لتفجيرات سبتمبر في الولايات المتحدة، استضافت الجزائر مسؤولين رفيعي المستوى، من دول الإتحاد الإفريقي لمناقشة مكافحة الإرهاب، وانتهى المؤتمر بتبني خطة عمل لتنفيذ ميثاق الجزائر ومن أهم الإنجازات التي حققها المؤتمر هو تصديق غانا، جنوب إفريقيا، السودان، جزر القمر على ميثاق الجزائر ليصل عدد الدول التي صادقت على الميثاق الى 17 دولة مما يعني دخول الميثاق حيز التنفيذ .[3]

من جهة أوضح رئيس قسم مصالح مكافحة الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة والتر جيهر Walter Jiher– أن المكتب يعمل منذ سنة **2003** بتعاون وثيق مع الجزائر، واثنى على

---

[1]– مولود غشية، أربع أسئلة للسيد رمضان لعمامرة مفوض السلم والأمن للإتحاد الإفريقي:لقد أصبح من المهم غرس و تنمية ثقافة حقيقية للسلم في إ فريقيا، **مجلة الجيش**،العدد 750، جانفي 2011، ص 45.

[2]– أعمر عمورة،" **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**، مرجع سابق، ص 100.

[3]– محمد عاشور مهدي، إفريقيا و الحرب على الإرهاب، مرجع سابق، 52.

الدور الذي تلعبه الجزائر في مكافحة الإرهاب، مشيرا الى انها ساعدت العديد من الدول في مكافحة الإرهاب.[1] ففي إطار الأمم المتحدة تم تشكيل لجان لمكافحة الإرهاب وأهمها :

- **لجنة العقوبات :** قامت هيئة الأمم المتحدة بوضع نظام عقوبات ضد الأفراد الذين لهم علاقة بالقاعدة وحركة طالبان في إطار اللائحة رقم **1267** الصادرة في **15** أكتوبر **1999** والخاصة بحضر الأسلحة ومنع التنقل وتجميد الأموال .
- **لجنة مكافحة الإرهاب :** تم إنشاءها نتيجة للقرار **1373** تحت مظلة الأمم المتحدة.[2] من أحكامه القضاء على العلاقات التي تصل بين الإرهابيين وممولهم.[3]
- **لجنة مكافحة استفادة الهيئات غير التابعة للدول :** وبالخصوص الإرهابيين من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وجاءت هذه اللجنة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم **1540 لسنة 2004.**[4]
- **المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب :** في إطار تفعيل التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب العابر للحدود، تم إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في **22 سبتمبر 2001** وتم تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وترأس هذه المجموعة الجزائر وكندا، وتتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ استراتيجية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ويتكون المنتدى من لجنة تنسيقية مركزية تترأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]– وليد رمزي، الجزائر تبحث تدعيم آليات التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ص 2. تم تصفح الموقع يوم 2013/05/12 على الساعة 00:33.
http://maghrebia.com/ar/articles/awi/features=01.

[2]– نسيمة انورار ،"**التهديدات الأمنية لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل الصحراوي بعد أحداث 11سبتمبر 2001**".مرجع سابق، ص114

[3]– سليمان عصام، القرار1373 في منطلقاته وأبعاده، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، بيروت،2007،ص 44.

[4]– نسيمة دحومان،" **مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 219.

المبحث الثالث

الآليات الجزائرية لمواجهة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

تشكل الجريمة المنظمة خطرا أمنيا متصاعدا حيث تتشابك خيوطها على المستوى الوطني والجهوي والدولي، والشيء الذي حال دون إمكانية التحكم فيها إلا من خلال التعاون الأمني وتبادل المعلومات والخبرات والتشاور حول مناهج المكافحة وسبل الردع باعتبار أن هذه الأخيرة أضحت تشكل تهديدا واضحا على الأمن القومي الجزائري خصوصا أنها وجدت في منطقة الساحل الإفريقي الملاذ والبيئة الخصبة للتطور والاستفحال مما حتم على الجزائر التنويع في آليات المكافحة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

المطلب الأول

الجهود الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الوطني

عملت الجزائر على مواجهة مختلف الجرائم التي تهدد أمنها واستقرارها خاصة جرائم تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة وتبييض الأموال، وصادقت على مختلف الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة مثل: اتفاقية الأمم المتحدة لعام **1988** لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية **(إتفاقية فيينا)**، والتي صادقت عليها الجزائر سنة **1995**، وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لعام **2000** لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية **(إتفاقية باليرمو palirmo)** وفي **07أكتوبر2002** صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب (إتفاقية نيويورك) في 08 **نوفمبر2001**، وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003.[1]

أولا: سياسة الجزائر التشريعية لمكافحة الجريمة المنظمة.

لقد قامت الجزائر باتباع سياسة تشريعية مرنة في مكافحة ومحاربة الجريمة المنظمة من خلال مختلف التشريعات التي عمد المشرع الجزائري إلى إصدارها.

---

[1]- سليم بوسكين، "**التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري**"، مرجع سابق ،ص136.

في سنة 2004 قامت الجزائر بتجريم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال القانون الصادر بتاريخ **06 فيفري2005** بالجريدة الرسمية في العدد **11/ 2005** وهو قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، بحيث أن كل تقديم أو جمع أموال نتيجة استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب هذه الجريمة يعاقب عليها القانون[1].

أما فيما يخص مكافحة الهجرة غير الشرعية فقد عمدت الجزائر إلى معاملة الرعايا الأجانب في إطار قانوني من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية خاصة تلك الهجرة القادمة من منطقة الساحل الإفريقي، هذه الظاهرة التي لم تتوقف عن النمو حتى بعد إجراءات التعديل في التشريعات بموجب القانون **11/08** المؤرخ في 21**جويلية2008** الخاص بدخول وإقامة وتنقل الأجانب في البلاد أين تعتزم الجزائر السيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية، هذه الظاهرة التي تواجهها السلطات باستمرار لأن أي تراخي في هذه المسألة سوف يصعب تداركه فيما بعد.[2]

إذ عمل النص التشريعي إلى إقرار تغيير جدري فيما يتعلق بحالة الأجانب التي كان منصوص عليها في القانون رقم **212/66** المؤرخ في **21جويلية1966**، والتي أصبحت قديمة وتجاوزتها الأحداث خاصة فيما يتعلق منها بالهجرة غير الشرعية، حيث يسعى القانون الجديد لعام **2008** إلى تلبية الرغبة الجزائرية في التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية في إطار قانوني، إذ أن أي أجنبي يخالف أحكام القانون **11/08** سوف يعاقب بالترحيل من الجزائر في غضون **30** يوما وفقا للمادة **66** من القانون السالف الذكر.

إن القانون الجديد قد زاد بشكل كبير من صلاحيات السلطات المختصة بمراقبة وضع الأجانب لاسيما المتعلقة برفض الدخول إلى البلاد، حيث يكون السيد الوالي هو المختص بإعطاء رخصة الإقامة

---

[1] القانون الخاص المتعلق بتجريم وتبييض الأموال الصادر **بالجريدة الرسمية** في 2005/02/06 العدد11
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد36 الصادر بتاريخ 2008/07/02 المتضمن القانون 11/08 المؤرخ في 2008/07/02الخاص بدخول وخروج وإقامة وتنقل الأجانب.

2 أنظر المادة 66 **من القانون** 11/08

في أي ولاية من ولايات الجمهورية والذي كان في السابق مخولا حصرا لوزير الداخلية وهذا الإجراء يهدف أصلا للزيادة في مرونة عملية الرقابة.

ثانيا: الأجهزة الأمنية الجزائرية المختصة بمحاربة الجريمة المنظمة.

قامت الجزائر بإنشاء عدة أجهزة أمنية مهمتها الأصلية هي مكافحة كل أنواع وأشكال الجريمة بما فيها الجريمة المنظمة، ومن بين هذه الأجهزة ما يلي:

1. **شرطة الحدود:** حيث يقوم أعوان شرطة الحدود بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين بعدما يتم اقتيادهم إلى مصلحة الشرطة القضائية التي تقوم بعملية التحقيق معهم والتحقق من هويتهم والتأكد منها والتعرف على طرقهم المستعملة في الهجرة غير الشرعية، حيث يحرر ضدهم محضر طبقا للمواد **543. 550** من القانون البحري وكذلك مواد قانون العقوبات الجزائري خصوصا إذا كانوا محل ارتكاب لجرائم أخرى[1].

2. **الديوان الوطني لمكافحة الهجرة غير الشرعية:** حيث أنشئ من طرف المديرية العامة للأمن الوطني من أجل التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية ومن مهامه:

- مكافحة الخلايا والشبكات التي تساعد على إيواء الأجانب الذين يتواجدون في وضعية غير شرعية.
- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
- متابعة وردع التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.
- العمل على ترحيل كل الأجانب المتواجدين بصفة غير شرعية داخل التراب الوطني.[2]

---

1 الاخضر عمر الدهيمي ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية , دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ,العربية السعودية،ص1.

2 الاخضر الدهيمي , المرجع نفسه.ص2.

3. الدرك الوطني: وهي مؤسسة عسكرية أنشئت في **23أوت1962** لتأكيد مهمة حفظ الأمن العمومي والمراقبة العامة في كامل التراب الوطني وكذا الحدود البرية حيث يتم ذلك من خلال فرق حراسة الحدود التابعة للدرك الوطني(G.G.F)،إذ أن هذه المصلحة تخضع لسلطة قيادة الدرك الوطني وهي مرابطة على طول الحدود الجزائرية، وتتكون هذه المصلحة من خمس فرق جهوية أهم مهامها محاربة المساس بأمن الدولة والعمل على ردع النشاطات غير المشروعة التهريب والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال، والإتجار بالبشر خصوصا على مستوى الحدود البرية للإقليم الجزائري.[1] **الجمارك الجزائرية:**هي مؤسسة تشارك هي كذلك في تسيير الحدود بحيث تسهر على مراقبة السلع وحركة رؤوس الأموال وتتحدد مهامها الأساسية فيما يلي كما تنص عليه المادة 3 من قانون الجمارك الجزائرية:

- مراقبة الحدود وحركة التنقل بالنسبة للأشخاص والبضائع.

- مكافحة الهجرة غير الشرعية بكافة أشكالها.

- الإشراف على الحدود البرية والبحرية والجوية من خلال مراكزها المتنوعة كالمركز الوطني التوثيق والمركز الوطني للمعلومات والإحصائيات الجمركية.[2]

---

[1]- مليك زين، الجيش الوطني الشعبي، ص1. تم تصفح الموقع يوم 15 ماي 2013، على الساعة.22:34.

http://armeedz.ahlamontada.net/t143-topic?highlight

[2]- أنظر المادة 03 من قانون **الجمارك الجزائرية**

المطلب الثاني

جهود الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي

إذ كانت الإقليمية هي عملية تكثيف التعاون السياسي والإقتصادي والأمني بين الدول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، والإقليم هو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي[1].

فالإقليمية سوف تظل مجرد مصطلح متداول إذا لم يتكرس من خلال تعاون جدَي وحقيقي، والجزائر وإدراكا منها سعت بكل ما لديها من إمكانية إلى محاولة تفعيل كل الآليات لمكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي والجهوي، إذ أن معيار علاقة التبعية للنظام المهيمن أي النظام الكلي سوف تمس بالضرورة أعضاءه الأقل قوة، وأن التأثيرات الموجودة في النظام الكلي سوف تنعكس بالضرورة على بقية الوحدات[2].

هذا وتعد الجريمة المنظمة من بين التهديدات الأمنية المطروحة في القارة الإفريقية عامة وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص، حيث أن من بين أهم العوامل التي ساهمت في الرفع من مستوياتها هي كل من الظاهرة الإرهابية والحروب الأهلية والأزمات الداخلية، بالإضافة إلى طبيعة الدولة الهشة ومستوى التنسيق الضعيف والأزمات البيئية التي تضرب المنطقة.

لعل خير مثال على الجهود الإقليمية التي قامت بها الجزائر هي اتفاقية الجزائر لسنة **1999** لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود، إذ عملت هذه الإتفاقية على رسم خارطة الطريق من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على مستوى القارة الإفريقية من خلال فك شفرة الإرتباط بين العمل الإرهابي وكل أشكال الجريمة المنظمة لاسيما تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والإتجار بالبشر

---

[1]– مارتن غريفيتش وتيري اوكلاهان ,**المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية** ,مرجع سابق، ص68.

[2]– عبد القادر محمودي, **النزاعات العربية العربية وتطور النظام الاقليمي العربي 1945–1985**, منشوراتANEP ,2002, ص74.

وتبييض الأموال والتي تدخل ضمن نطاق مكافحة الإرهاب باعتبار أن عائدات الجريمة المنظمة توظف في تمويل الظاهرة الإرهابية[1].

وفي إطار العمل الجماعي حاولت الدول الإفريقية مواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود من إرهاب وتجارة مخدرات وتجارة أسلحة وتهريب والإتجار بالبشر، وكان ذلك في إطار مشروع منظمة الوحدة الإفريقية إذ أدرجت بعض المواد الخاصة تعريف الجريمة المنظمة في المعاهدة المنشئة لهذه الأخيرة أي في الميثاق التأسيسي للمنظمة حيث حددت النشاطات التي تضر بأمن الأفراد والجماعات وأدانتها بشكل صريح في مضمون المادة 5 من الفصل الثالث حيث يدين الميثاق كل أشكال الإغتيالات السياسية والنشاطات التخريبية من طرف دول الجوار أو أي دول أخرى، وهو ما عززته قمة "داكار" بالسنغال.[2]

هذا وعملت الجزائر على تدعيم التنسيق الأورو – إفريقي خاصة في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية خصوصا من خلال مشاركتها في المؤتمر الأورو–إفريقي حول قضايا الهجرة بتاريخ **2006/07/10** بمشاركة وزراء خارجية **57** دولة أوربية وإفريقية وركزوا مباحثاتهم بشان وضع استراتيجية جديدة للحد من ظاهرة الهجرة السرية من إفريقيا نحو أوربا، ويهدف هذا المؤتمر إلى تعبيد الطريق أمام التعاون الإفريقي الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.[3]

قبل المؤتمر الإفريقي الأوروبي كانت قمة مجموعة 5+5 التي انعقدت بالعاصمة التونسية بتاريخ **05ديسمبر2003** قد دعت من خلالها الدول المغاربية ومن بينها الجزائر إلى إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر من خلال القضاء على أسبابها الحقيقية في إطار احترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين.[4]

---

[1] Kathryn sturmen ; **the ou plan on terrorism joining the global war or leading an Africa battle**; African security review ; 11-04-2002; p10

[2] noel stott **; armed non state actor in african and ban anti perssonel landminesafricen security review**; p06

[3] . http:/www.dw.de/dwطارق أنكاي،المؤتمر الافريقي محطة في جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية على الرابط الالكتروني،ص1، تم تصفح الموقع يوم 11ماي2013، على 12.23

[4] عبد الوهاب بن خليف،العلاقات الاوروموتوسطية "استراتيجية شراكة ام توظيف،**مجلة الدراسات الاستراتيجية**،الجزائرعدد5،جوان2008،ص67

كما أن فعاليات المؤتمر البرلماني الإفريقي الذي انعقد بالمغرب في شهر ماي **2008** حول إفريقيا والهجرة " تحديات وحلول"، حاول أن يضع الدول الإفريقية داخل إطار قانوني من خلال مطالبته لقادة الدول في فحوى توصياته بالعمل على المصادقة على الإتفاقية الدولية رقم **143** لعام **1975** حول العمال المهاجرين وكذلك الإتفاقية الدولية لعام **1993** حول حماية العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

كما أن المؤتمر الإفريقي المنعقد في "بانجول Bangoule" شهر يوليو 2006 قد دعى الدول الإفريقية إلى تبني سياسة واضحة فيما يخص معالجة ملف الهجرة غير الشرعية، كما أن الجزائر عملت من خلال مبادرة النيباد والتي تقودها برفقة كل من نيجيريا وجنوب افريقيا كدول محورية في القارة السمراء بالعمل على تحقيق تنمية مستدامة والتي من بين مستويات التنمية التي تم إقرارها هي القضاء على كل أشكال النزاعات الداخلية وكذلك الجريمة العابرة للحدود التي فتكت ولا زالت تفتك بدول القارة لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي نظرا لضعف وهشاشة الدولة في المنطقة بما فيها الأجهزة الأمنية، هته التي تفتقر إلى الخبرة في مكافحة الجريمة العابرة للحدود.[1]

هذا وتعد الندوة الوزارية التي نظمتها الجزائر للتنسيق بين دول الساحل في مارس **2010** بمشاركة وزراء خارجية كل من الجزائر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا، النيجر والتشاد والتي تم من خلالها التطرق إلى الوضع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي حيث تمحور النقاش حول الإرتباط الوثيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة الجريمة العابرة للحدود والتجارة غير المشروعة بالأسلحة، وكذا تجارة المخدرات والإتجار بالبشر إذ أقرت الندوة بأن المكافحة الفعالة لكافة أشكال الجريمة المنظمة تتبع من مقاربة شاملة ومتكاملة مبنية على أساس مواجهة هذه التحديات الأمنية على الصعيد الوطني إلى جانب تعاون هادف من خلال عملية تبادل المعلومات عبر تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي سواء على المستوى الأمني أو العسكري من أجل لوصول إلى تحقيق ملموسة تتكرس ميدانيا.[2]

---

[1] مكافحة الارهاب بإفريقيا، **مجلة الجيش**، العدد499، 2005، ص16.

[2] – مكافحة الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الافريقي الجهود التي تبذلها الجزائر، **مجلة الجيش**،العدد570جانفي 2011.

المطلب الثالث

جهود الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي.

لقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة في مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي باعتبارها عضوا في منظمة الأمم المتحدة وكذلك في مختلف الأجهزة الدولية لمحاربة كل أشكال الإجرام خصوصا أن الدولة القطرية لا تستطيع مجابهة هذا التحدي الأمني العابر للحدود .

إن الزيادة في وتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي كان نتيجة حتمية لمختلف المشاكل والجرائم العابرة للأوطان، الشيء الذي جعل الدول عاجزة عن معالجتها وفق آليات حكومية وطنية لاسيما الجرائم العابرة للحدود التي أضعفت من أداء الدولة لوظائفها ومدى تلبيتها لحاجات المواطنين خصوصا حاجة الأمن التي لا غنى عنها في أي مجتمع كان.[1]

كما أن التسارع في وتيرة التهديدات اللاتماثلية بما فيها شبكات الإجرام المنظم يعود كذلك إلى سهولة الإتصالات نتيجة الثورة المعلوماتية التي شهدها ويشهدها العالم والتي جعلت من عصابات الإجرام تطور من أساليبها المنتهجة في عملياتها، هذه العمليات التي أصبحت ذات فعالية كبيرة في التنفيذ والتنسيق بين مختلف كارتلات الإجرام الدولي الإجرام الدولي لما يدره من عائدات غير مشروعة تعمل شبكات متخصصة على تبييض أموالها في مشاريع مشروعة.[2]

أولا:منظمة الأنتربولinterpol كآلية أمنية لمكافحة الجريمة المنظمة.

إذا كانت الجريمة المنظمة من صفاتها أنها عابرة للحدود وتتسم بالتنسيق الأمني والتعاون بين أفراد شبكاتها فإن الدول كذلك قد حرصت على التنسيق والتعاون الأمني خصوصا داخل هيكل الشرطة الدولية كنموذج للتعاون الدولي هذه الأخيرة التي أنشئت سنة **1923**م ومقرها موجود بمدينة "ليون"

---

[1]- jemes reseneau .**united nations ina turbulent world**;London;lynner renmer publishers;1992p28.

[2]- جوزيف ناي وجوزيف دونهايو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد الشريف طرح العبيكان، القاهرة 2002، ص126

الفرنسية مع وجود مكاتب لها بالدول المنتمية إليها أي الدول الأعضاء **187** وهي منظمة رسمية بين حكومية، تقدر ميزانيتها السنوية بحوالي **30** مليون دولار، وتشغل الأنتربول شبكة اتصالات مؤمنة تغطي كافة أنحاء العالم حيث تربط الدول الأعضاء بها من خلال مكاتبهم الوطنية الرئيسية بعضهم مع بعض بسكريتارية الأنتربول بفرنسا، حيث تسهل هذه الشبكة النقل السريع للرسائل الإلكترونية والتي تشمل الرسائل المكتوبة والصور الفوتوغرافية والبصمات.[1]

كما تقوم منظمة الأنتربول بعدة مهام خاصة في مجال تبادل المعلومات والتنسيق الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة وتتمثل المهام الرئيسية للمنظمة كما نصت عليه المادة الثانية من ميثاقها فيما يلي:

1. تأكيد وتطوير المساعدة المتبادلة على أوسع نطاق بين سلطات الشرطة الجنائية في إطار القوانين المعمول بها في مختلف الدول على ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
2. إنشاء وتطوير كافة النظم الفعالة للوقاية من الجرائم والعقاب عليها، وقد حضرت المادة الثالثة من الميثاق المذكور التدخل من طرف المنظمة فيمل يتعلق بالشؤون الداخلية ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الديني أو العرقي أو ممارسة أي نشاط من هذا القبيل.
3. الإضطلاع بدور هام في تحويل وتسليم المجرمين سواء متهمين أو محكوم عليهم أو الهاربين.[2]

هذا ويطلع الأنتربول بكثير من الإجراءات المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة من بينها:

– إعداد كراسات خاصة بشأن المطلوبين لضلوعهم في أعمال إجرامية أو انخراطهم في منظمات محظورة، وتتضمن هذه الكراسات الصور، البصمات والأسماء المستعارة وتوزع هذه الكراسات على المكاتب الوطنية المركزية للأنتربول داخل الدول الأعضاء.

– تقوم المنظمة بدور هام من خلال عملية تسليم المطلوبين إلى العدالة من اجل المحاكمة.

---

[1]– أكاديمية نايف للدراسات الامنية أبحاث علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها،**مجلة الرياض**، 1999، ص111.

[2]– جهاد محمد البريزات، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية**، دار الشهاب للنشر، بيروت ، لبنان،2000،ص160

– يقوم الأنتربول بدور هام في ملاحقة عصابات الاتجار بالبشر وتجارة المحذرات وكذلك الجرائم المعلومات[1].

كذلك يعمل الأنتربول على تعزيز هذه الأدوار من خلال عقد المؤتمرات الدولية وكذلك الندوات الجهوية والإقليمية لبحث سبل ووسائل مكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وهذا عن طريق دعوة الدول إلى تبني تشريعات داخلية تتضمن بنود فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة ونشر البحوث والدراسات من خلال مكتبة الأنتربول، وكذلك العمل على نشر الإحصائيات الجنائية التي تقوم المنظمة بإعدادها بغية إطلاع الرأي العام الدولي على وضعية الجريمة المنظمة وكذلك النتائج المحققة من خلال عملية المكافحة التي تقوم بها الأنتربول كآلية أمنية دولية لمكافحة الإجرام بشكل عام والإجرام المنظم على وجه الخصوص.[2]

ثانيا: الآليات القانونية لمكافحة الجريمة المنظمة دوليا .

عملت الجزائر داخل الإطار التشاوري الدولي المتمثل في الهيئة الأممية على المصادقة وإثراء مختلف التشريعات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة، ومن بين هذه الإتفاقيات سوف نتناول أهمها على النحو الآتي:

أ. **إتفاقية فيينا:** حيث صدرت هذه الإتفاقية عن هيئة الأمم المتحدة في 1988/12/20 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر1990، وقد تضمنت هذه الإتفاقية أحكاما تتعلق بتجريم أنشطة غسيل الأموال الناتجة عن الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية.[3]

ب. **توصيات "بازلBazel"** لسنة **1988** وهي لجنة اشتركت فيها عدد من الدول بالإضافة إلى عدد من البنوك المركزية وبعض المؤسسات المالية ذات الطابع المصرفي، وقد اشتملت على العديد من

---

[1]– أسامة عربي مداخلة في الملتقى الوطني الثالث حول الجريمة المنظمة وسياسة مكافحتها في الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الحقوق، جامعة عمار الثليجي، الاغواط أيام 2–3مارس2008

[2]– سراج الدين الروبي ،**آلية الانتربول في التعاون الدولي الشرطي**، الطبعة الثانية ،القاهرة، دار المصرية اللبنانية،2001، ص08

[3]– عبد الفتاح سليمان ، **مكافحة غسيل الاموال**، الطبعة الاولى، مصر، دار الكتب القانونية,2006، ص43–44

التوصيات التي يتعين على المصرفيين اتباعها للسيطرة على عملية غسيل الأموال ومنع استخدام البنوك لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة.[1]

ج. **توصيات مجموعة السبع:** وهي الدول الصناعية الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، فرنسا، ألمانيا والمملكة المتحدة وقد أسفرت تلك التوصيات على إنشاء لجنة عمل مالية تسمى "Fatf" تهدف إلى اتخاذ خطوات بشأن مكافحة غسيل الأموال، إذ أقرت هذه اللجنة حوالي **40** توصية في هذا المجال وقد انضم إلى هذه اللجنة العديد من الدول بالإضافة إلى منظمتين إقليميتين وهما الإتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي. **إتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الحدود:** صدرت هذه الإتفاقية في مدينة "**باليرمو Palirmo**" بإيطاليا سنة **2000** إذ تعرضت إلى جريمة غسيل الأموال حيث اهتمت بتحديد مفهوم غسيل الأموال واعتبارها من الجرائم العابرة للحدود الوطنية كما ركزت على التدابير اللازمة لمكافحة هذه الجريمة عن طريق إلزام الدول الأطراف بإنشاء نظام رقابة داخلي في البنوك والمؤسسات المالية.[2]

د. **إعلان "شنغهاي" لسنة 2009** كانت أول خطوة دولية كشفت عن رغبة في التعاون من أجل مكافحة المخدرات في مؤتمر "شنغهاي" الذي عقد في الصين سنة **1909** وشاركت فيه 13 دولة، وقد احتفلت الصين و16 دولة بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات بمرور 100 عام عن ذلك الحدث التاريخي الهام الذي وضع نهاية لعقود من اللامبالاة حيل مشكلة المخدرات، وصدر في

---

[1]– أحمد مصطفى سليمان ،**الارهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة** ، القاهرة ، دار الطلاء،2006،ص48

[2]– نسرين عبد الحميد، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية** ،الاسكندرية، دار الفكر الجامعي ,2006،ص28

نهاية الإحتفالية إعلان "شنغهاي"لعام2009 الذي أقرت فيه 17 دولة أن مكافحة المخدرات هي مسؤولية مشتركة لجميع الدول.[1]

هـ. مؤتمر الأمم المتحدة لمنع تهريب وتجارة الأسلحة لسنة 2000، حيث أكد المؤتمر على منع جريمة الاتجار وتهريب الأسلحة، وانعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة من 10إلى 17 أفريل 2000 حيث خلصت أشغاله على وجوب تظافر الجهود الدولية من أجل العمل على مكافحة التهريب الاتجار بالأسلحة نظرا لما تشكله هذه التجارة من دعم وتغذية لباقي أشكال الجريمة المنظمة كالإرهاب والجماعات الإجرامية بالإضافة إلى أنها تعمل على تأجيج بؤر التوتر في العالم.[2]

لقد أظهرت الجزائر احترافية كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب خصوصا مع النتائج الحسنة التي تحصلت عليها من قانون المصالحة الوطنية الذي استفاد من تدابيره العديد من العناصر الإرهابية، بالإضافة الى نجاحها في حشد التأييد الإقليمي والدولي في مكافحة هذه الظاهرة، لكن الشيء الذي يؤرق الجزائر هو تعقد النزاع الطوارقي في مالي وإمكانية مطالبة إثنية الطوارق بإنشاء وطن قومي لهم بشمال مالي، من المحتمل أن يتسع ليشمل بقية الدول التي تتواجد بها هذه الأثنية، وكذا الوضعية المزرية التي يعيشها السكان في منطقة الساحل الإفريقي، والتي دفعتهم إلى الانخراط في شبكات الإجرام المنظم واحتراف عمليات التهريب وتجارة السلاح، والهجرة غير الشرعية بمختلف تداعياتها السلبية.

لقد إعتمدت الجزائر على الاجهزة الأمنية المتمثلة في شرطة الحدود وكذلك عناصر الجمارك الجزائرية وفرق الدرك الوطني وأفراد الجيش الوطني الشعبي في مجال تأمين الحدود ومكافحة أشكال الجريمة إلا أن ما يعيق عمل مختلف أفراد الوحدات النظامية هو طول الحدود الجنوبية، الشيء الذي يصعب من مراقبتها.

---

[1]– شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية،2001،ص129–130.

[2] فريحة حسين، الجهود الاقليمية والدولية في مكافحة الاجرام المنظم، ص2 تم تصفح الموقع يوم 13ماي 2013 على الساعة 13:45

juridique ;ahta montadahttp://siences

الفصل الرابع

المشاريع الأجنبية ومستقبل الوضع الأمني في منطقة الساحل

قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لم تكن منطقة الساحل الإفريقي تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للولايـات المتحدة الأمريكية، عكـــس فرنسا ودول الجوار ممثلة في الجزائر وليبيا، إذا كان الدافع الأمني وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة فإن فرنسا وبمقاربتها المرتكزة على الجانب الثقافي المشترك مع دول الجوار تحاول الحفـــاظ على مصالحها في هذا الجزء من العالم لاسيما في دولة النيجر حيث تستغل شركة "أريفا" مناجم اليورانيوم لتستعمله هذه الأخيرة في موطنها الأصلي أي فرنسا من أجل توليد الطاقة الكـــهربائية بالإضافة إلى محاولتها التأثير على الوضع في مـــالي من أجل إيجاد حكومة موالية يكـون توجهها أقرب إليها منه إلى الجزائر.

لكـــن الجزائر ومن خلال مقاربتها التنموية هي الوحيدة التي تهدف إلى تحقيق تنمية حقيـــقية في منطقة الســـاحل الإفريقي من أجل حـل الأزمة وانتقالها إلى التراب الجزائري لاسـيما على مستوى المـناطق الحـــــدودية.

إذا كان هـدف الجزائر من تنمية منطقة الساحل واضح باعتبارها من دول الجـوار فإن أهداف الدول الغربية هو الانتشار في مناطق الخواء الجـــغرافي من أجـــل تحقيق إستراتيجياتهم في الحفاظ غلى أمنهم القومي وكذلك السيطرة على منابع الطاقة في العالم.

المبحث الأول : المقاربات الأمنية الإقليمية في منطقة الساحل

نتعرض في هذا المبحث إلى الدور الذي تلعبه دول الجوار الإقليمي لمنطقة الساحل الإفريقي خاصة الجزائر وليبيا، فالأولى بتبنيها مقاربة تنموية، حيث أن الفقر وغياب التنمية البشرية تؤدي إلى غياب الأمن وتصاعد الظاهرة الإرهابية، التي تؤدي إلى بروز التطرف كما أثبتت الحالات أن المنتمين لتلك تنظيمات الإرهابية هم من البطالين ومن ذوى المستويات التعليمية البسيطة ولا علاقة لهم اتجاه التيارات السياسية أو بمبادئ إيديولوجية فالظروف الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا هاما في تفاقم سوء الأوضاع بالمنطقة، كذلك عدم الاستقرار المادي يولد شعورا سلبيا تجاه المجتمع. لذلك تبنت الجزائر هذه المقاربة، والتي تم فيها التأكيد على ضرورة اعتماد مقاربة شاملة وموحدة من أجل مواجهة مختلف التحديات بمنطقة الساحل الإفريقي وهذا عن طريق تجسيد برامج تنموية لصالح دول المنطقة لأنه الحل الأمثل للنهوض بالمستوى المعيشي لسكان المنطقة .أما المقاربة الليبية فقد اعتمدت منذ قيام الجماهيرية الليبية في 1969 على سياسة خارجية باتجاه الوحدة والقومية العربية، لكنها أعادت توجيهها باتجاه شمال إفريقيا ابتداء من 1974 وتركزت سياستها على شعارات نشر الدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية، إلا أن الأوضاع المتتالية والمستجدة في ليبيا لها تأثير كبير على أمن منطقة الساحل الإفريقي، بالأخص انتشار السلاح واختلاف كبير حول شكل الدول بين القوى السياسية وكذلك القبلية التي تقف عائق في وجه التحول الديمقراطي بليبيا.

المطلب الأول

المقاربة التنموية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي

يلعب العامل الاقتصادي دورا فعالا في حل مختلف المشاكل التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي ومن ثمة فالإجراءات الأولية التي يجب على الجزائر اتخاذها من الناحية الاقتصادية تبدأ بتنمية الجنوب الجزائري الكبير بإقامة المشاريع والهياكل القاعدية كالمطارات والطرق، وتشجيع النشاط السياحية وهذا من أجل مكافحة عمليات التهريب والجريمة المنظمة التي اضطر السكان لممارستها نتيجة الظروف المعيشية الصعبة وحالة العزلة التي يعانون منها.

أولا: دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد NEPAD.

إن انخفاض معدل التنمية ومشكل الديون الخارجية، التي تثقل كاهل معظم الدول الإفريقية، جعل اقتصاداتها تدور في حلقة مفرغة، وهذا ما أدى بالجزائر إلى محاولة تجسيد خطة تنموية في القارة الإفريقية لمواجهة كل التحديات الجديدة في زمن العولمة.

في هذا الاتجاه جاءت مبادرة رئيس الجنوب إفريقي السابق «تابونبيكي **TABOUN BIKI**»بمساعدة رئيس الجمهورية الجزائرية «عبد العزيز بوتفليقة»، والرئيس النيجيري «أوباسانجو **OBASANJOU**»لإعداد خطة تنموية في القارة الإفريقية أطلق عليها «الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا»MAPI وتركزت هذه الخطة على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تفعلها الحكومات وتمنح لها الأولوية من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص إليها خاصة في مجال نقل التكنولوجيا الحديثة.[1]

هذا وقد طرح الرئيس السينغالي «**عبد الله واد ABDELLAH WAD** »مبادرة أخرى أطلق عليها إسم «**مخطط أوميغا OMEGA PLAN** » وقد ركزت على أهم الميادين التي يجب توفيرها من أجل

---

[1] سمية قادري،"**سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي2003. 2012**"، مرجع سابق، ص 83.

إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الإندماج في الإقتصاد العالمي، خاصة التجارية منها، مما سوف يمكن دول القارة، من مواكبة التنافسية التي يتميز بها اقتصاد السوق[1].

فبما أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين المبادرتين فقد تقرر في قمة «**لوزاكاLOUZAKA**» الجمع بينهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد بهدف عرضها على شركاء إفريقيا الدوليين حيث أصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف باسم «**مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD**» إذ تصبو هذه المبادرة إلى تقليص الفارق بين الدول الإفريقية والدول المتقدمة من خلال محاولة إيجاد السبل إلى إدماج إفريقيا اقتصاديا واللحاق بالركب تكنولوجيا، إذ تعد هذه المبادرة بمثابة عقد تتعهد من خلاله الدول الإفريقية بتكريس الديموقراطية وفلسفة الحكم الراشد، مقابل زيادة حجم المساعدات والاستثمارات من طرف الدول المتقدمة. [2]

لقد حثت هذه الوثيقة على تدعيم الحكم الراشد كمطلب أساسي للأمن والسلم والإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي حيث أن المبادئ الجديدة التي انبثقت عن مبادرة» النيباد NEPAD «قد ركزت على وضع الآليات الضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات وظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها، من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلام بعد حل النزاعات، وعلى العموم تهدف مبادرة « النيباد NEPAD «لتحقيق خمسة أهداف رئيسية :

1. تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال:

- زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق مستويات نموا على، وتجفيف منابع الفقر عن طريق إنشاء أنظمة صارمة لتحصيل الضرائب وتشديد الرقابة على المصارف الحكومية.
- تشجيع الاستثمار من أجل زيادة معدل نمو الناتج الداخل الخام وتقليص العجز في الناتج المحلي عن طريق تحسين أنظمة الائتمان وعصرنة الأنظمة المالية
- مظاعفة الإنتاج الزراعي عن طريق تنويعه وتحسينه لتخفيف حدة الفقر وضمان الامن الغذائي.

---

[1] علي عمرو، **المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد149، 2002، ص240.

[2] علاء جمعة، **قمة النيباد مبادرة بعد سنوات**، مجلة السياسة الدولية، العدد2005،159،ص220.

- إنعاش الإندماج الاقتصادي الإقليمي في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي.[1]

2. زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط وكذلك إصلاح نظام تسلم المساعدات من أجل ضمان تسلم تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من طرف الدول الإفريقية المستفيدة، وتشكيل مجموعة لدراسة وإعداد وثيقة بشأن استراتجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
3. تخفيف عبئ الديون الخارجية التي تمثل نسبة كبيرة من العجز في الموارد بحيث يرتبط تخفيف الديون بتقليص حدة الفقر.
4. نقل التكنولوجيا وتحسين وترقية نشر النظام الرقمي بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لقمة «داكار**DAKAR**»المتعلقة بتجسيد شعار التربية للجميع مع تقويم وإصلاح نظام التعليم العالي والبحث العلمي في إفريقيا.
5. تحسين الخدمات الصحية من أجل تخفيض مستوى الوفيات لدى الأطفال في الفترة الممتدة من سنة **1990** إلى غاية **2015**.

ثانيا : دور الجزائر في تنمية شمال مالي.

عملت الجزائر على تنمية العديد من المشاريع التنموية في شمال مالي في منطقة «**أزواد**» بالتنسيق مع الحكومة المركزية المالية وتتمثل في :

- قيام الجزائر ومالي سنة **2007** بتجهيز مليار ونصف مليار فرنك إفريقي **FCFA**،وهذا من أجل تنمية مناطق الشمال «غاو–**GAO**»، «كيدال**KIDAL** »، «تمبكتو**TAMBAKTO**»قدمت الجزائر **500** مليون ومالي **600** مليون فرنك إفريقي.
- قدمت الجزائر هبة تقدر ب 10 ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط أمني وتنموي شامل حيث وقع الرئيس المالي «أمادو تومانو توري –AMADO TOMANO TOURI»على المرسوم التنفيذي لهذا المشروع فقد قدم هذا المبلغ من أجل مباشرة مشاريع تنموية في مناطق الشمال من أجل النهوض بالبُنى

---

1 Salah.mouhoubi : **le NEPAD une chance pour l'Afrique** : Algérie : des publication universitaires ، 2005، p149

التحتية وقطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب كما تم إدراج إنشاء الطريق العابرة للصحراء في إطار الخطة الخماسية **2010-2014**.[1]

هذا وفي الإطار التنموي دائما قررت الجزائر والجمعيات التابعة للصليب الأحمر الدولي بمنطقة الساحل إنشاء هيئة لتنسيق العمل الإنساني في هذا الفضاء الصحراوي تتولى مهمة تطوير (الدبلوماسية الإنسانية) وتجميع الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عملها وضمان التنسيق بين مختلف المنظمات الإنسانية، وقد تم التوصل إلى تنصيب هيئة إنسانية جديدة في منطقة الساحل مشكلة من «الصليب الأحمر الدولي، الهلال الأحمر الجزائري، والبوركنابي والليبي والمالي والنيجيري والهلال الأحمر لدولة التشاد» في ختام أشغال منتدى الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الاحمرين المنعقد في الجزائر حيث حدد مقرها بنفس المقر الحالي للهلال الأحمر الجزائري بالجزائر العاصمة.[2]

في نفس الصدد لا يمكن أن نتحدث عن مكافحة الإرهاب ما لم تكن هناك تنمية اقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي يعمد من خلالها إلى استئصال التطرف من جذوره، فالجماعات الإرهابية الناشطة بالساحل متصلة بأشكال أخرى من النشاطات الإجرامية لدعم خطوطها كتهريب الأسلحة والمخدرات، فالإرهاب بحاجة الى تهريب الأسلحة لسد احتياجاته الخاصة وتهريب المخدرات من أجل عملية التمويل، ولهذا لقد دقت الجزائر مند البداية ناقوس الخطر لاسيما من خلال قيادتها للجهود الدولية والإقليمية من أجل تجفيف منابع الإرهاب وكدا تجريم مصادر التمويل والتموين لاسيما عملية تجريم الفدية.

إن المقاربة التنموية الجزائرية من شأنها الخروج بدول الساحل من دائرة الفقر الى دائرة النمو إدا ما لقيت الدعم والمساندة على مستوى الإطار الإقليمي وعلى مستوى الشركاء الدوليين، وقد أكدت أشغال الندوة الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول الميدان)الجزائر-مالي-موريتانيا – النيجر).

بحيث أكد السيد «**عبد القادر مساهل** » الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية على ضرورة تكاثف الجهود خصوصا داخل الإطار الإقليمي المتمثل في الاتحاد الإفريقي على اعتباره الإطار

1- بشير عمامرة،" **الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر، 2007، ص83 .

2- كريمة،ب. توحيد جهود المنطقة لتأمين حاجيات النازحين: الجزائر والصليب الأحمر ينشآن هيئة للتنسيق والمساعدات الإنسانية بالساحل، يومية الفجر الجزائرية، 24 أفريل 2013، ص4 .

الإقليمي التشاوري الأمثل للنهوض بعملية التنمية في القارة الإفريقية بوجه عام ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص كما شدد على أن يحل الأفارقة مشاكلهم بالاعتماد على أسلوب الحوار والتنسيق المشترك.

المطلب الثاني

المشروع التوسعي الليبي

منذ نهاية الحرب الباردة، اضطرت ليبيا على التخلي عن أهم أهدافها لفترة السبعينات والثمانينيات من القرن المنصرم، والمتمثلة في تحقيق العربية وتحرير فلسطين، لأنه أضحى من غير الممكن أن تستمر السياسة الخارجية الليبية في هذا المسار.

أولا: السياسة الخارجية الليبية.

لعل من أهم الأسباب التي دفعت الرئيس معمر القذافي الى تغيير سياسته الخارجية نذكر ما يلي:

– اختلال ميزان القوى في العالم، وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية على مركز اتحاد القرار في النظام العالمي المتمثل في مجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة.

– اتهامها من قبل الدول والمنظمات الدولية بأنها دولة راعية للإرهاب.

– عدم وجود تأييد أو مساندة حقيقية لها من قبل الدول العربية في قضية لوكربي. *

– التغيير الجوهري في سياسات بعض الدول العربية، خاصة تلك التي كانت توصف بدول المواجهة مثل: مصر والأردن.[1]

كما أن التطرق الى أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه منطقة الساحل الافريقي يبدأ من التطرق الى أهداف الجماهيرية الليبية تجاه منطقة الوحدة العربية، وهي على مستويات وهي:

–الدول العربية الافريقية وهي: مصر، السودان، تونس، الجزائر: المغرب، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، جزر القمر.

– الدول الافريقية المجاورة لليبيا وهي التشاد والنيجر.

---

[1] محمد الزناتي، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية، ص1. تم تصفح الموقع يوم 15 ماي 2013 على الساعة 14:05 http://www.alwatan.libya.com/print.asp

– الدول الافريقية المجاورة للدول العربية وهي: مالي، كينيا، أثيوبيا، الزائير، أريتيريا، افريقيا الوسطى، أوغندا، السنغال. وهذه الدول هي بمثابة الحزام الافريقي المجاور للدول العربية.

– بقية الدول الافريقية الأخرى مثل: تنزانيا، الكوت ديفوار وغيرها.

فسعي ليبيا في سياستها الخارجية نحو منطقة الصحراء الكبرى، ومن تم منطقة الساحل الافريقي وبداية من النيجر ومالي كان من منطلق مواجهة التهديدات التالية:

– التواجد الاسرائيلي في افريقيا خاصة عبر أوغندا والتشاد سابقا واثيوبيا.

– سياسات عدم الوفاق بين ليبيا والدول المغاربية.

– عدم الوفاق بين مصر والسودان.

– السياسات العدائية ضد ليبيا من قبل الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا.[1]

استجابة لتلك الظروف التاريخية والسياسية قامت ليبيا بالتوجه نحو التشاد الأمر الذي أدى الى حرب بين البلدين. انتهت بجملة من التقاربات السياسية والاقتصادية والثقافية.

لقد سعت ليبيا منذ تسعينات القرن الماضي الى تحقيق تكامل افريقي على شاكلة الولايات المتحدة الامريكية، حيث طرح الرئيس الليبي هذه الفكرة من أجل تأمين الدول الصغيرة والضعيفة، كما يسمح بتنمية افريقيا من خلال استغلال كل طاقاتها ومواردها الطبيعية والبشرية.

في الواقع أن هذا السعي تقف وراءه اهداف قومية يمكن تلخيصها كالآتي:

– تحسين الصورة الذهنية لدى الأفارقة بعد أن طال نعتها من قبل الاعلام الغربي بالمدعمة بالإرهاب وساهم في ترسيخها خاصة بعد أحداث لوكربي سنة 1988.*

– الرغبة في ايجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي والعسكري والمعنوي في مواجهة أي خطر محتمل في ظل العداء بينها وبين الدول الكبرى بعد حادثة لوكربي.

---

[1] أحمد طالب أبصير ، " **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص65، 166.

*أزمة لوكربي في 21ديسمبر1900، وفوق بلدة لوكربي بإسكتلندا، إنفجرت طائرة مدنية أمريكية تابعة لشركة "بان أمريكان"، مما أدى إلى مصرع جميع ركابها وطاقمها البالغ عددهم259، بالإضافة إلى 11شخصا كانوا متواجدين على الأرض، وقد وجّهت أصابع الإتهام آنذاك الى أكثر من جهة ودولة، وفي نوفمبر1991، تناقلت وكالات الأنباء اتهاما وجهته معا، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى ليبيا بمسؤوليتها عن الحادث بحجة أن ما أجرته الدولتان من تحقيقات قد أوضحت نسبة العمل إلى شخصين ليبيين ينتمان إلى جهازالمخابرات الليبية.

– الحصول على الدعم الافريقي لها في أزمتها مع الغرب، وهذا ما حققته على أثر القرار الذي اتخذه قادة دول افريقيا في القمة الربعة والثلاثين بوغادوغو من عام 1998.

حيث قامت بعض الدول الساحل الافريقي والصحراء، بخرق الحصار المفروض على ليبيا بعد نفاد ثلاث اشهر التي حددتها الدول الافريقية للدول الغربية لا نهاء الحصار الجوي على ليبيا.

– تعويض الفشل في تحقيق الحلم القومي العربي وضعف المساندة العربية لليبيا خلال الحصار الذي فرض عليها.

– منع القوى العالمية من تشكيل خريطة افريقية في ظل العولمة.

– استثمار الامكانيات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة.[1]

غير أن خصوصيات القارة الافريقية حالت دون تجسيد مطامح القذافي الوحدوية، وذلك لنتشار النزاعات والحروب، وعدم التجانس العرقي والاثني والضعف الاقتصادي.

ثانيا: تجمع دول الساحل والصحراء.

يعد تجمع الساحل والصحراء من أهم المشاريع الليبية التي خصت بها منطقة الساحل الافريقي وقد شكلت قمة طرابلس **1998** البداية الفعلية لهذا التجمع الذي ضم في بدايته خمسة دول افريقية هي: مالي، ليبيا، النيجر، التشاد، وبوركينافاسو، ليصل عدد أعضاءه في عام **2001** إلى **15** دولة افريقية، وذلك بانضمام كل من مصر، تونس، السودان، والمغرب واتسع عدد الدول المنتسبة لهذا التجمع لتصل إلى **25** دولة افريقية.[2]

وقد وضع التجمع مجموعة من الأهداف أهمها:

– حرية تنقل الأفراد فيما بين دول التجمع.

– إنشاء المصرف الافريقي للتنمية والتجارة.

– تنسيق النظم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

– تشجيع انتقال السلع ذات المنشأ الوطني وتشجيع سياسات الاستثمار في الدول الاعضاء.

---

[1] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، عمان، دار مجدلاوي، 2005، ص 50.

[2] السعيد ملاح، **تأثير مشكلة الطوارق على إستقرار منطقة الساحل الإفريقي**، العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2003، ص 29.

– التعاون فيما بين دول الأعضاء في تحقيق قضايا السلم والأمن لكل منهما.[1]

كان هدف الرئيس الليبي القذافي من خلال المشاريع التي طرحها التقليل من النفوذ الأجنبي في منطقة الساحل الافريقي، حيث تشترك ليبيا في موقفها مع الجزائر في رفضها توجد أجنبي على أراضيها.

لقد كان للعامل الاقتصادي الدور البارز في أهداف التجمع لحل ازمات الدول الافريقية وتحقيق الأمن في افريقيا.

ثالثا: موقف ليبيا من قضية الطوارق.

1–**مساندة ليبيا للانفصاليين الطوارق:** إذ شرع الطرف الليبي رسميا في تدعيم اللاجئين النيجريين عسكريا في اطار "الجيش الاسلامي" تحت شعار دعم أبناء الأمة العربية المضطهدين في كل من مالي والنيجر. كما قام الرئيس الليبي بفتح معسكرات لتدريب المقاتلين في عام **1980**، وقد كانت التدريبات العسكرية تحت الاشراف المباشر للعقيد القذافي ووفقا لأفكاره وطروحاته النظرية الثورية. [2]كما قام القذافي بإرسالهم للتمرن على الحرب في لبنان، ليشاركوا في الحرب التشاديين باعتبار أن أمن تشاد يؤثر تأثيرا حقيقيا على الدول المجاورة، انطلاقا من الواقع المتمثل في كون أجزاء كبيرة من الأراضي الليبية المتاخمة لحدود التشاد قد تتعر للغزو الاستعماري. كما أن شمال تشاد يتمثل عمقا تاريخيا للحرب في افريقيا[3]. وفي عام **1987**، ثم عقد المؤتمر الثاني بإحدى المد ن الليبية لتدارس شؤون الحركة السرية للأزواد. وتم الاتفاق على اعادة تنظيم صفوف الحركة للإسراع بتفجير الحركة المسلحة بشمال مالي، مما ادى إلى تشكيل أولى الخلايا السرية للحركة في مدن، كيدال – غاو– توميكتو.[4]

2– **الأهداف الليبية من دعم الطوارق.**

قدم الرئيس القذافي للطوارق مجموعة من الوعود تصب مجملها في تحقيق حلمهم الذي يراودهم منذ عدة عقود، وهو مدهم بيد العون لتأسيس الدولة الطارقية التي يمتد اقليمها على كل الصحراء مغتنما بذلك وضعية الشباب المزرية في دول الساحل، الذين دفعتهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية الى

---

[1] خالد حنفي علي، "**الإقليمية الجديدة في إفريقيا (أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء)**، السياسة الدولية، العدد 144، أفريل2001، ص188.

[2] السعيد ملاح، **تأثير مشكلة الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي**، مرجع سابق، ص 29.

[3] لوهاب حدرباش، " **موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق ص 144.

[4] أحمد شنة، " **العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات الجزائرية** "، مرجع سابق، ص 65.

مغادرة شمال الساحل باتجاه ليبيا بحثا عن العمل أو خصيصا للانضمام الى الفيلق الاسلامي الذي يتزعمه.

كما استخدم القذافي دعمه للطوارق كتعويض ليأسه من الجري وراء الحصول على تزكية قيادة منظمة الوحدة الافريقية، وتشكيل ما يمكن تسميته بالاتحاد الليبي الترقي وهذا ما اعلن عنه صراحة بمقاطعة توميكتو، في أفريل **2005**. أمام أعيان وشيوخ القبائل الطارقية، كما صرح في خطاب له بمقاطعة أغادير شمال النيجر بأن ليبيا هي دولة الطوارق التي تعتبر قاعدتهم وسندهم.[1]

بحيث يؤكد القذافي من جهته أن فكرة ربط طوارق دول الساحل فيما بينهم تهدف الى إنشاء حركة ثورية لهم تسعى إلى:

– تحسين الرأي العام العالمي بوضعية الشعب الطارقي المضطهد في مالي والنيجر.

– فرض الهوية السياسية والثقافية للطوارق، وحقهم في الدفاع والتعبير عن خصوصيتهم الاجتماعية والثقافية، وهذا في اطار الاستقلالية الداخلية.

– انشاء دولة مستقلة تشمل جميع الشعب الطارقي المسمى الأزواد.[2]

رابعا: تداعيات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي.

نتيجة للحراك الذي شهدته معظم الدول العربية مع مطلع عام **2011**، والتي تتمثل في خروج الجماهير الى الشارع، مطالبة بالحرية والديمقراطية، اندلعت الاحتجاجات في ليبيا. حيث استعمل الشباب مواقع التواصل الاجتماعي مثل (twitter–facebook) لتنظيم دعواهم للاحتجاج ضد الحكومة وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات والاحتجاجات السلمية الى مواجهات عسكرية مباشرة بين الرئيس الليبي ومعارضيه.لتتدخل أطراف خارجية محاولة لوضع حد للجرائم التي ترتكب، وبالفعل تم تدخل حلف الناتو وثم إسقاط نظام معمر القذافي، أدخلت ليبيا في مرحلة جديدة انتقالية، تحمل الكثير من التحديات لبناء دولة ديمقراطية التي قامت على أساسها الانتفاضة.

---

[1] سامر رياض، **في آخر خرجة إستفزازية (القذافي يتهم الجزائر بإفشال إمدادة في الساحل)**.يومية الخبر، العدد 6128 ليوم 26سبتمبر 2011، ص02.

[2] لوهاب حدرباش، " **موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 112.

حيث من أبرز تداعيات الثورة الليبية على الجوار الافريقي، عودة المقاتلين الطوارق الى شمال مالي الأمر الذي ساهم في تأجيج الصراع المسلح بين الحكومة الوطنية لتحرير أزواد، والذي ارتفعت مطالبها من حكم ذاتي الى انفصال عن دولة مالي، بل إن ثمة فرصة للطوارق في ظل أوضاع هشاشة الدول في شمال افريقيا للتعبير عن أنفسهم ككيان مستقل على بقعة حدودية بين شمال وغرب افريقيا.[1]

كما أخلط الملف الليبي حسابات دول الساحل الافريقي، التي تحاول تنسيق مواقفها إزاء ملفي مكافحة الارهاب والتنمية، بعيدا عما تسيمه "التدخل الأجنبي" كما اعادت اشكالية السلاح الليبي كثيرا من الخطط الى نقطة الصفر. وتراجعت أولويات أخرى الى أسفل الترتيب، مثل ملف تجريم دفع الفدية والبحث عن منافذ لمشاريع تنموية يشترك فيها القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي.[2]

كما حذر الدكتور والمحلل السياسي محند برقوق من الوضع في ليبيا وتداعياتها على منطقة الساحل الافريقي معتبرا أن قربها من الساحل وصعف ادارتها الامنية بالإضافة الى انتشار السلاح سيضاعف احتمال امتداد العنف الارهابي من الساحل الى بعض الدول الافريقية، وأوضح المختص والمحلل السياسي محند برقوق، أنه في الحالة الليبية لأول مرة في التاريخ نرى حركة متمردة عسكرية تدعم عسكريا من طرف كتلة أمنية لدول حلف الشمال الأطلسي حيث اتخذت ذريعة حماية المدنيين في البداية، ثم باسم القرار الاممي **73-19** قبل أن يعلن صراحة أن الهدف هو الإطاحة بمعمر القذافي.[3]

على هذا يأخذ موضوع تأمين الحدود أهم الأوليات الآن، بغرض السيطرة على بعض المنافذ الحيوية في مناطق الساحل الافريقي، التي تعبر مناطق اتصال مهمة بين الجماعات الارهابية في الصحراء الكبرى والجزائر.

---

[1] خالد حنفي على، سيناريو"برقة" الكيانات المستقلية على الحدود العربية الإفريقية، ص3، تم تصفح الموقع يوم 31ماي 2013، على الساعة **10:33** ا/http://www,siyassa.org.eg/news content/2/105/2246

[2] الخبر الجزائرية، السلاح الليبي يخلط أوراق دبلوماسية الساحل ويمكن القاعدة من وسائل التصعيد، تم تصفح الموقع يوم 12ملي 2013 على الساعة 11:28.

http://essahara.net/8975uiki/5html

[3] مجيد ذبيح، الدكتور محندبرقوق(انتشار الأسلحة بليبيا سيضاعف امتداد العنف الإرهابي بالساحل)، ص1. تم تصفح الموقع يوم22أفريل 2013 على الساعة 10:03.

http://Sawt-alahram.net/oldsid/modules.php ?name= News&File= article&sid=24557

حيث تشكل الخروقات على الحدود بين ليبيا والجزائر وتونس وكذلك في الجنوب قلقا كبيرا لهذه الدول، وقد أظهرت الاجتماعات المتكررة بين وزراء داخلية ليبيا والجزائر وتونس، والقمة التي جمعت رؤساء حكومة الدول السابقة الذكر. وانعقدت في مدينة " غدامس " القريبة من الحدود الليبية التونسية والجزائرية في يناير **2012**، شعورا بخطورة النشاطات الخارجة عن القانون والمتمثلة في تهريب الاسلحة والمخدرات والسلع الغذائية والوقود المدعوم، والتي تشكل تهديدا كبيرا لإستقرار البلاد وهدرا لمواردها المالية.[1]

خامسا: موقف الجزائر من الأزمة الليبية.

تعتبر الأزمة الليبية من بين أكثر الأزمات والقضايا تعقيدا التي واجهتها الجزائر بفعل تعقيداتها السياسية والإقليمية، ودخول أطراف أجنبية ودولية على الخط المباشر للأزمة، وبروز مطامح إقتصادية أجنبية تستهدف ثروات المنطقة. اضافة الى الحسابات الاستراتيجية المرتبطة بالمستقبل.

حيث ركّزت الجزائر منذ بداية الأزمة في 17 فيفري2011 على مسألة منع تهريب ووصول السلاح الى القاعدة في المغرب الإسلامي، على حساب جوانب سياسية واستراتيجية. لها تأثير على الجزائر إقليميا. فمع بداية الثورة على نظام القذافي، كان موقف الجزائر متمسكة بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفضت تدخل قوات حلف الناتووقصفه للمنشآت المدنية والعسكرية في ليبيا، كما رفضت الدخول في أي إتصالات مع الثوار، ومع الهيئة السياسية الممثلة لهم.[2]

لقد نادت الجزائر بالحل السلمي وانتقدت التدخل وساندت المبادرة الإفريقية القائمة على وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية.

يمكن تفسير موقف الجزائر لعدّة عوامل منها:

- معارضة التدخل العسكري مهما كانت الذريعة.
- وفق فكرة العدوى والإنتشار، فإن دعم دفع الأطراف الليبية ضد الرئيس القذافي، يقمحها مباشرة في الصراع ويعرّض إقليمها لمخاطر أمنية.

---

[1] السنوسي بسيكري، **ليبيا(التحديات الأمنية وإنعكاساتها على العملية السياسية)**مركز الجزيرة للدراسات، 5ماي 2013، ص4.

[2] عثمان لحياني، "مواقف الجزائر من الأزمة الليبية منذ فيفري، **جريدة الخبر اليومية**، العدد 262955 ليوم 23أوت 2011، ص 2.

- الإهتمام بالوضع الداخلي، إذ لم تكن الجزائر بمنأى عن موجة الإحتجاجات التي شهدها العالم العربي الإسلامي.[1]

لقد أجمع دبلوماسيون غربيون على أن موقف الجزائر تجاه الأزمة الليبية نابع من إحترام السلطات الجزائرية للشرعية الدولية ونبذها للمواقف والقرارات الفردية والطرح أحادي البعد، وأن موقفها لا يتعارض مع الإجماع الدولي الممثل في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الى جانب الإتحاد الإفريقي.[2]

كما استوعبت الجزائر حجم المعضلة الأمنية التي تنتظرها من هذه الأزمة، وبالتالي شرعت في مساعي أمنية حثيثة، وتجنيد أكبر على الحدود، كما باشرت في حملة تحسيس واسعة لتوعية سكان الجنوب وبالأخص الطوارق، كما قامت الجزائر بعدُة لقاءات وزيارات إقليمية ودولية لتدارك الوضع.

---

[1] عبد النور بن عنتر، **الأزمة الليبية (غياب جماعي وخلافات ثالثية)**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6، 2011، ص8.

[2] سالي إبراهيم، موقف الجزائر من الأزمة الليبية نابع من إحترامها للشرعية الدولية، ص1، تم تصفح الموقع يوم 11ماي 2013 على الساعة 13:09

http://www.djazairess.com/elayam/108729

المبحث الثاني: المـــقاربات الدولـــية في منطقة الساحل

إن تغير معالم النظام الدولي بعد فترة الحرب الباردة، قاد بدوره الى تغير توجهات السياسة الخارجية للدول الكبرى، لذلك سندرس في هذا المبحث أهم المقاربات الدولية في القارة الإفريقية على اعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي جزء من هذه القارة، انطلاقا من المقاربة الثقافية الفرنسية، وذلك راجع بالأساس إلى قِدم العلاقات الفرنسية الإفريقية، والتي ترجع إلى فترة الاستعمار الفرنسي للدول القارة، ومع انتهاء هذه فترة، استمرت هذه الارتباطات في شكل اتفاقيات وقواعد عسكرية ومشاريع على أساس لحفظ السلام بالقارة، كما أن فرنسا هي الدولة الاوروبية الاولى من حيث قوة نفوذها وتحركها في الساحة الإفريقية، باستخدامها الأداة الثقافية من خلال غرسها للقيم والثقافة واللغة الفرنسية، أين أصبحت اللغة الرسمية في بعض الدول الإفريقية، كما نتطرق إلى المقاربة الأمريكية أين صورت اهتمامها بالساحل الإفريقي من منظور أمني والذي ترجمته من خلال سلسلة من البرامج والمساعدات العسكرية عبر ثلاث مبادرات والمتمثلة في مبادرة بان الساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل والمبادرة الإفريقية بصفة عامة،المتمثلة في أفريكوم وأخيرا المقاربة الاقتصادية الصينية التي تنافس نظيرتها الأمريكية في المنطقة، باعتمادها على علاقات دبلوماسية ودية مع القارة الإفريقية، وهو ما جعلها تتبنى إستراتجيتها الأمنية الطاقوية.

المطلب الأول

المقاربة الثقافية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي.

يعتبر التواجد الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي قديم مقارنة بالتواجد الأمريكي حيث تعكس الأهمية الجيواستراتيجية لهذه المنطقة رؤى لمصالح سياسيات قديمة لفرنسا عبر عدة مشاريع اقتصادية، إلا أن هذه الأخيرة تغيرت مع بداية الستينات أين أخذت دول الساحل استقلالها، فتحولت السياسة الفرنسية نحو المشاريع العسكرية كونها أكثر ارتباطا مع الدول الإفريقية.

كل هذا من خلال الإبقاء على التواجد الفرنسي في بعض الدول الإفريقية في إطار معاهدات عسكرية ثنائية تحمل في معظمها الطابع السري تحت عنوان تواجد عسكري فرنسي تعاوني، وكانت بدايات أغلب تلك الإتفاقيات ما بين **1960-1961** أي مباشرة عقب حصول دول إفريقيا الفرنكوفونية على استقلالها، في شكل معاهدات تعاون ودفاع مشترك خاصة مع دول إفريقيا الوسطى.[1]

يمكن رصد محاور التعامل **الفرنسي –الإفريقي** في فترة الستينات في النقاط التالية:

- اللقاءات والمراكز الثقافية الفرنسية لتكريس القيم الفرنسية.
- الحضور الفرنسي الدبلوماسي في إفريقيا.
- التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا.[2]

نتيجة للتغييرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة بالزعامة الدولية تبع هذا الخوف من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القارة الإفريقية، وبالتالي فقدان فرنسا لمكانتها التقليدية في القارة.

لمجابهة هذه المستجدات حاولت فرنسا أن تعتمد على استراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية. فمن ناحية المصالح الإقتصادية فتتمثل في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية. ومن ناحية المصالح الاستراتيجية فتتمثل في الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة الإفريقية لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية، والسيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية.

أما من ناحية المصالح السياسية والدبلوماسية فتتمثل في الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية والإستفادة من العلاقات القوية بين فرنسا والدول الإفريقية في ضمان المساندة الدبلوماسية الإفريقية لفرنسا

---

[1] أحمد طالب أبصير ، "**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**".مرجع سابق، ص 148.

[2] أعمر عمورة، "**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**"، مرجع سابق، ص96.

في منظمة الأمم المتحدة، ما يسمح لها بالإحتفاظ بمكانتها بصفتها دولة كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.[1]

كما بدأت فرنسا تنزع إلى نمط دبلوماسية القمة كبديل للدبلوماسية الثنائية في تعاملها مع القضايا الإفريقية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك رعايتها للقمة الفرنسية العشرين والتي انعقدت بباريس في نوفمبر **1996**، بحيث حققت هذه القمة نجاحا مشهودا للدبلوماسية الفرنسية، إذ استطاعت فرنسا من خلال هذه القمة حشد كل رؤساء الدول الإفريقية المنتمين لمنظمة الوحدة الإفريقية السابقة، باستثناء رؤساء كل من السودان وليبيا والصومال والجزائر لتدارس القضايا الإفريقية التي لم تحظ بذات الإهتمام من قبل، والتي كان في مقدمتها قضية الأمن في إفريقيا وما يرتبط بها من عمليات حفظ السلام في القارة ودور المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن فيها.[2]

من المعروف أن السياسة الفرنسية الحالية بشقيها السياسي والإقتصادي تنبع من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام **1997**، وعُرف بمشروع إفريقيا ومن أهم ملامحه:

– تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية الفرنسية.

– دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقيا.

– إعداد نخب سياسية واعية من الشباب وتثقيفهم وتدريبهم سياسيا وحزبيا لكي تكون القيادات السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.

– دعم برامج التنمية والإصلاح الإقتصادي مع التركيز على الدول التي تتلك بنية أساسية معقولة.

– إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا بحيث يضم الخبراء والمستشارين أكثر مما يضم وحداته كاملة.[3]

---

[1] جلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، **السياسة الدولية**، العدد 145، يوليو 2001، ص2.

[2] ريمة كاية، " **العلاقات الأمريكية . الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**"، مرجع سابق، ص 165.

[3] جلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص 3.

كما يعود اهتمام فرنسا بمنطقة الساحل إلى بداية الخمسينات من القرن الماضي وهذه الإعتبارات استراتيجية وأخرى اقتصادية من أجل المحافظة كل ارتباطها بإفريقيا.

1. المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية: organisation commune des Régions saharienne.

بحيث سعت فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى فصل الصحراء عن الدول التي تنتمي إليها، وذلك بسبب الأبعاد الجديدة التي اتخذتها العلاقات الدولية وخوفها من خروج تلك الأقاليم الغنية بالموارد الطاقوية من قبضتها. وهذا على إثر تطور حركة التحرر التي عرفتها دول العالم الثالث. [1] عبر مشروع تشكيل كيان سياسي يدعي بالمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، وذلك بتوحيد الاقاليم الصحراوية المقسمة بين ثلاث إدارات فرنسية والمتمثلة في كل من إدارة الجزائر، وإدارة إفريقيا الغربية الفرنسية، وإدارة إفريقيا الإستوائية الفرنسية[2].

فحسب مؤيدي هذا المشروع ثمة دوافع وراء السعي نحو إنشاء المنظمة تتمثل في:

أ. **الدافع الإقتصادي:** إذ يعتبر اكتشاف البترول الدافع الرئيسي لتوحيد الأقاليم الصحراوية بحيث تسهل عملية استغلال الثروات الباطنية بالنسبة لفرنسا، ويشجع الشركات الخاصة على استثمار رؤوس أموالها هناك.

ب. **الدافع السياسي:** رفض أنصار هذا المشروع استغلال الصحراء سواء من قبل الشعوب المحيطة بها من الشمال والجنوب، أوشركات أخرى غير فرنسية.

ج. **الدافع الإنساني:** عن طريق العمل على إيصال الحضارة والرقي إلى سكان أقاليم الصحراء حسب بعض السياسيين الفرنسيين.[3]

---

[1] لوهاب حدرباش، " **موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 122.

[2] Piere Boily , « L'organition commune Des Régions Saharienne OCRS , une tentative avorté ;In nomades et commandants,paris,kerthala,1993 ,p 210.

[3] Piere Boily , « L'organition commune Des Régions Saharienne OCRS.op.cit .pp.219.222-

إلا أن هذا المشروع لم يلق التأييد المستحق بسبب الإنتقادات المختلفة التي واجهته سواء من فرنسا أومن مستعمراتها.

2. **المساعدات من أجل التنمية:** استحدثت فرنسا جهازا يدعى بالوكالة الفرنسية للتنمية مهمتها مرافقة الدول الإفريقية لتحقيق التطور والتخلص من أوضاعها المزرية، وذلك بتقديم مساعدات مالية والقيام بالدراسات اللازمة، ولتحقيق ما سبق خصصت الوكالة للقارة ما يقارب **60%** من إمكانياتها، لجعل دول صحراء إفريقيا تتمتع بالأفضلية فحسب رئيس مجلس الوكالة "**بييرأندري وليتزر**" **Pierre Andre wiltzer هو"تأخرها في الإقلاع سواء على مستوى النموالإقتصادي أومستوى معيشة السكان".**[1]

كما تعمد فرنسا في إطار استراتيجيتها في إفريقيا على ربط علاقات اقتصادية بالمنظمات الإقليمية التي تشجعها مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWS والإتحاد الجمركي لدول وسط إفريقيا UDEA.

3. السياسة الأمنية الفرنسية: بلغ عدد القواعد العسكرية في إفريقيا سنة **1960**حوالي **100**قاعدة ، إلا أنه تقلص عددها اليوم ليصبح خمس قواعد متمثلة في:

- **قاعدة جيبوتي:** أكبر وأهم قاعدة نظرا لموقعها الاستراتيجي، إذ تسمح لفرنسا بممارسة قدر كبير من التأثير العسكري في الشرق الأوسط، ليتمركز فيها أكثر من **2900**جندي، كما تتمركز فيها **3** سفن إنزال بإمكانها حمل العديد من القطع الحربية بها ساريتين من الدبابات وأكثر من 26 مركبة مدرعة للإستطلاع وستة مدافع من عيار 155مم وسرب 10طائرات نقل وطائرتي بحث وإنقاذ من نوع هيليكوبتر .[2]
- **قاعدة داكار** : هذه القاعدة موجودة في السنغال غرب إفريقيا تشتمل على كتيبتي مشاة في كل واحدة أكثر من 170جندي وبها أكثر من 14 مركبة مدرعة وطائرة هجوم وطائرة نقل وطائرة هيليكوبتر.
- **قاعدة ليبرفيل (الغابون):**تضم أكثر من 800جندي و4 مركبات مدرعة و14 طائرة هيليوكبتر .

---

[1]– سلوى روابحية، التهديد لا يأتي من فرنسا وإنما من الجنوب، **يومية الشعب**، العدد 15050، ليوم 2 ديسمبر2009، ص2

[2] مقال بدون مؤلف، ساركوزي يؤكد القطيعة مع سياسة فرنسا الإفريقية، ص1. تم تصفح الموقع يوم 22ماي2013، على الساعة 22:37 http:// www . ELAPH.com /ELAPH.WEB/ TEMPLATES/POLITICS.NEWS. ASPX

- **قاعدة البوربون بالكوت ديفوار** :بها كتيبة مشاة البحرية مجهزة بـ 18مركبة مدرعة وعدة طائرات هيليوكبتر.
- **قاعدة نجامينا بالتشاد**:تحتوي على كتيبتي مشاة مشكلتين من 900جندي وعدد من المركبات المدرعة إضافة الى 3 طائرات متعددة المهام وطائرتي استطلاع وطائرتي نقل و3هيلوكبتر.[1]

بالنسبة للتواجد العسكري الفرنسي في دول الساحل الإفريقي فإننا نلمسه على مستوى دولة التشاد هذا البلد الذي يعد محورا للاستراتيجية الأمنية الفرنسية في المنطقة ووتعمل فرنسا من خلال تواجدها العسكري في المنطقة الى حماية اللاجئين على مستوى الحدود التشادية السودانية وإفريقيا الوسطى .[2]

بالإضافة الى النيجر الجبهة الأخرى للتواجد الفرنسي في منطقة الساحل نتيجة الأزمة الإقتصادية الحادة التي عانت منها في التسعينات، فإن الاهداف الرسمية لمحاور استراتجيتها الخارجية كانت تهدف نحوتطبيق سياسة براغماتية تؤّمن له المعونات الاقتصادية والاستثمارات الاجنبية.[3]

يعد ظهور الولايات المتحدة والصين كمنافسين حقيقيين حول مناطق النفوذ التي كانت حكرا على فرنسا التي تخشى على مكانتها في منطقة الساحل الإفريقي .

فالتفوق الاقتصادي الصيني خاصة في مجال الأشغال الكبرى، دفع بفرنسا الى تطوير استراتيجية الذكاء الاقتصادي من خلال الإجراءات التالية :

- عملية المفاضلة القطاعية.

- الرهان الاستراتيجي على قطاع الأشغال العمومية.

- تدارك الأخطاء وتجنبها في المستقبل .[4]

---

[1] أحمد طالب أبصير ، " **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 189.

[2] رضا شوادرة، "**إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 186.

[3] Ibrahim Mayaki , les condition de definition et de miseen œuvre d'une politique étrangére dans un PMA , l'exemple négérien ;le 15mai 2013 a 22 : 45h www.cremoc.org/articles af NIGER..doc

[4] – رضا شوادرة، "**إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 187

لهذا تبنت فرنسا مقاربة أمن إنساني ذوأبعاد ثقافية وهذه بالإعتماد على المنظمة الفرنكفونية، وإقتصادي لدول غرب إفريقيا وعسكري عن طريق القواعد العسكرية المنتشرة في غرب إفريقيا، وذلك في شكل مداخل أمنية لمواجهة التهديدات الأمنية المحدقة بدول الساحل .[1] ففرنسا غير مستعدة للتخلي عن مناطق نفوذها لصالح القوى الدولية والإقليمية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والصين وهذا ما رأيناه في تدخلها العسكري في مالي في شهر جانفي 2013 .

فرغم تصريح رئيس الحكومة الفرنسي بأن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

. إيقاف زحف الجماعات الإرهابية نحو الجنوب .

. الحفاظ على وجود الدولة المالية ووحدتها .

. التحظير لنشر قوات تدخل إفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.[2]

إلا أن الهدف الأساسي للتدخل في مالي يبقى من أجل حماية المصالح الفرنسية الإقتصادية والإستراتيجية في دول الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني

المقاربة الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل

أولا: التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية .

رغم المستجدات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة إلا أن الاهتمام بإفريقيا لم يكن من اولويات السياسات الواسعة للدول الكبرى، فقد كانت افريقيا مهمشة من جميع الميادين، إلُا انه بعد احداث 11 سبتمبر **2001** أصبحت هذه المنطقة تثير اهتمام جميع الفواعل الدولية خاصة الولايات المتحدة الامريكية التي

---

[1]– أعمر عمورة، "**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**"، مرجع سابق، ص 68.

[2]– عادل عارف، الأزمة السياسية في مالي والتدخل العسكري الفرنسي، ص2. تم تصفح الموقع يوم 27 ماي 2013، على الساعة 11:09.www.alrai.com/article/576557.htm

اصبحت تتحرك بعد تلك الاحداث باسم مكافحة الارهاب على اعتبار ان هذا الأخير يعد العدو الجديد لأمنها القومي.

فنهاية الحرب الباردة، قد حكمت على الفكر الاستراتيجي الامريكي بإعادة بناء منظومته الفكرية ومراجعة أولوياته واتجاهاته العملية بالنظر إلى التحولات الجيوسياسية النوعية التي غيرت خارطة العلاقات الدولية.[1]

تَعتبر الولايات المتحدة أن الدول الفاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية، وإن كانت الخصائص الأساسية الدولة الفاشلة، أو الفشل الدولة تبدو من خلال:

- فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكم.
- فقدان الحكم في الدولة لشرعيته.
- عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي.
- الإنهيار الإقتصادي.[2]

فبإعتبار دول الساحل الإفريقي تتضمن هذه الخصائص هذا ما يجعلها محل اهتمام الولايات المتحدة خاصة ما ينتج عن فشل الدولة من الإنتشار لجميع أنواع الجرائم بما فيها الإرهاب.

فالمتطلع على وثيقتي استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي**2002** و**2006** وكذلك على خطابات البيت الأبيض الأمريكي بعد أحداث **11 سبتمبر 2001**، سيجد أن الإرهاب قد أصبح العدو الاستراتيجي الأول لأمريكا بعد أن كان الإتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة، وأنه إن كانت استراتيجية الردع قد تناسبت مع الخطر الشيوعي، فإن محاربة الإرهاب تستوجب استراتيجية أكثر صرامة وفعالية باستخدام كل الوسائل الممكنة حتى العسكرية منها للقضاء عليه.[3]

كما جاء على لسان الجنرال جيمس جونس"**James Jones** " قائد القوات الأمريكية في أوربا EUCOMحيث صرح بأن الولايات المتحد الأمريكية لا تريد أن تبقى بعيدا عما يحدث في إفريقيا، وأنه

---

[1] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الإستراتيجية**، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004.ص3.

[2] Yahia H.zoubir, « la politique étrangére américaine au maghreb ; constances et adaptation », journal d'édute des relation Internationales au moyen orient,vol1,no1juillet 2006 ,p125.

[3] أسماء رسولي، "**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، " مرجع سابق، ص65.

لم يعد بمقدور القوات الأمريكية أن تظل تراقب الأوضاع الإفريقية على البحر،لذلك لابد من أن يكون هناك تواجد أمريكي على الأرض الإفريقية، خاصة في دول شمال إفريقيا وجنوب الصحراء التي أصبحت مأوى للجريمة وتجارة الأسلحة بالإضافة إلى تواجد الجماعات الموالية لتنظيم القاعدة على حد تعبيره، وأن دول هذه المناطق لا تستطيع فرض سيطرتها على تلك المناطق لمجابهة هذه المشاكل.[1]

لذلك فالولايات المتحدة تسعى إلى تمرير سياسة خارجية بمقاربة ليست عسكرية مغايرة لما حدث في العراق وأفغانستان، خاصة أن ما يحدث في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالتهديد الأمني علي المستوى كالذي شهده العراق.

لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية لوضع أوتبني برامج دعم عسكرية موجهة نحوإفريقيا في شكل استراتيجية عسكرية أمنية شاملة، مبنية على البرامج العسكرية التالية:

أ- **برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي** International Melitary Education training

ب- **برنامج التدريب العسكري التبادلي المشترك** .Joient Combined exchange Training

ت- **البرنامج العسكري الإفريقي للمبادرة والإستجابة السريعة African Crisis Response Initiative.**

ث- **البرنامج العسكري التدريبي لمساعدة إفريقيا لحالة الطوارئ. African Contingency Operation Training Assistanse**[2]

ثانيا: المجالات الأمريكية المعتمدة لتحقيق أهدافها في إفريقيا:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها في إفريقيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تعمل على تحقيقها بمختلف الوسائل المتاحة سواء السياسية، الاقتصادية أوالأمنية، ولهذا عملت على التواجد في كل الأقاليم المشكلة لبؤر التوتر على المستوى العالمي ومنها إفريقيا التي تعرف تهديدات اللاتماثلية متزايدة.

- **في المجال الإقتصادي:** كان أول اهتمام للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا من هذا الجانب ما بين سنتي 1992-1993 مع Raman broun، سكرتير الدولة في التجارة والذي زار خمسة دول إفريقية

---

[1] عاصم فاتح الرحمان أحمد الحاج، أهداف الوجود الأمريكي العسكري في القارة الإفريقية، ص3.تم تصفح الموقع يوم 25 ماي 2013.على الساعة 09:35.

www.Sudainide.com/?tmpl=component&print=1&option=com_content&id=12323

[2] أحمد طالب أبصير، "**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص ص 144.145.

هي: ساحل العاج، غانا، أنغولا، كينيا وبوتسوانا، واتقى بمسؤولين حكوميين وخواص لحوالي 40 دولة إفريقية، ومن خلال هذا اللقاء تم إنشاء مجلس التعاون الإفريقي **Corporate Council of frica** .[1] كما أن استراتيجيات إقتصادية أخرى تتمثل في دعم التجارة والاستثمار، حيث أقرت لجنة الإعتمادات بمجلس النواب الأمريكي تشريعا يعطي حرية الدخول بدون جمارك للمزيد من منتجات دول إفريقيا إلى أسواق الولايات المتحدة وذلك سنة **1998**، أما في سنة **1999** وافق رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك أثناء المؤتمر الأمريكي بواشنطن على اسقاط **70** مليار دولار ديون مستحقة على الدول الإفريقية.[2]

لذلك فالتوجه الامريكي للتواجد في دول الساحل والصحراء يهدف بالأساس إلى استنفاذ المخزون النفطي خاصة في ليبيا والجزائر ونيجيريا.

- **المجال السياسي:** حيث رفعت ادارة الرئيس كلينتون شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها الجديدة اتجاه القارة الافريقية وفد جاء هذا واضحا في تسريح وزير الخارجية الأمريكي **وارن كريستوفر woren christopher** يوم 21 ماي **1993**، حيث صرح بأن ادارة كلينتون ستقدم دعما واضح وكبيرا للحركة من اجل الحرية والديمقراطية واقتصاد السوق ويضيف أيضا انه في ضل هذه العلاقة الجديدة يوجد التزام غير مسبوق بالديمقراطية وحقوق الانسان التي تمثل دعائم السياسة الخارجية الامريكية اتجاه افريقيا.[3] كما تشكل المساعدات خاصة منها الثنائية كوسيلة تلجأ إليها الدول الصناعية لترسيخ التبعية الاقتصادية بتقديم معونة مقابل شروط سياسية.
- **المجال الامني:** عملت الويات المتحدة الامريكية على تشكيل قوة تدخل افريقية لمواجهة الازمات تتولى الولايات المتحدة الامريكية مهمة التدريب وتوفير المعدات اللازمة للاتصال وتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول الافريقية وتعتبر مالي أول الدول التي استجابت لهذه المبادرة التي تهدف إلى وضع حد للانقلابات العسكرية المساهمة في حصر الإرهاب الاسلاموي الذي ما لبث أن عرف انتشار في شمال

---

[1] رضا شوادرة، "**إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 156.

[2] شلبي مغاوي، الصراع الرمادي على القارة السوداء، ص 1. تم تصفح الموقع يوم 25 ماي 2013على الساعة 09:45 http://www.islamoline.net/sevlet/satellite

[3] أسماء رسولي، "**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، " مرجع سابق، ص ص 74. 75.

وغرب القارة الافريقية[1]، كما عملت الولايات المتحدة الامريكية على حماية مصالحها الاقتصادية بحيث ركزت على ان تكون مبادرات في هذا المجال محورها افريقيا، اما القيادة والتوجيه فهي امريكية وهذا راجع الى عدم كفاءة وهشاشة اجهزة الامن للدول الافريقية.

ثالثا: المبادرات العسكرية الأمنية في الساحل الإفريقي.

بنت الولايات المتحد الأمريكية سياستها مؤخرا في الساحل على أساس مجموعة من المبادرات والمشاريع التي رأت فيها وسيلة لمحاربة التهديدات خاصة الإرهاب في المنطقة.

1- **مبادرة عبر الساحل:** Pan Sahel Initiativeهي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، تشاد، النيجر وموريتانيا، وحسب العقيد في الجيش الأمريكي victor nilson المسئول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختصة في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي حيث قال:"**مبادرة بان ساحل هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب، وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا قد تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي، وخاصة بين الجزائر ومالي والنيجر وتشاد.**"[2]

لقد جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة بـ"**بان الساحل**" لتقوية دول الساحل الفاشلة والأفقر على مستوى العالم، المبادرة التي ارتأت الولايات المتحدة بأنها ضرورية خاصة بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال بقيادة "**عبد الرزاق بارا**" باختطاف 31سائحا أوربيا في الصحراء كانوا هربوا من الجزائر إلى مالي، وقد أطلق البارا صراحهم مقابل 5ملايين يورودفعتها له الحكومة الألمانية في مطلع عام 2004.[3]

في سنة 2005 قامت الولايات المتحدة بتوسيع هذه المبادرة لتشمل دولا أخرى مثل الجزائر وتونس ونيجيريا تحت اسم مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي. وتم فيها تخصيص مبالغ ضخمة لإجراء تدريبات عسكرية لقوات تلك الدول وإمدادها بالأسلحة والمعدات اللازمة .[4]

---

[1] الشيماء علي عبد العزيز، **أهداف جولة كلنتون في إفريقيا**، العدد 133، جويلية 1998، ص 194,

[2] أسماء رسولي، "**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، " مرجع سابق، ص131.

[3] the global war on terrorism, capacity African's dilemme, Robert G Berschinski, p24, le 17 building,humanitarianism, and the future of US szcurity politicy in Africa", novembre 2007, 12:43 mai 2013 a mil/pfffiles/pub827.pdf .army. http://www.strategistudiesinstitute

[4] عاصم فاتح الرحمان أحمد الحاج، أهداف الوجود الأمريكي العسكري في القارة الإفريقية، ص1.

2- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء: TSCTI

تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أنشئت سنة **2005** امتداد لمبادرة "بان الساحل" وإن كانت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء تهتم بالجانب التنموي، وبالمساعدات فهي أيضا احتفظت بالجانب العسكري.[1]

تقدر ميزانية المبادرة بـ **500** مليون دولار بمعدل **100** مليون دولار للسنة الواحدة حيث أن **40 %** من الميزانية تذهب إلى التعليم والصحة وأجهزة الراديووالمجالس "الوكالة الأمريكية لتنمية الدولية والمحلية والمراكز وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية ووزارة العدل والوكالات القانونية.[2]

فيما يخص الشق العسكري للمبادرة فإنه يتعلق بدور المدربين العسكريين من الجيش والمارينز لتدريب الفرق القليلة العدد في مجالات التخطيط والإتصال والملاحة البرية والرعاية الصحية وتدعم هذه المبادرة القيادة **الأوربية الأمريكية** والتعاون الأمني التي تخطط وتنف لهدف رسم المستقبل الامني لإفريقيا بطريقة تتلاءم والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.[3]

3ـ القيادة العسكرية الامريكية الجديدة في إفريقيا " أفريكوم AFRICOM":كان الإعلان عن قيادة "أفريكوم" من طرف الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش الإبن" والذي قال في خطابه :" **يسعدني أن أعلن اليوم قراري إنشاء قيادة قتالية موحدة تابعة لوزارة الدفاع تختص بالقارة الإفريقية وقد طلبت من وزير الدفاع أن يتبنى القيادة الأمريكية في نهاية السنة الحالية 2008**".[4]

فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية هي "القيادة الأوروبية (EUCOM) والقيادة الوسطى او المركزية (CENTCOM) وقيادة المحيط الهادي (PACOM) ارتأت هذه الأخيرة ونتيجة الإحتياجات الأمنية في إفريقيا، ضرورة أن تكون لهذه القارة قيادة خاصة بها وألحت

---

[1] أسماء رسولي، "**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، " مرجع سابق، ص 133.

[2] أعمر عمورة، "**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)**"، مرجع سابق، ص ص 126.127.

[3] Mary Jo Choate," trans- sahara counter terrorism initiative" , le 25 mai2013 a 13:33h http://www.globalisation.org/military/ops/tscti/htm

[4] رضا شوادرة، "**إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 160.

بشدة ان يكون مقرها إحدى دول الساحل الإفريقي أو شمال إفريقيا والتي تعرف بـ "أفريكومAFRICOM " [1].

من بين الاسباب الحقيقية لإنشاء هذه القاعدة العسكرية نجملها فيما يلي :

- تزايد الحاجة الأمريكية للاستحواذ على مصادر الطاقة
- محاولة تخفيف الضغط على قوات " الكينتكوم KINTCOM" و"الأيكومAICOM".
- ظهور الصين كشريك اقتصادي منافس للاستراتيجيات الاقتصادية الامريكية في إفريقيا إلى جانب النفوذ التاريخي لفرنسا في المنطقة . [2]

المطلب الثالث

المقاربة الاقتصادية الصينية

شكلت القارة الإفريقية محط صراع بين القوى الدولية الكبرى، ومسرحا لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة، والصين هي احدى هذه القوى، فرغم أن حكومة الصين لم تبد اهتماما بالغا بعلاقاتها الافريقية عل اعتبار أن غالبية المناطق الافريقية مازالت تحت الاستعمار، إلا أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت العلاقات ترتقي بين الطرفين عبر عدّة شراكات.

أنشئت الصين خلال العقود الأخيرة عشرات من جمعيات الصداقة مع الدول الإفريقية وحصرت من خلالها على دعوة كل زعماء الدول الافريقية تقريبا لزيارة بكين التي أصبح يوجد بها واحد من أكبر مراكز التمثيل الدبلوماسي الإفريقي في الخارج، وقد ترسخت العلاقات الإفريقية الصينية مع انطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي في أكتوبر من عام **2000**. وشكّل آلية فعّالة للحوار بين الطرفين.[3]وقد لعب هذا المنتدى دور مهم من خلال إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية وكذلك السماح بدخول سلع إفريقية متنوعة إلى الصين بدون رسوم جمركية.

---

[1] أسماء رسولي، "**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، " مرجع سابق، ص ص 134.135.

[2] محمد الخضر غبد الباقي، **المبادرة الأمريكية في إفريقيا إستعمار مهدف**، تم تصفح الموقع يوم 25 ماي 2013 على الساعة httpM://www.islamonline.net/servlet/ satellite ? = article A_C&id=11706208108021:55

[3] أحمد حجاج، **الصين تعيد إكتشاف إفريقيا**، السياسة الدولية، العدد163، يناير 2006، ص139.

عملت الصين على رسم سياسة إفريقية خاصة تختلف عن السياسات الغربية تجاه القارة الإفريقية، مستفيدة من مشاعر الغضب وعداء الشعوب للدول الاستعمارية السابقة، ومن أهم ما جاءت به السياسة الصينة تجاه إفريقيا نذكر:

- تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الإفريقية دون شروط أومطالب سياسية مستقرة وطويلة الأمد.
- تكثيف الزيارات المتبادلة بين قيادات الطرفين، وتشجيع التعاون الثنائي.
- مناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بقضايا السلام والتنمية في إفريقيا.
- مساندة الصين للجهود الافريقية الراغبة في المشاركة والقيام بدور أكبر في الشؤون الدولية.[1]هذه السياسة ركّز عليها الرئيس الصيني **جيانج زيمنJiang Zemin** ، في زيارته إلى إفريقيا في عام **1996**، حيث كانت هذه الزيارة بمثابة ارساء للتوجهات الصينية الجديدة حيال إفريقيا، فقد طرح" **زيمن**" عرضه الخاص بشأن علاقات بين الطرفين تكون متقدمة، ثابتة، طويلة الأمد، تتميز بالموضوعية. وقد أدّى هذا العرض إلى تهيئة مسرح العلاقات الصينية الإفريقية لمزيد من النمو، وحظي بقبول كبير لدى دول القارة الإفريقية، وهو ما تبلور في إتجاه عدد من الدول الإفريقية الى استعادة وإقامة علاقات مع الصين.[2] فتاريخيا تظهر لنا الصين أنها لم تمارس أي دور تسلطي في محيطها الجغرافي وحتى خارج حدودها وبهذه الخلفية استطاعت الصين من الولوج في العمق الاستراتيجي والتواصل بسهولة مع مختلف الدول الإفريقية التي عانت من ويلات الإستعمار.

  كما استطاع الصينيون بتركيزهم على الجانب الاقتصادي من فرض تواجدهم هناك وحيازة الثقة عن طريق المشاريع الاجتماعية وتشغيل الأيادي العاملة.[3]

---

1 محمد هلال، **الوجود الإقتصادي الصيني في إفريقيا، الفرص والتحديات** ، السياسة الدولية، العدد163، يناير 2006، ص 144.

[2] طارق الشيخ، الصين وإفريقيا والتطلع الى القرن 21، ص2 تم تصفح الموقع يوم 28ماي 2013 على الساعة 09:40
Digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=219654&eid=1097

[3] ايمن حماد، الوجود الصيني في إفريقيا.....استثمار بتهمة الإستعمارص1. تم تصفح الموقع يوم 23أفريل 2013 على الساعة 09:48.
www.alriyadh.com/2011/06/17/article642468

لأن التواجد الصيني أصبح في كل أنحاء القارة الإفريقية تقريبا، فإنه يمكن ملاحظة الدور البارز الذي أصبحت تلعبه الصين في منطقة الساحل الإفريقي من خلال إقامة عدَة شراكات قوية في مجال الاتفاقيات التجارية والتبادل التجاري، والاستثمار في مختلف الميادين.[1]فعلاقات الصين مع دول الساحل الإفريقي تدخل ضمن البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى.

إلا أن الشراكة الحقيقية للصين مع بلدان إفريقيا تمثلت في ثلاث مجالات هي:

- **المجال الأول:** هو عقد اتفاقيات تجارية مع عدَة بلدان عدَة بلدان إفريقية.
- **المجال الثاني:** هو الإستثمار، حيث بلغت استثمارات الصين حوالى 11,7 مليار دولار في 45 بلد إفريقي عام 2006، وتوزعت هذه الاستثمارات على التصنيع والمواصلات والنقل والزراعة والبيتروكيماويات والكهرباء والاتصالات والري والتعدين والسكك الحديدة وغيرها.
- **المجال الثالث:** هو أن السياسة الصينية في إفريقيا بقيت ضمن بعدها وهو الاقتصادي.[2]

بناءا على افادات مصادر الحكومة الصينية فقد انشأت الصين في إفريقيا أكثر من **600** شركة بأموال صينية في الفترة **1995. 2005**، وقد قبلت هذه الشركات بالمخاطرة والعمل في إفريقيا في حين رفضت الشركات الغربية المستثمرة الأخرى هذه المخاطرة.[3]

الشكل: التواجد الصيني في إفريقيا.

1أسماء رسولي ,مرجع سابق، ص ص 144، 147. ، "**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2013**".

2 حسين العودات، التنافس على إفريقيا، ص2. تم تصفح الموقع يوم 28 ماي 2013 على الساعة 10: 28 www.voltairenet.org/article.153691. html

3 مقال بدون مؤلف، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا (أنموذج التنافس الأمريكي . الصيني على السودان)، ص1، تم تصفح الموقع يوم 20ماي 2013 على الساعة 08:44

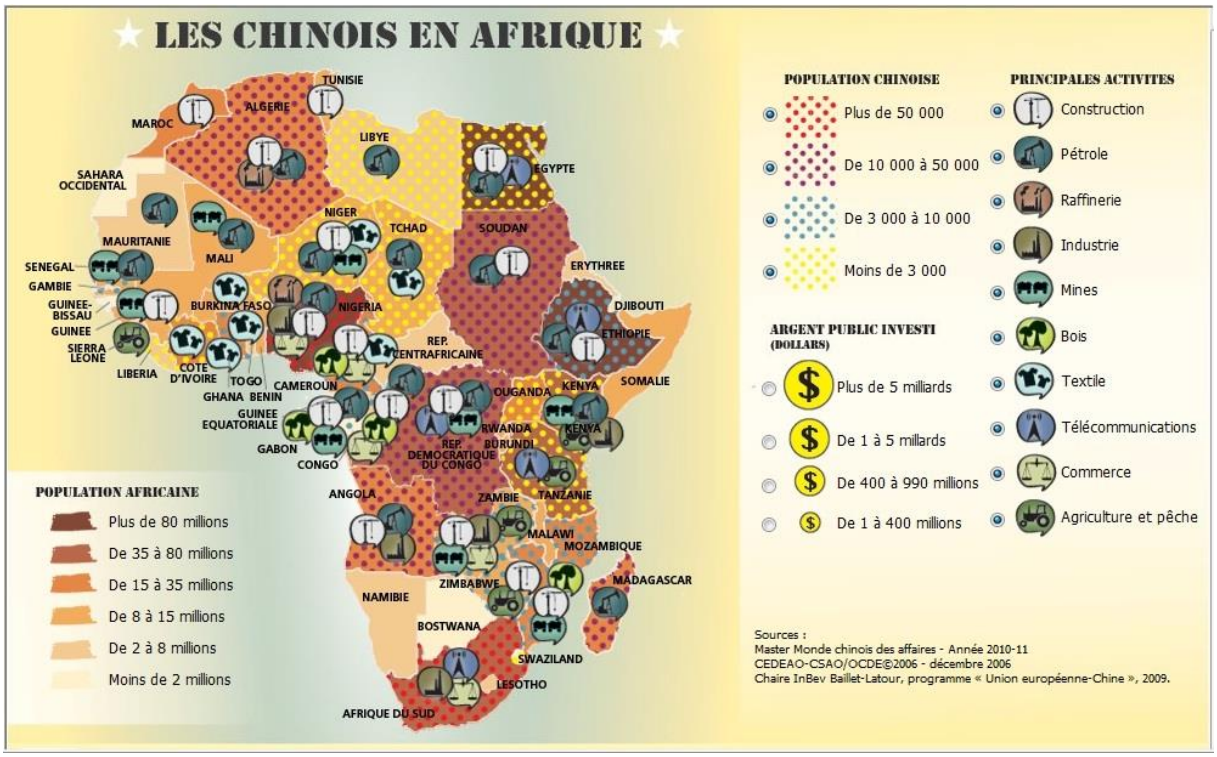

Sourse :http://natourcenter.info/portal/wpcontent/uploads/2013/04/Untitled13

فعزيمة الصين من أجل الوصول إلى الطاقات الغنية والمواد الأولية، دفعت القادة الصينيون إلى البحث عن هذه المصادر فيما وراء البحار، من أجل تلبية حاجاتها المتزايدة من هذه المواد وبالتالي الحفاظ على النمو الإقتصادي للبلاد والصعود الجيوسياسي على المستوى الإقليمي والدولي.

بهذا شكّل وضع الصين المالي والتجاري في العالم رافعة للعلاقات الثنائية بينها وبين دول القارة الإفريقية، إذ وجدت الصين ضمن هذه المعطيات أنه من ممكن لإفريقيا أن تحتل موقع الشريك الاستراتيجي في ظل إمكانية التكامل العالية لدى الطرفين.[1]

علاوة على ذلك تعرف الاستثمارات الصينية في منطقة الساحل الإفريقي نشاطا كبيرا خاصة في السودان، بالإضافة إلى الجزائر، نيجيريا، موريتانيا، النيجر، التشاد، وليبيا وتحصل شركة **سي ان بي**،

---

[1] علي حسين بكير، الدوافع والاهداف والسيناريوهات المستقبلية....التنافس الدولي في إفريقيا، ص 3. تم تصفح الموقع يوم 15 أفريل 2013على الساعة 16:35

http://www.iwffo.org/index.php?option=com_ content&view=article&id=35932&catid=6

شركة النفط الوطنية الصينية عل معظم الإستثمارات في القارة الإفريقية وتعمل في ثماني بلدان إفريقية ذات مورد نفطي كبير خاصة في السودانن حيث تمتلك هذه الشركة الحصة الكبرى في أكبر مشروعات السودان النفطية أي بنسية تقدر بحوالي **40%**.[1]

بالنسبة لنيجيريا استطاعت الصين في سنة **2006** التوقيع على عقد بيع النفط الخام بقيمة **800** مليون دولار بين شركة **بتروتشانيا** وشركة النفط الوطنية النيجرية لتزويد الصين ب **30.000** برميل من النفط الخام يوميا، وقد وافقت شركة النفط الوطنية الصينية على دفع في عام 2006 مبلغ 2.3 مليار دولار ثمن حصيلة لها في حقل نفط وغاز نيجيري، كما نجحت بكين في توقيع عقد قيمته 4 مليارات دولار على ترخيصات حفر في نيجيريا، كما اعلنت هذه الأخيرة بأن تسمح لشركة النفط الصينية بإستكشاف أربع مواقع نفطية من جهة اخرى تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بقلق وريبة إلى نفود الصين الأخد في الانتشار في ارجاء افريقيا، حيث تطورت الاهتمامات الصينية من عقائدية في الماضي الى براغماتية في الحاضر عن طريق التجارة والاستثمار والطاقة.[2]

يبدو التنافس الصيني الأمريكي في افريقيا الأصعب على الاطلاق، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط الذي يعتبر من أولوية الطرفين، ويؤثر بشكل أساسي على الأمن القومي لهما فالعوامل التي تتحكم في وتيرة هذا التنافس يتمثل في :

1- **أسعار النفط** : وتبدوالأفضلية في هذا المجال الى جانب الصين نظرا للعلاقات الأمريكية المميزة مع عدد محدود من الدول الافريقية، مقارنة مع الصين بالإضافة إلى وضع الصين المالي القوي التي باتت تمتلك **2 تريليون دولار** احتياطي عملات صعبة على الرغم من الأزمة المالية التي ضربت العالم في مقابل وضع الولايات المتحدة المتدهور وفاتورتها النفطية العالية جدا .

2- **القوة العسكرية** : وهي عنصر فعّال في تحديد التنافس على النفط، إذ لا يجب أن ننسى أن الولايات المتحدة وعلى الرغم من الأزمات التي تمر بها والمشاكل التي تعاني منها إلا أنها لا تزال

---

[1] مريم بن عتو، " **الساحل الإفريقي في السياسة الأمريكية 2001**"، مرجع سابق، ص127.

[2] Marie Bal , Laura Velentin , La Strategie De puissanse de la chine En Afrique, Base de Connaissance AEGE , l'ESSEC 2008 .p 18.

" الدولة الأكثر قوة في العالم "، وهي موجودة في معظم أماكن انتاج النفط الهامة والحيوية العالمية، كما وتسيطر على معظم طرق الامدادات والنقل العالمية البحرية والبرية، وهوالأمر الذي من شأنه أن يكبح إمكانية تحول سياسية الصين في إفريقيا ومناطق أخرى من العالم الى سياسة هجومية متشددة تهدد المصالح الأمريكية.[1]

يرتكز وجود شركة استراتيجية بين الصين والسودان على دعائم محلية وإقتصادية تصب لا محال في قنوات الطرف الأقوى في هذه العلاقة على حساب الطرف الأضعف.

بالتالي تحتل الصين دوليا موقع الشريك التجاري الأول للسودان، بحجم تبادل إقتصادي يبلغ عشرة اضعاف التبادل السوداني ـ الروسي، وأكثر من عشرة أضعاف التبادل السوداني مع كافة الدول الإقتصادية الكبرى.[2]

استهدفت استراتيجية الصين النفطية تحويل السودان الى مورد نفطي فقال واقتضى ذلك بناء البنية التحتية المطلوبة والمساعدة كذلك في عمليتي استكشاف النفط واستخرجه،ومساعدة الخرطوم على اقتناء الأسلحة من الأسواق العالمية للسلاح بواسطة مايدره النفط من عائدات.[3] وتقوم كذلك بمساعدتها على تطوير الانتاج المحلي للأسلحة بتقديم التكنولوجيا والمساعدة التقنية .

فالتعاون الاقتصادي بينهما تجاوز القطاع النفطي ليشمل بناء المحطات الكهربائية وخطوط النقل، حيث تم تمويل سد **KAJBAR** بـ **345** مليون دولار لبناء خط أنابيب والتي من شأنها نقل المياه من النيل إلى ميناء بورسودان و**325** مليون دولار لنظام المياه، كما تم التعاون العسكري، حيث أن شحنات الأسلحة الصينية إلى السودان، شملت الدخيرة، الأسلحة الصغيرة، المدافع، الدبابات، كما ساعدت الصين في انشاء ثلاث مصانع للأسلحة في السودان بما في ذلك واحد لتركيب الدبابات **55**

---

[1] علي حسين بكير، الدوافع والاهداف والسيناريوهات المستقبلية....التنافس الدولي في إفريقيا، مرجع سابق، ص07

[2] عبد المحمود الكرنكي، مواجهة العلاقات السودانية الصينية، رحلة نحوالبداية، ص1 تم تصفح الموقع يوم 28 ماي 2013 على الساعة 12:25 News.as.kmorgan.net/article/27635-format=pd

[3] تقرير السودان، الأسلحة والنفط ودارفور السلاح، العدد7، 2007، ص ص 4 . 5.

T، كما أن هناك عدد غير محدود من أفراد الجيش الصيني المرابط في السودان لحماية استثماراتها.[1]

هذه العلاقات التي جمعت الصين والسودان بات يهدد مصالح الولايات المتحدة مما جعلها تقوم بفرض العقوبات الاقتصادية على السودان كواحدة من آليات الضغط السياسي، فضلا عن قرارات المحكمة الجنائية بحق الرئيس **عمر البشير Omar el-Béchir** وبقية اعضاء الحكومة وفشلها في الاستثمار في السودان في النفط لدولة الصين، الأمر الذي جعل الحكومة السودانية في مأزق حقيقي وموقف حرج في ظل التوافق في العلاقات الخارجية بالنسبة للصين وأمريكا وتحسين أوجه التعاون وتطوير العلاقات مع الدبلوماسية الأمريكية مع المحافظة على العلاقات الصينية .[2]

المبحث الثالث

السيناريوهات المفترضة لمستقبل الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

إن الغموض الذي يشوب الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي في ظل عدم وجود صورة واضحة، نتيجة وجود حالة من هشاشة الدولة بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في المنطقة وكذا إنتشار الجماعات الإرهابية مع وجود أزمة إثنو-ثقافية بالنسبة للطوارق الموزعين على أكثر من خمس دول في منطقة الساحل الإفريقي مع استفحال الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أشكالها، كل هذه التحديات الأمنية التي تعاني منها المنطقة جعلت مستقبلها مبني للمجهول ونظرا لكل هذا سوف نحاول أن نستشرف المستقل الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال رصدنا لسيناريوهات مفترضة – والسيناريوهات هي وصف لمجموعة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل-[3]

---

[1] ريمة كاية، "**العلاقات الإفريقية . الأمريكية مند نهاية الحرب الباردة**"، مرجع سابق، 159.

[2] حسن محمدعلى، العلاقات السودانية الصينية الى أين؟، ص1، تم تصفح الموقف يوم 18ماي 2013 على الساعة22:08 www.akhirlalza.sd/akhir/index.php/html

[3] وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، دار الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص97.

المطلب الأول: السيناريو الخطي للوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي

(الوضع الأمني في الساحل لا يبارح مكانه)

إن الأوضاع في منطقة الساحل لن تتغير بشكل كبير نظرا لاستمرار الوضع على حاله باعتبار أن الظواهر المؤثرة فيه لازالت قائمة من تواجد أجنبي وأجندات خارجية مطروحة الشيء الذي يؤكده استمرار القوى الكبرى في نفس السياسات تجاه منطقة الساحل الإفريقي.

أولا: بقاء الوضع على حاله: إذا كانت فرنسا قد تدخلت في مـالي بناءا على طلب من الحكومة المالية المؤقتة التي تدعي أنها دحرت الجماعات الإرهـابية ميدانيا، فبمجيء القوات الأممية لتحل محل القوات الفرنسية فإن الوضع في منطقة الساحل لن يغير في الأمر شيئا على اعتبار أن الدولة المـالية دولة هشة تفتقر إلى الإمكانيات اللازمـة للتحكم في الوضع، الشيء الذي سيجعل بقاء القوات الأممية في منطقة الساحل أمرا واردا جدا خاصة على المدى القريب والمتوسط.

كما أن دولة النيجر أيضا تعيش حالة من عدم الاستقرار خصوصا أن جيش هذه الأخيرة يفتقر إلى الخبرة في مجال مكافحة الجماعات الإرهابية، هذه الأخيرة التي اكتسبت خبرة ميدانية مع مرور الوقت علما أنها تمكنت من تجنيد عناصر من أبناء المنطقة الشيء الذي يجعلها تتنقل بمرونة بالإضافة أن المواطنين في النيجر ناقمين على أوضاعهم الداخلية على اعتبار أن الزمرة الحاكمة لازالت تخدم مصالح فرنسا في المنطقة، حيث أن النيجر تعد الممون الأول لها بمادة اليورانيوم الذي تستعمله فرنسا في إنتاج الطاقة الكهربائية.

إن ما تلعبه دول المنطقة من دور يهدف إلى وضع حد لنشاط التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وكذا حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بالإضافة إلى حركة أنصار الدين لم يرقى إلى المستوى المطلوب الشيء الذي سيسمح لهذه التنظيمات بإعادة ركلة صفوفها وتنظيم وتفعيل أعمالها الإجرامية.

إن العمل الذي قامت به لجنة الأركان العملياتية المشتركة في دول الساحل لم يستطع الوصول إلى تحقيق مبتغاه الأساسي المتمثل في الحد من النشاط الإرهابي وتجفيف منابعه الإرهاب الذي سوف يسمح كما أسلفنا لمختلف تلك التنظيمات من مواصلة نشاطها على مستوى منطقة الساحل الإفريقي.

ثانيا: طبيعة أدوار دول الجوار ومساهمتها في بقاء الوضع على حاله في منطقة الساحل الإفريقي.

إن الدور الذي لعبته وتلعبه الجزائر بالاعتماد على مقاربتها السلمية والذي يهدف إلى إقرار الحل السياسي في مالي لم يجد طريقه إلى النور في ظل عملية التدخل الفرنسي السريع، والذي لم يكن متوقعا بهذه الطريقة، إن المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل هي مقاربة ترتكز بالخصوص على العامل التنموي الذي يهدف إلى إخراج دول منطقة الساحل الإفريقي من حالة الهشاشة التي تعاني منها. [1]

هذا وتعد مشكلة اللاجئين التي أفرزتها عملية التدخل الأجنبي في مالي مشكل حقيقي لدول الجوار التي من بينها الجزائر هذه الأخيرة التي لم تدخر أي جهد من أجل التكفل الإنساني بهؤلاء اللاجئين خصوصا في المخيمات المنتشرة في ولايتي تمنراست وأدرار. [2]

إن ما يعزز فرضية استمرار بقاء الأمر على حاله، هذا الوضع المتسم بعدم الإستقرار والتوتر في منطقة الساحل الإفريقي هي ظاهرة الانقلابات العسكرية. هذه الظاهرة الملازمة لأنظمة الحكم في القارة الإفريقية إلى جانب استمرار الأزمة الليبية في تصدير تأثيراتها السلبية إلى دول الجوار قياسا بحجم الأسلحة التي تم تهريبها إلى منطقة الساحل الإفريقي والتي تقدر بملايين القطع مع فشل القوات الفرنسية المدعومة ببعض دول الأكواس (OCDE) في استرجاع الأسلحة المهربة.

إن إشكالية عجز دول الجوار على تأمين الحدود بينها وبين دول الساحل الإفريقي قد سهل من عملية الإتصال بين مختلف الجماعات الإرهابية في ظل وجود تحالف حقيقي مع شبكات الإجرام المنظم هذه الأخيرة التي تعمل على تموينها وتمويلها بمختلف احتياجاتها اللازمة من مال وسلاح في المقابل

---

[1] مساعيد ض ، إفريقيا عندما يعيق اللاأمن مسار التنمية، **مجلة الجيش**، العدد 570، أفريل 2011،ص12.

[2] فريد ديفور، الجزائر تستقبل اللاجئين الماليين، مرجع سابق، ص3.

تعمل التنظيمات الإرهابية على ضمان التغطية وتأمين مسالك وخطط التهريب، الشيء الذي يزيد من صعوبة المكافحة.

إن وجود أجندات أجنبية في منطقة الساحل الإفريقي لاسيما التواجد الفرنسي والأمريكي قد قزم من الدور الذي كان من الممكن لدول الجوار أن تلعبه باعتبار أن الأمن في منطقة الساحل الإفريقي مرتبط بشكل مباشر بأمنها القومي على اعتبار أن هذه الأخيرة قوس للأزمات الشيء الذي يجعل من إمكانية انتقالها أمر ممكن جدا.[1]

إن عملية تقوية الدولة في مالي والنيجر سوف تمر بمخاض عسير على اعتبار أن الترتيبات الداخلية لازالت غير متوفرة خصوصا مع عدم وجود أجواء داخلية سانحة لإقرار عملية تحول

ديمقراطي حقيقي داخل هذين البلدين، الشيء الذي سوف يؤكد بشكل كبير فرضية بقاء الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي على حالها.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي: -الساحل منطقة استقرار-

ينطلق هذا السيناريو من فرضية استقرار الوضع في منطقة الساحل الإفريقي وهذا نظرا لما يتوفر من دلائل مرتبطة بتغير الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية ، والتي تعد معالم لبناء السلام وتحقيق الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد نهاية نظام معمر القذافي ومن ورائه مشروعه التوسعي في المنطقة.

إن التحول الدولي الذي عرفته نهاية الحرب الباردة قد عمل على بروز عدة مبادرات في اتجاه تحقيق الاستقرار والسلم في منطقة الساحل الإفريقي في ظل ظهور توجه دولي يهدف إلى العمل على إعادة تأهيل المناطق الهشة في العالم بإقرار مبادرات تنموية يراعى فيها الجانب الإنساني

هذا وتعد المقاربة التنموية كفيلة بتحسين الوضع في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا داخل الإطار الإقليمي مثل مبادرة النيباد هذه الأخيرة التي لقيت صدى كبير لدى مختلف الدول الإفريقية، كما

---

[1] أسماء رسولي، **"مكانة منطقة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الأمريكية بعد11سبتمبر 2001"**، مرجع سابق،162 .

أن إعمال التنسيق لاسيما في الجانب الأمني بين دول الساحل الإفريقي من شأنه الحد من مختلف التهديدات الأمنية في هذه المنطقة الهشة من خلال عملية الاعتماد الأمني المتبادل، عن طريق تبادل المعلومات الإستخباراتية وكذا العمل على تحسين آليات مكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها سواء كانت تجارة مخدرات أو تجارة أسلحة أو عمليات تهريب أو هجرة غير شرعية مع تضييق الخناق على شبكة تبييض الأموال.[1]

إن نشر قوات أممية بعد الانسحاب الفرنسي من دولة مالي سوف يجعل من هذه القوات لتعمل على حفظ الأمن والاستقرار إلى غاية عودة مالي إلى النظام الدستوري من خلال إقامة انتخابات حرة ونزيهة يحتكم فيها الفر قاء الماليون إلى الصندوق، هذا الأخير الذي يمكن أن يفرز برلمان مالي

تعددي ومنه تشكيل حكومة تعمل على لملمة الشمل من خلال تكريس مشروع مصالحة وطنية حقيقي يعمل على ترقية روح المواطنة لدى الشعب المالي للانطلاق في عملية بناء دولة المؤسسات إلى مبادرات سابقة مثل إحياء بنود اتفاق الجزائر لسنة 2006 بين حركة تحرير أزواد والحكومة المالية، إن حل الأزمة الطوارقية في مالي يقتضي تفعيل آلية الحوار من خلال الاحتكام إلى منطق العقل مع تغليب المصلحة العليا لكل الماليين.

إن حل الأزمة الطوارقية في منطقة الساحل الإفريقي أمر ممكن جدا إذا تضافرت الجهود داخل الدول التي تنتشر بها هذه الإثنية من خلال مراعاة خصوصياتها الثقافية والهوياتية مع العمل على إدماجهم في الإطار الوطني عن طريق إدماجهم في الحياة السياسية وكذلك العمل على إقرار سياسة تنموية اقتصادية في المناطق التي ينتشرون بها من خلال تشجيع نشاطاتهم التقليدية مثل تربية المواشي وعمليات المبادلة التجارية بالإضافة إلى استغلال موروثهم الثقافي خاصة في الجانب السياحي.

أما فيما يخص دولة النيجر فتحسن الوضع الاقتصادي فيها شيء متاح اذا ما توفرت الارادة السياسية لقيادة هده الدولة وواكبه التفاف شعبي، خصوصا أنها تتوفر على ثروات طبيعية هائلة لاسيما في مادة

---

[1]– محند برقوق، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، على الرابط الإلكتروني www.berkoc.mhad.comيوم18ماي2013عاى الساعة 15:25.

اليورانيوم إذ تعتبر ثالث أكبر منتج لهذه المادة في العالم، بالإضافة الى وجوب اقرار عملية تحول ديمقراطي حقيقي يراعى فيها التمثيل السياسي لكل الاثنيات المنتشرة في هده الدولة بما فيهم إثنية الطوارق.[1]

المطلب الثالث: السيناريو التحولي – الساحل منطقة أزمات –

ينطلق هذا السيناريو في أن اهتمام الدول الغربية بالمنطقة لم يجسد ميدانا أهدافه السياسية لاسيما التدخل الفرنسي في مالي هدا الذي زاد الوضع في منطقة الساحل تأزما خصوصا مع احتمال عدم قدرة دول المنطقة على التحكم في أمورها بالإضافة إلى استفحال نشاطات الجماعات الإرهابية ،هده الأخيرة التي اتخذت من التدخل الأجنبي ذريعة لشر عنة تواجدها بالمنطقة.

أولا : تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

إن تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي أمر وارد لاسيما في ظل الأزمات الداخلية بمختلف مظاهرها سوءا انتشار الجماعات الإرهابية أو شبكات الجريمة المنظمة، هذه الصورة من صور الأزمة سوف تسمح للقوى الكبرى بالتغلغل الجغرافي في المنطقة من خلال إيجادها للمبررات من أجل إنشاء قواعد عسكرية بالمنطقة.

هذا في حقيقة الأمر يعطينا عدة مؤشرات تنذر بتفاقم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وهي:

– الفقر والمجاعة وهما مؤشرات عن الضعف وعدم القدرة على التحكم في الأوضاع الداخلية

– الإمتداد الجغرافي الفارغ وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الجغرافي الواسع الذي يمكن الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة من التحرك بسهولة

– ضعف الأنظمة الحاكمة وقلة الموارد التي تمكنهم من تلبية حاجيات المواطنين

[1] شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل التحديات والرهانات، ص53.

– الطبيعة الصحراوية القاسية وصعوبة ظروف المعيشة الشيء الذي فرض غلى السكان الانخراط في نشاطات غير مشروعة من أجل الحصول على المال.

– التضييق على الجماعات الإرهابية في منطقة المغرب العربي الشيء الذي حتم عليهم الاحتماء بالمناطق الصحراوية

– التركيبة الإثنية المميزة للمجتمع لمنطقة الساحل الإفريقي وبروز الطموحات الطوارقية بالإنفصال لاسيما في مالي بسبب عدم قدرة هده الإثنية على الإندماج الأمر الذي يجعل المنطقة تشهد حالة من التصعيد يمكن أن تنفجر في أية لحظة إنتشار إثنية الطوارق في أغلب دول منطقة الساحل وإمكانية مطالبتهم بإنشاء دولة الطوارق الكبرى.[1]

إن سقوط نظام القذافي وعودة الكثير من المسلحين الطوارق سوف يكون له تداعيات وخيمة على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، خصوصا مع تجدد رغبتهم في الانفصال عن مالي ومجابهة الحكومة المؤقتة لمطالبهم بالرفض الشيء الذي قد يؤدي بالطوارق إلى رفع السلاح مجددا في سبيل تحقيق ما يسمونه بدولة "أزواد".

كما أن انتشار السلاح الليبي في منطقة الساحل ساهم في دعم نشاط الحركات الإرهابية التي وجدت فيه مصدر لوجستيكي هام متوفر الشيء الذي ساعدها على الزيادة في نشاطها ومحاولة سيطرتها على شمال مالي من خلال تحالفها الغير معلن مع سكان المنطقة على اعتبار أن العديد من عناصره هم من أبناء المنطقة ، هذا ويعد التحالف بين عصابات الإجرام المنظم والجماعات الإرهابية شيء ظاهر في منطقة الساحل الافريقي اذ تعمل هذه الأخيرة على تأمين مسالك العبور بالنسبة لشبكات الجريمة المنظمة بالمقابل تقوم شبكات الإجرام المنظم بالعمل على تموين وتمويل النشاط الإرهابي.

---

[1]– أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجة الأمريكية** ، مرجع سابق، ص163.

ثانيا : اشتداد التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

إن التدخل العسكري الفرنسي في مالي لم يكن من أجل تجفيف منابع الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي بل جاء من أجل محافظة هذه الأخيرة على مصالحها في هذه المنطقة التي تعتبرها منطقة نفوذ بالنسبة لها.

هذا ومن المحتمل جدا أن تتحول المنطقة إلى حلبة صراع مصالح بين الدول الغربية من جهة والصين من جهة أخرى ، ليس من أجل الاستحواذ على الموارد الطبيعية فقط ، وإنما نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط القارة الإفريقية إذ أن من يسيطر غلى منطقة الساحل يمكنه السيطرة غلى باقي القارة الإفريقية.

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي زاد أكثر في فترة حكم الرئيس جورج والكر بوش الذي جاء بفلسفة الحرب الوقائية والتدخل العسكري لاستباقي ، هذه الإستراتيجية التي تبنتها الإدارة الأمريكية وضعت منطقة الساحل الإفريقي تحت عدسة المجهر الأمريكي خصوصا مع تزايد النفوذ الفرنسي– الصيني بالمنطقة بالإضافة إلى الإستراتجية الأمنية الأمريكية الجديدة التي تبنتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

إن النفوذ الفرنسي في دول منطقة الساحل يعد من بين التحديات التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية في الحسبان في إطار إستراتيجيتها تجاه منطقة الساحل الإفريقي على اعتبار أن فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة النفوذ، نتيجة قدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية، علما أنها تستعمل الأداة الثقافية في الترويج لمقاربتها التي تعتمد على اللغة الفرنسية السائدة في دول غرب ووسط إفريقيا.

إذن فعلى الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تحجز لها موطئ قدم في منطقة الساحل الإفريقي أن تجسد إستراتيجيتها في التغلغل من خلال اعتماد مبادرات متنوعة تزاوج بين المساعدات الاقتصادية وكدا الضغط الدبلوماسي في تظل المقاربة الدولية في منطقة الساحل. ولهذا فان منطقة الساحل الإفريقي قد أضحت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مسرحا للتنافس الدولي بين عدة مقاربات متنوعة لقوى دولية وإقليمية هدا الشيء من المحتمل جدا أن يرهن تغير الوضع نحو الأحسن في منطقة

الساحل الإفريقي خصوصا في ظل ضعف هياكل الدولة بالنسبة لدول المنطقة باعتبارهم يتجهون أكثر نحو الفشل بالإضافة إلى غياب إرادة دولية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ناهيك عن بروز هاجس الحركات الانفصالية ،وقلة الموارد وضعف ثقافة المواطنة لدى سكان هذه الدّول.

خلاصة الفصل

إن وجود تجاذبات دولية في منطقة الساحل يخضع لإستراتيجة إعادة الإنتشار التي أسستها الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن ثم أستكملها الرئيس أوباما ,أما فرنسا فهي دائما تحاول فرض سلطتها الأبوية على الدول الإفريقية من أجل حماية مصالحها في المنطقة وخير دليـل على هذا هو تدخلها الأخير في مالي بداعي مكافحة الجمـاعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقـي.

إن المقاربة الجزائرية هي المقاربة الوحيدة التي تهدف إلى العمل على تنمية دول الساحل الإفريقي باعتبارها من دول الجوار وأن أي تردي للوضع في منطقة الساحل سينعكس بالسلب عليها, أما فيما يخص السيناريوهات المفترضة لمستقبل الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ,فيبقى السيناريو الخطي هو السيناريو الأرجح على الأقل على المـدى القريب والمتوسط على أعتبار أن كل المؤشرات لا تنذر بتحول جذري في الوضع الأمني في المنطقة, إذ أن الوضع في مـــالي لازال يبارح مكانه في ظل غياب حكـومة شرعية تكفل العودة إلى النظام الدستوري بالإضافة إلى غياب لغة الحوار بين الفرقـاء المـاليين وتمسك كل طـرف بموقفـه.

كمـا أن التدخل العسكري الأخير الفرنسـي في مـالي لم يستطـع القضاء على فلول الجماعات الإرهابية على إعتبار هذه الأخيرة قد إنسبحت إنسحابا تكتيكيا عبر الحـدود مع النيجر بإتجاه الجنوب الغربي للـيبيا.

إن النهوض بالتنمية في منطقة الساحل الإفريقي لا يحتاج إلى مساعدات إقتصادية ظرفية بقدر ما يحتاج إلى مقاربة تنموية إقليمية تكون الغاية منها إعادة هيكلة إقتصاديات المنطقة لأجل تحقيق عملية إقـلاع إقتصادي يجـعل دول المنطـقة تتحول مـن دول هشـة إلـى دول سائرة في طريق الـنمو .

الخاتمة

ختاما يمكن القول أن تطور مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب البـاردة وأحداث الحادي من سبتمبر 2001، دفع الدول إلى أن تواكب مختلف التغيرات التـي حدثت داخل النظام الدولي ، وذلك بهدف الحفـاظ على أمنها القومي ولن يتأتَى هذا إلاً من خلال التحليل والنظر بدقة إلى كل الخيارات والإستراتيجيات المتاحة أمام صناع القرار تجاه التهديدات سواء كانت من طبيعة تقليـدية أو لا تمـاثلية .

إن الجزائر وبموقعها الجغرافي الإستراتيجي، قد أصبحت مطـالبة أكثر مـن أي وقت مضى بالعمل على مراجعة علاقـاتها مع دول الجـوار، خصوصا الجـهة الجنوبية حيث المشاكل والتهديدات التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، والتـي تنعكس بشكل طردي على الأمن القومي الجزائري، دون أن يلقى الاهتمـام اللازم من طرف النخبة الحاكمة في الجزائر والتي لا تتحرك إلا في إطار ردود الفعل، وإجراءات أقل ما يقال عنها أنها ناقصة، خصوصا مع وجود أطراف إقليمية ودولية تعمد إلى التغلغل في منطقة الساحل وبالتالي تقويض النفوذ الجزائري في المنطقة لاسيما في مالي.

إن غياب تصور واضح لطبيـعة الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي يعود في الأساس إلى عدم تفعيل العمل التنموي في هذه المنطقـة التي أصبحت تلقـب بقوس الأزمـات، وانطلاقا من ذلك جاء هذا البحث في شكل دراسة تحليلـية هادفة إلى تفسير وإدراك عوامل البيئة التي تقف وراء المشكلة الأمنـية في منطقة الساحل وآثارها الآنية والمحتملة على الأمن القومي الجزائري وكيفية تعامل النظام الجزائري معها .

فمواجهة الجزائر للتهـديدات والمخاطر الأمنية والمشاريـع الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي يحتم عليها استغلال مختلف الأبعاد التي تميز المنطقة ويمكن إن تكون جسرا لتقوية الروابط معـها في شتى المجالات السياسيـة والاقتصـادية والثقافية، فالموقع الجغرافي للمنطقة يجعلها بوابة الجزائر نحو إفريـقيا جنـوب الصـحراء ، كما أن طول الحدود التي تربط الجزائر مع هذه البلدان يجعل منها صعبة التحكم والمراقبة ، ما جعـل الجزائر تتأثـر بمختلف المشاكل التي تعانـي منها المنطقة لاسـيما أزمة الطوارق فـي مـالي وضعف وهشـاشة الدولة في النيـجر، الأمـر الذي

يجعل إمكانـــية بروز حركـات انفصالية في المنطقة ممـكنا بالإضافة إلى انتـشار الجمـاعات الإرهابية لاسـيما تنظيم القاعـدة في بلاد المغرب الإسلامـي وحركة التوحيد والجـهاد فـي غرب إفريقيا وكذلك حركة أنصـار الدين.

إن إنتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، هو الذي أعطى الذريعة للقوى الكبرى للتدخل في المنطقة ،لاسيما التدخل العسكري الأخـير في مالي والذي استغلته فرنسا من أجل إعادة التموقع في المنطقة وإرساء فكرة أنها دركيٌ إفريقيا .

كذلك فإن ظاهرة الانقلابات العسكرية لا زالت نقطة سوداء ملازمـة لأنظمة الحكم في منطقة الساحل الإفريقي الأمر الذي يجعلها رهينة النزاعات والصراعات الداخلـية والتي ترهن مستقبل السلم في المنطقة في ظل غياب عملية تحول ديمقراطي حقيقي.

هذا وما زاد الوضع تأزما في منطقة الساحل الإفريقي هو انتشار السلاح الليبي بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي ، وهو العامـل الذي استغلته الجماعات الإرهابية من أجل بعث نشاطاتها في منطقة الساحل خصوصا مع اعتمادها على إستراتيجـية جديدة تتمثل في تجنيد عناصر من أبناء المنطقة الأمر الذي يكفل لها الاستفادة من عمليات الدعم والإسناد من خلال الحصول على المئونة والمعلومات.

إلا الجماعات الإرهابية ليست الجهة الوحيدة التي تستغل العامل الجغرافي لمنطقـة الساحل الإفريقي كقواعد خلفية لها إذ تعد شبكات الإجرام المنظم من أهم التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل، هذه الأخيرة التي تحترف مختلف أشكال الجريمـة المنظمـة سواء كانت تجارة أسلحة أو تجارة مخدرات بالإضافة إلى عمليات التهريـب وكـذلك الاتجار بالبشر وغسيل الأموال والهجرة غير الشرعية الشيء الذي يجعل منطقة الساحل الإفريقي بمثابة كولومبيا القارة الإفريقية.

لقد عملت الجزائر على مواجهة مختلف الأخطار الأمنية القادمـة من منطقـة الساحل الإفريقي، بتبـني إستراتيجية تـعتمد على مـجموعة من الآليـــات ومنـها الآليـــة الدبلوماسية لاسيما الوساطة فيما يتعـلق بالنزاع الطوارقي بين حركـة تحرير أزواد والحكومة المالية والذي توج باتفاقية الجزائر سنة 2006، إلا أن عــدم احترام الطـرفين لبنود هذه الاتفاقية بدا جليا من خلال عمـليات

الاقتتال المتقطع بين عناصر حركة تحرير الأزواد والجيش المالي خاصة بعد الانقـلاب الذي قاده النقيب "سونغو" وتم على إثره الإطاحـة بالرئيـس المالي " أمادو توما نو توري " ،الشيء الذي استغلته حركـة تحريـر أزواد لبسـط نفوذها على شمال مالي وإعلانها قيام دولة ''أزواد''.

هذا ولم تغفل الجزائر عن قيامها بدورها الإنساني تجاه اللاجئين، خاصة الماليين بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي بتاريخ 10 جانفي 2013 وما ترتب عنه من تداعيات إنسانية حيث قامت باستقبال اللاجئين وإقامة مخيمات لهم على مستوى كل من ولايتي تمنراست وأدرار ،كما أن الجزائر تملك تصورا لإعانة دول منطقة الساحل يتجسد في مقاربتهـا التنمـوية المرتكزة على تقديـم المساعدات المـالية وكذلك المساهمـة في تكويــن الموارد البشرية لدول المنطقة من أجل النهوض بعملية التـنمية ،إلا أن ما يعيق المقاربة الجزائرية هو وجـود أطراف خارجية تعمل من أجـل الاستحواذ على منطقة الساحـل وجعلـها تخضع لسيطرتها لاسـيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية دون أن ننسى مشروع التوسع الليبي خاصة في ظـل حكم معمر الـقذافي سابقـا.

وفي نهاية بحثنا خلصنا إلى حوصلة مجموعة من **الاستنتاجات** نجملها فيما يلي :

– إن تحول مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة راجع إلى التحول في طبيعة التهديدات لاسيما مع ظهور أخطار جديدة تعرف بالتهديدات اللاتماثلية .

– لقد جاءت النظريات البديلة في العـلاقات الدولية نتيجـة لفشل المنظور العقلاني في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة وكذا تفسير مختلف التهديدات ذات الطابع غير دولاتي.

–إن الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي تشكل خطرا مباشرا على الأمن القومي الجزائري باعتبار أن الجزائر تقع معها على خط التماس الجغرافي ،الشيء الذي يجـعلها عرضة لمختلف التحديات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي.

–الوضع المضـطرب في منطقة الساحل الإفريقي وضع الجيش الجزائري تحت حالة من الضغط والإستنفار العام.

– تعد مشكلة الطوارق معضلة أمنية ومجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي تتطلب من الأنظمة الحاكمة في المنطقة معالجتها داخل الإطار الإقليمي لتفادي استعمالها كورقة ضغط من طرف القوى الخارجية

– وجود أطراف خارجية تلعب على وتر التعـدد الإثني في منطقة الساحل الإفريقي.

– إنتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل راجع إلى العامل الجغرافي المتمثل في شـساعة الصحراء الكبرى بالإضافة إلى هشاشة دول المنطقة أمنيا.

– الفـدية مصدر مهم من مصادر تمـويل الجماعـات الإرهابية، وهو الشـيء الذي دفع بالجزائر إلى تقديم مقترح تجريمها إلى المجتمع الدولي.

– إن إنتشار السلاح الليبي قد ساهم مساهمة مباشرة في تردي الوضع الأمني في منطـقة الساحل الإفريقي، على اعتبار أن الجماعات الإرهابية قد وجدت فيه مصدرا جديدا للتموين اللوجستيكي .

–من خلال دراستنا كذلك لهذا الموضوع تبين لنا وجود تحالف غير معلن بين عناصر الجماعات الإرهابية وشبكة الجريمة المنظمة، إذ تعمل الأولى على ضمان تأمـين مسالك التهريب، في المقابل تقوم شبكات الإجرام المنظم بتموينها بالسلاح وإمدادها بالمال .

– إن طول الحدود وصعوبة مراقبتها يجعل حركة الجماعات الإرهابية أكثر مرونة الشيء الذي يصعب على القوات الأمنية تعقبها في منطقة الساحل .

– إن لسقوط نظام "العقيد القذافي "وعودة الكثير من المسلحين الطوارق الذين كانوا يقاتلون معه إلى مالي عواقب وخيمة ما لم تعمل الحكومة المالية المؤقتـة على فتح أبواب الحـوار أمام الطوارق باعتبارهم جزء لا يتجزأ من الدولة المالية.

– إن تحقيق الاستقرار والإقلاع الاقتصادي في دولة النيجر مرهون بوجود إرادة سياسية مخلصة تعمل على التحرر من الإملاءات الخارجية لاسيما الفرنسية منها .

– فرنسا تستغل الموروث الثقافي المشترك مع دول المنطقة باعتبارها المستعـمر السابق لتحقيق مصالحها وإبقاء منطقة الساحل تحت سلطة نفوذها.

-وجود إختراق صيني عبر المقاربة الإقتصادية الشاملة التي تهدف إلى السيطرة على مختلف أسواق دول المنطقة .

-إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل جاء في ظل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وخوفها من أن تتحول منطقة الساحل إلى أفغانستان جديدة.

-حالة الانفلات الأمني يرهن مستقبل التنمية في منطقة الساحل الإفريقي وهذا ما زاد من صعوبة الوضع الاجتماعي والإنساني فيها.

** فيما يخص **التوصيات** التي يمكن أن نقدمها **لصانع القرار الجزائري** خاصة هي كالآتي:

- يجب على الجزائر تطوير آليات الإنذار المبكر فيما يخص حدوث الأزمات سوءا على المستوى الداخلي أو على مستوى دول الجوار.

-العقيدة الأمنية الجزائرية يجب أن تؤسس على نمط يكفل لها القدرة على مجابهة مختلف التحديات الأمنية لاسيما ذات الطابع الإقليمي والتي يكمن أن يكون لها تأثير مباشر على الأمن القومي الجزائري .

- وضع التصور الدقيق للأمن القومي الجزائري وتحديد معالمه بدقة

- إعادة تفعيل الدبلوماسية الجزائرية تجاه الوضع في منطقة الساحل وأن لا تكون دبلوماسية أزمة فقط .

- على الجزائر مراقبة كل تجاذبات وتفاعلات القوى الكبرى في منطقة الساحل لأن أي خطوة غير مدروسة يمكن أن تضع الأمن الجزائري والإقليمي على المحك

- العمل على الرفع من مستوى التنسيق الأمني والإستخباراتي مع دول الجوار من أجل تحقيق النجاعة اللازمة لضمان حماية وسلامة التراب الوطني من كافة التهديدات لاسيما الإرهابية منها .

- مواصلة الجزائر لعب دور الوسيط في النزاع المتعلق بشمال مالي لأنه دور ناجح ومقبول من قبل أطراف النزاع.

– يجب إشراك فعاليات المجتمع المدني والمرجعيات الدينية في منطقة الساحل من أجل تعبئة الرأي العام تجاه تحقيق عملية تنموية حقيقية تستفيد منها كل شعوب المنطقة .

–على الجزائر العمل على تنمية مناطقها الحدودية من أجل تلافي أي إنزلاقات خطيرة لاسيما في مناطق الجنوب الجزائري .

الملاحق

Accords de Tamanrasset de 1991

Les 5 et 6 janvier 1991 s'est tenu à TAMANRASSET, en République Algérienne Démocratique etPopulaire, une rencontre entre une délégation officielle de la République du Mali et unedelegationcommune du Movement Populaire de l'Azaouad et du Front Islamique Arabe de l'Azaouad.

Cette réunion de famille, qui fait suite à plusieurs contacts informels par l'entremise des autoritésalgériennes, avait pour objectif la restauration de la paix et de la sécurité dans les 6° et 7° Région du Mali pour le raffermissement de l'unité et de la solidarité de toutes les composantes de la nationmalienne.

La rencontre, qui s'est déroulée dans une atmosphère de fraternelle compréhension, a permis de procéder à la signature d'un accord relatif au cessez-le-feu et aux mesures pratiques d'unrèglement définitif de tous les problèmes posés suite aux douloureux événements survenus dansles dites régions.

Les résultats concrets de cette rencontre ont démontré la volonté et la capacité de la nationmalienne à surmonter tous les obstacles à la paix, facteurindispensable à la réalisation desobjectifs de développement, de progrès et de bien-être pour les populations.

Les participants ont réaffirmé leur profond attachement à l'unité nationale et à l'intégrité territoriale de leur pays.

Les parties se sont félicitées de la contribution de qualité du Gouvernement algérien pour lesefforts qui ont permis d'assurer le succès de cette rencontre et lui ont adressé à cette occasionleurs plus vifs remerciements et l'expression de leur profonde gratitude.

Fait à TAMANRASSET, le 6 janvier 1991

Accord de Tamanrasset

Le gouvernement de la République du Mali d'une part,

Le Mouvement Populaire de l'Azawad et le Front Islamique Arabe d'autre part,

Soucieux de rétablir et de maintenir la paix et la sécurité sur l'ensemble du territoire national dansles 6° et 7° régions, sont convenus de ce qui suit :

Article 1er : II est mis fin aux opérations militaires et à toute action armée sur l'ensemble du

territoire et principalement dans les 6° et 7° région du Mali le 6 janvier 1991à 14 heures.

Article 2 : Les deux parties s'engagent à interdire tout recours aux actes de violences, collectifs ouindividuels. Toute action clandestine ou contraire à l'ordre public doit prendre fin ainsi que touteinfiltration d'éléments armés venant de l'extérieur.

Article 3 : Les forces combattantes du « Mouvement populaire de l'Azaouad » et le « Front islamique arabe » existant au jour de la cessation des hostilités se stabiliseront à l'intérieur des zones correspondant à leurs lieux de cantonnement actuel.

Tout déplacement individuel ou collectif des membres de ces forces en dehors de ces lieux décantonnement doit se faire sans arme.

Article 4 : Les forces armées maliennes ne mèneront aucune activité susceptible de donner lieu à des accrochages avec les combattants. Elles procéderont à un allégement progressif de leurs dispositifs dans les 6° et 7° régions.

Article 5 : Dans le cadre du présent accord, les forces armées maliennes se désengageront de la gestion administrative civile et procéderont à la suppression de certains postes militaires.

En ce qui concerne les villes (chefs-lieux de régions et de cercles), les casernes seront Progressivement transférées vers d'autres sites plus appropriés.

Article 6 : Les forces armées maliennes éviteront les zones de pâturage et les zones à forte Concentration de populations dans les 6° et 7° régions actuelles.

Article 7 : Les forces armées maliennes se confineront à leur rôle de défense de l'intégrité territoriale dans les frontières.

Article 8 : Les combattants peuvent intégrer les forces armées maliennes dans les conditions définies par les deux parties.

Article 9 : Il est créé une commission de cessation des hostilités chargée de l'application des dispositions du présent accord. Cette commission est présidée par la République algérienne démocratique et populaire en qualité de médiateur.

Article 10: La commission de cessation des hostilités est composée, en plus du médiateur, d'un nombre égal de représentants des deux parties.

Article 11 : Le siège de la commission de cessation des hostilités est fixé à Gao.

Article 12 : Tous les prisonniers, otages ou internés détenus par chacune des parties seront libérés dans les 30 jours à compter de la signature du présent accord.

Article 13 : Le présent accord entrera en vigueur à la date de sa signature.

Fait à Tamanrasset le 6 janvier 1991 en deux originaux en langues française et arabe Les deux textes faisant également foi

Pour le gouvernement du Mali

Colonel Ousmane Coulibaly, Membre du Conseil national, Chef d'état-major général des armées

Pour le Mouvement populaire de l'Azaouad et le Front islamique arabe

Iyad Ag Ghali, secrétaire général du Mouvement

En présence de Son Excellence Monsieur **Mohamed Salah Mohammedi**, Ministre de l'intérieur de la République algérienne démocratique et populaire

---

المصدر:لامية زرقاني،" **حركة الأزواد في مالي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري 1990- 2011"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية، تخصص إدارة النزاعات الدولية، جامعة الجزائر، 2011|2012، ص ص 94- 96

ملحق رقم (02)

Figure 1: Structure of the GSPC

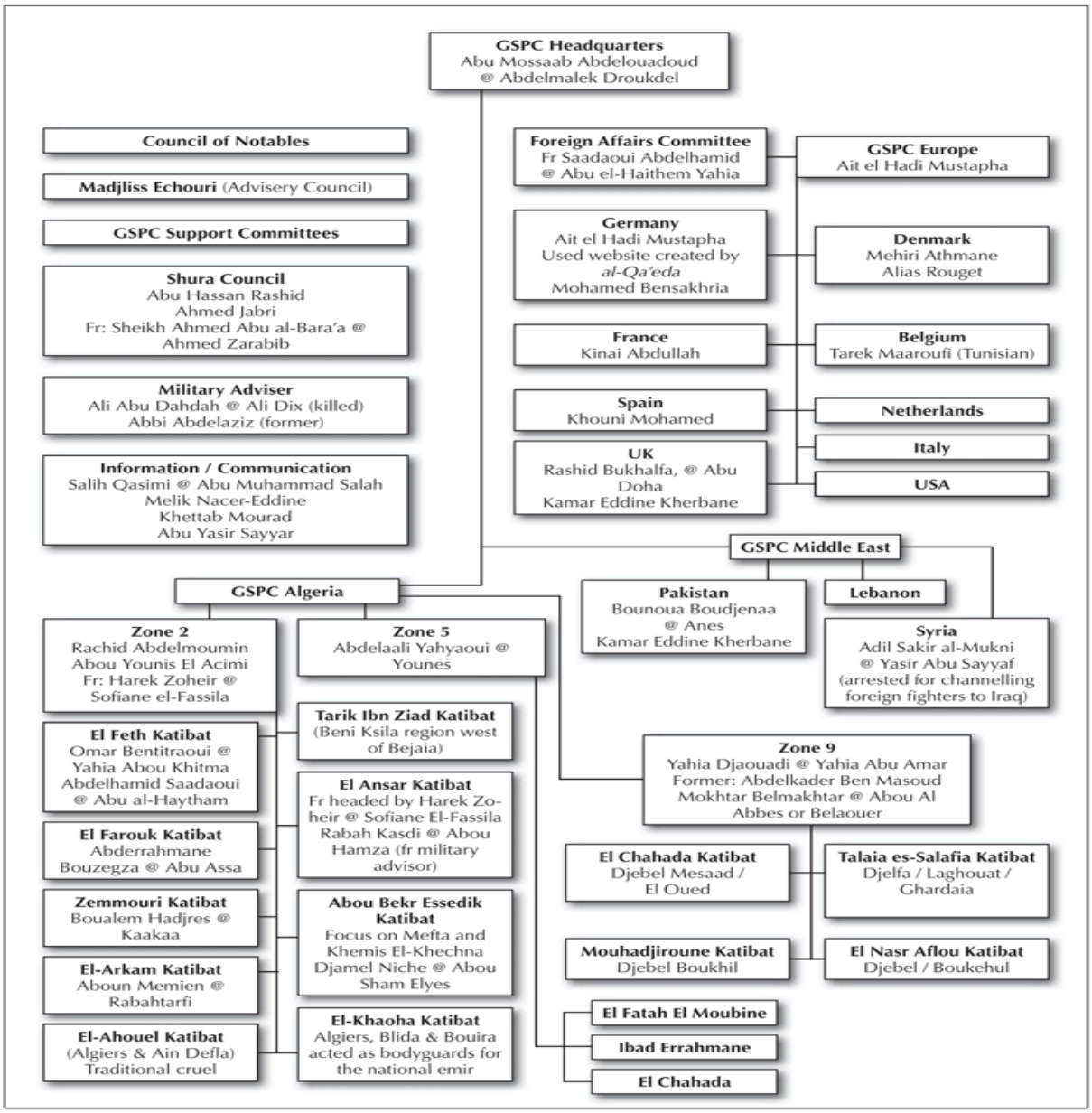

Source : Botha anneli, Terrorisme In the Maghreb, trans هيكلة تنظيم القاعدة لشمال المغرب nationalisation of domestic terrorism'' Institute of Security studies, N° 144, June 2

ملحق رقم (04)

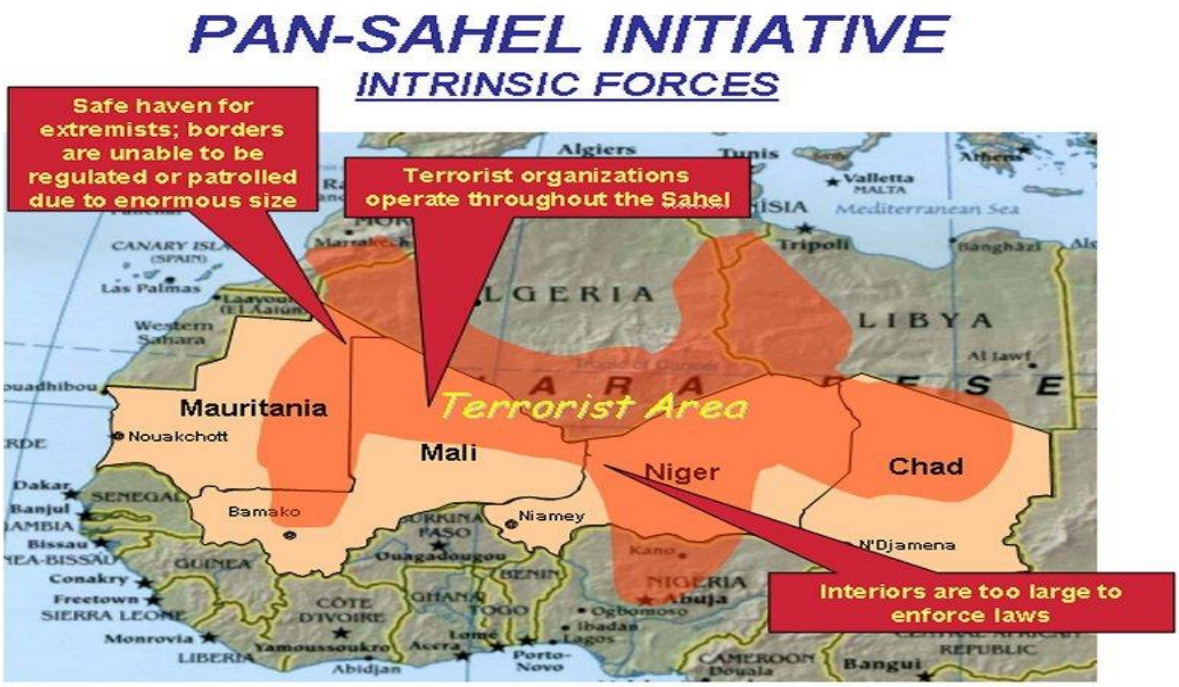

Source :PAN-SAHEL INITIATIVE, www.globalsecurity.org/…/images/psi-map.jpg

ملحق رقم (05)

إتفاقية الجزائر لعودة السلم إلى شمال مالي لسنة 2006

ACCORD D'ALGER POUR LA RESTAURATION DE LA PAIX, DE LA SECURITE ET DU DEVELOPPEMENT DANS LA REGION DE KIDAL

- Réaffirmant notre attachement à la troisième République du Mali ;
- Réaffirmant également notre attachement au respect de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale ;
- Soucieux de préserver la paix, la stabilité et la sécurité dans notre pays et de se consacrer aux tâches de développement socio-économique des régions du Nord dont celle de Kidal ;
- Désireux de promouvoir une dynamique à même de résorber les retards auxquels fait face la région de Kidal dans les domaines social et économique ;
- Soulignant la nécessité de promouvoir la diversité culturelle du Mali en tenant compte des spécificités des Régions du Nord ;
- Rappelant les acquis du pacte national d'avril 1992 qui a reconnu la spécificité du Nord du Mali, la nécessité, pour ce faire d'une prise en charge des affaires locales par les populations de chaque région, leur association à la gestion nationale et l'institution d'un processus économique d'assistance et de développement avec l'apport des partenaires étrangers ;
- Compte tenu de l'état de dénuement de la région de Kidal entièrement désertique, vu son enclavement et son manque flagrant en infrastructures nécessaires à son développement et vu la dépendance des populations de cette région de l'élevage ;
- Convaincu qu'il ne peut y avoir un développement durable sans la mobilisation de toutes les ressources humaines et la valorisation des potentialités locales ;
- Tenant compte de l'interdépendance entre le développement, la sécurité et la stabilité ;

- Vu l'engagement du gouvernement à trouver une solution politique durable voire définitive à cette situation de crise, les mesures ci-dessous seront prises pour la région de Kidal :

I. Pour une meilleure participation au processus décisionnel

1. Création d'un conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

2. Ses membres sont désignés de manière consensuelle par les deux parties et le facilitateur.

3. Le conseil régional provisoire de coordination et de suivi est désigné pour un an, par arrêté du Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales.

4. A l'issue de sa mission, ses prérogatives seront assumées par l'Assemblée régionale.

5. Ses compétences :

Il est consulté par le Département de tutelle à l'élaboration des projets de loi et textes touchant les spécificités de la région de Kidal.

Il participe à la promotion de la bonne gouvernance politique en aidant à une meilleure utilisation des compétences locales et régionales dans les rouages de l'Etat.

Il est chargé d'appuyer l'Assemblée régionale dans l'exercice de ses compétences, en matières :

- D'actions de coopération avec les bailleurs de fonds dans le cadre du développement économique, social et culturel de la région, conformément à l'article 32 du Pacte National.

- De tous les aspects de la sécurité de la région, conformément aux alinéas C et D de l'article 15 du Pacte National.

- Budgétaire pour la région, conformément à l'article 33 du Pacte National.

Il est chargé d'aider, de concert avec les autorités administratives et politiques, à la préservation d'un bon climat social par les canaux traditionnels de dialogue et de concertation.

Il est consulté pour tous les aspects de médiation et de développement spécifiques et contribue à éclairer l'administration dans la préservation de l'harmonie et la cohésion sociale de la région.

II. Développement économique, social et culturel

1- Organisation d'un Forum à Kidal sur le développement en vue de la création d'un fonds spécial d'investissement pour mettre en œuvre un programme de développement économique, social et culturel. Ce programme couvrira les activités telles que l'élevage, l'hydraulique, le transport, la communication, la santé, l'éducation, la culture, l'artisanat et l'exploitation des ressources naturelles ;

2- Accélération du processus de transfert des compétences aux collectivités locales ;

3- Dans le domaine de l'emploi, créer des petites et moyennes entreprises, octroyer des crédits et former les bénéficiaires dans les domaines de la gestion ;

4- Définition et coordination des échanges entre régions des pays voisins dans le cadre transfrontalier conformément aux accords bilatéraux signés avec ces pays ;

5- Instauration d'un système de santé adapté au mode de vie des populations nomades ;

6- Exécution d'un programme durable pour l'accès à l'eau potable au niveau de toute la région et notamment les localités importantes ;

7- Dans les domaines de l'équipement et de la communication :

- Désenclavement de la région par le bitumage des axes routiers principaux : de Kidal vers Gao, Menaka et l'Algérie ;

- réalisation de l'aérodrome de Kidal ;

- réhabilitation de l'aérodrome de Tessalit ;

- électrification des chefs lieux des cercles et des communes ;

- une couverture de communication téléphonique au niveau des chefs lieux des cercles et des communes ;

- mise en place d'une radio régionale et d'un relais de télévision nationale afin de promouvoir les valeurs culturelles de la région et rendre une image plus positive des populations de la région et la formation des techniciens en audio-visuel et prévoir une heure d'antenne par jour pour la région dans les programmes de la radio et de la télévision nationale.

8- Encourager les programmes de recherche et d'exploration des ressources naturelles ;

9- Mise en place d'un système éducatif adapté à nos valeurs sociales, culturelles et religieuses et octroi de bourses à l'étranger pour les bacheliers les plus méritants de la région de Kidal ;

10- Mise en place d'un programme spécial en direction des diplômés en langue arabe dans le cadre d'un recyclage et d'une spécialisation ;

11- Reconduction pour une durée de dix (10) ans du régime préférentiel fiscal défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali en vue d'attirer et d'encourager l'investissement.

III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates

1- Mise en place du conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

2- Poursuite du processus de délocalisation des casernes militaires dans les zones urbaines conformément aux dispositions du Pacte National ;

3- Retour, sous l'égide du facilitateur, de toutes les armes et munitions ainsi que tous autres matériels enlevés depuis les attaques du 23 mai 2006 de Kidal, Menaka et Tessalit selon les modalités arrêtées dans le présent accord ;

Unités spéciales de sécurité

4- Création en dehors des zones urbaines de Kidal d'unités spéciales de sécurité, rattachées au commandement de la zone militaire et composées essentiellement d'éléments issus des régions nomades, dans les proportions assurant l'exécution efficace des missions des Unités Spéciales de Sécurité.

L'acte de création de ces unités déterminera leur nombre, leur tableau d'effectif et de dotation, leur implantation et leurs caractéristiques.

Elles seront chargées notamment des missions suivantes :

- Protection et gardiennage des édifices publics.
- Protection des personnalités.
- Reconnaissance et de patrouilles.
- Assistance à la police judiciaire.
- Intervention.
- Toutes autres missions qui seront définies dans l'acte de création.

Elles agiront de manière coordonnée et en complémentarité avec les forces de sécurité nationales.

Elles relèvent organiquement du commandement de la zone militaire.

Elles sont placées, pour emploi, sous l'autorité du Gouverneur de la région.

Elles sont rattachées aux unités de la Garde nationale.

Elles sont commandées par un commandement opérationnel des unités spéciales dont le commandant sera issu des personnels visés aux Chapitre III, Point 5 et dont le second proviendra des autres corps des forces armées et de sécurité nationales. Le commandant opérationnel des unités spéciales dépend hiérarchiquement de l'Etat major de la Garde Nationale.

Les officiers issus du personnel visés dans le chapitre III, point 5 peuvent servir éventuellement dans les unités spéciales. Toutefois, lorsque l'unité est commandée par un officier issu des personnels visés dans le chapitre III, point 5, son second proviendra des autres corps des forces armées ou de sécurité nationale et vice versa.

Leurs besoins en personnel seront complétés à partir des autres corps de défense et de sécurité nationale.

Ces unités et leur commandement opérationnel seront dotées en personnel et en moyens conformément au tableau des effectifs et de dotation, arrêté par voie d'arrêté de l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité après avis du Comité de suivi.

Elles disposent d'une structure spécialisée chargée de l'action sociale au profit de leurs personnels.

A la date qui sera fixée par le Ministre de la Sécurité Intérieure, sur proposition du groupe technique de sécurité et après avis du comité de suivi, les personnels devant servir au sein de ces unités entreront en formation pour être préparés aux missions assignées à ces unités. Les programmes de formation seront établis par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi.

Le lieu de formation sera déterminé par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi. Il servira également de lieu de cantonnement du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5. Il est placé sous la supervision du groupe technique de sécurité.

L'opération de restitution des armes, des munitions et autres matériels enlevés se fera dans le lieu du cantonnement, à l'admission du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5, et de manière simultanée avec la régularisation de la situation socio-professionnelle du personnel cantonné.

5- Gestion avec discernement des officiers, sous officiers et hommes de rang, qui ont quitté leurs unités d'origine pendant les événements du 23 mai 2006, en les intégrant si besoin dans les unités spéciales de sécurité en mettant à contribution la structure spécialisée visée plus haut pour faciliter la régularisation de leurs situations administratives, financières et de carrière, ainsi que leur participation aux opérations de maintien de la paix.

6- Renforcement de la participation effective des cadres issus de la région dans les différents rouages de l'Etat conformément à l'esprit d'équité prôné par le Pacte National.

7- Création d'un fonds de développement et de réinsertion socio-économique des populations civiles, notamment les jeunes touchés par les évènements du 23 mai 2006 sans exclusion de tous les autres jeunes de la région de Kidal, sous le contrôle du conseil régional provisoire de coordination et de suivi. Le conseil sera en outre largement consulté sur le choix du gestionnaire de ce fonds ;

8- Prise en compte du retard de Kidal dans l'élaboration et l'exécution du budget national ;

9- Création des centres de formations professionnelles avec des mesures d'accompagnement.

IV. Mécanisme de suivi

1. Le suivi sera assuré par un Comité qui veillera à la mise en œuvre des mesures ci-dessus énumérées. Il sera composé des représentants du Gouvernement, du conseil régional provisoire de coordination et de suivi, une fois créé, et du facilitateur.

2. Il sera mis en place par un arrêté du Ministre chargé de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales qui en mentionnera la composition, les modalités de fonctionnement et son champs de compétence territoriale, sachant que chacune des parties y sera représentée par trois membres et que son siège sera établi à Kidal.

3. Le Comité de suivi établira des rapports périodiques sur l'application de l'accord et procèdera à une évaluation complète de sa mise en œuvre une année après sa signature, et peut recommander toute mesure de nature à adapter cette mise en œuvre aux réalités du terrain.

4. Le Comité de suivi adopte son propre règlement intérieur et créera en son sein, chaque fois que de besoin, des groupes techniques dont celui de sécurité.

V. Mesures prioritaires

1- Insertion au journal officiel de la République du Mali du présent accord après sa signature.

2- Arrêté ministériel portant création du Comité de suivi après signature de l'accord.

3- Signature et remise au Comité de suivi, dès la publication de l'accord, de l'arrêté ministériel portant création à Kidal, composition, missions et fonctionnement du Conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

4- Libération de toutes les personnes détenues à la suite des événements du 23 mai 2006.

5- Installation, par le Comité de suivi, du groupe technique de sécurité qui sera chargé, selon les dispositions portant création du Comité de suivi, de :

- Mettre en œuvre les points 2, 3, 4, et 5 du chapitre III de l'accord relatifs respectivement à la délocalisation des casernes, le retour des armes, munitions et autres matériels enlevés depuis le 23 mai 2006, les unités spéciales de sécurité et la gestion des personnels.

- Faciliter la mise en œuvre du retour du dispositif militaire et sécuritaire déployé dans la région, à son niveau antérieur au 23 mai 2006.

- Proposer les mesures appropriées pour une meilleure utilisation des compétences de la région dans les institutions de sécurité et de défense du Mali.

- Dans le cadre du plan de recrutement et de formation des jeunes de la région, élaborer un programme pouvant les préparer à servir, dans des proportions en adéquation avec les besoins opérationnels, dans les unités spéciales de sécurité, les corps de la garde nationale, de la gendarmerie, de la police, de la douane et des eaux et forêts.

6- Promulgation de la loi prorogeant de dix (10) ans le régime préférentiel fiscal et incitatif défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali.

7- Mise en place du fonds de développement et de réinsertion prévu par le chapitre III point 7.

8- Organisation du Forum de Kidal sur le développement dans les trois (03) mois suivant la signature de l'accord.

VI. Dispositions finales

Le présent accord est établi en trois originaux en langue française signés par chacune des deux parties et du facilitateur. Un exemplaire original sera conservé par chacun des signataires.

Le présent accord sera inséré au journal officiel de la République du Mali.

Fait à Alger, le 4 juillet 2006

Pour le Gouvernement de la République du Mali

Gal. Kafougouna KONE
Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales

Pour l'Alliance Démocratique du 23 mai 2006 pour le Changement

Ahmada Ag BIBI

Pour le facilitateur

SE Abdelkrim GHERAIEB
Ambassadeur de la République Algérienne Démocratique et Populaire

المصدر: نبيل بوبية، **" المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر، 2010|2011، ص ص 204- 212.

الملحق رقم (03)

تواجد القيادات العسكرية في إفريقيا

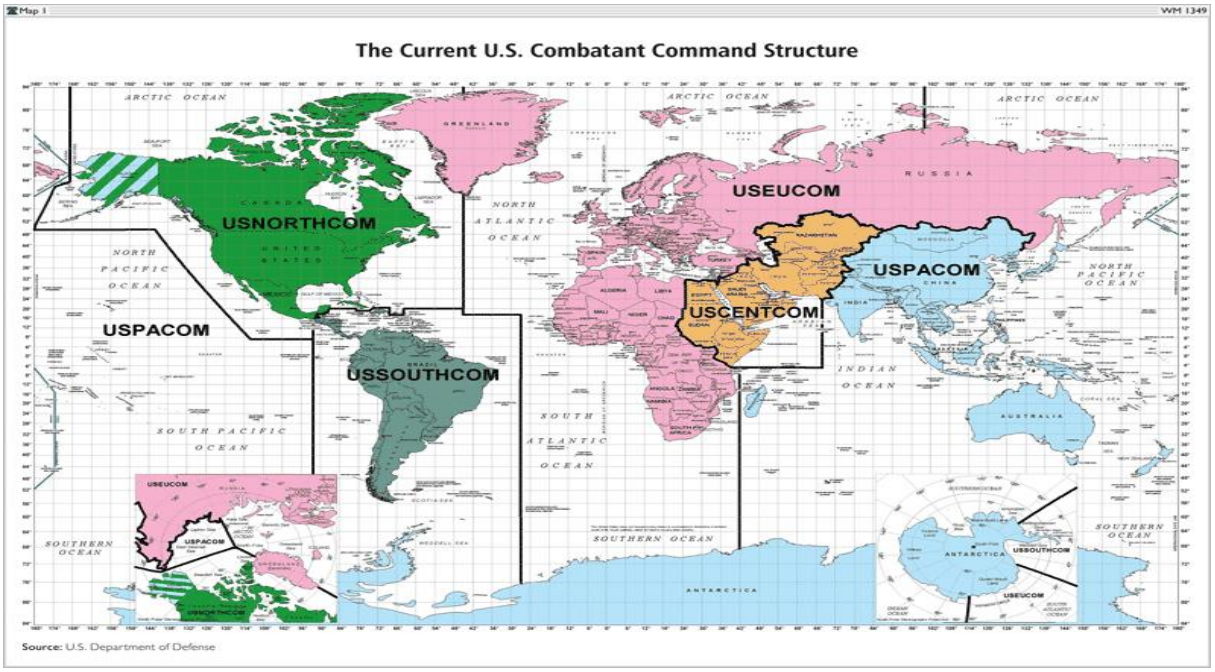

Sourse :

Unified Ccommand map,www.heritage.org/Research/Africa/images/Unified_Command_map_lg

المصـــادر و المراجـــع

المصادر:

المواد:

1) جاي س، جوديل جيل " اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها "..

2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد36 الصادر بتاريخ 2008/07/02 المتضمن القانون 11/08 المؤرخ في 2008/07/02 الخاص بدخول وخروج وإقامة وتنقل الأجانب.

3) عبد المجيد محمود، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب من وجهة التعاون الدولي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارس 2007.

4) القانون الخاص المتعلق بتجريم وتبييض الأموال الصادر **بالجريدة الرسمية** في 2005/02/06 العدد 11.

القواميس و المـــوسوعات :

- غريفتش مارتن، أوكالاهان تيري، **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث، 2008

- الخند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، بيروت، الشركة العالمية للموسوعات، 2002.

- smotouts Manie Claude et autres, **dictionnaire des relation internationales,** edition2 eme, 2006.

الكتب باللغة العربية:

1) البريزات جهاد محمد، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية**، دار الشهاب للنشر، بيروت، لبنان،2000.

2) بوخوش مصطفى، **حوض المتوسط بعد الحرب الباردة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.2006.

3) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2007.

4) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

5) الخريسان علي باسم، **العولمة والتحدي الثقافي**، بيروت، دارالفكرالعربي،2001.

6) داوود يوسف، كوركيس، الجريمة المنظمة، عمان، الدار العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع،2001.

7) الروبي سراج الدين، **ألية الانتربول في التعاون الدولي الشرطي**، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المصرية اللبنانية،2001.

8) السعد صالح، **التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، عمان، إتحاد المعارف العربية،2008.

9) سليمان أحمد مصطفى، **الارهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة**، القاهرة، دار الطلاء،2006.

10) سليمان عبد الفتاح، **مكافحة غسيل الاموال**، مصر، دار الكتب القانونية،2006.

11) شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية،2001.

12) شنة أحمد، **العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات الجزائرية**، الجزائر، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع،2000.

13) شيبي لخميسي، **الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الاطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة1991. 2008**، القاهرة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2010.

14) عبد الحميد نسرين، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006.

15) عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر،1994.

16) عودة جهاد، **النظام الدولي نظريات واشكالات**، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع. بدون سنة

17) غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، عنابة، دار العلوم والنشر.2007.

18) غيوم اكزافيه، **العلاقات الدولية**، ترجمة قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي،2007.

19) قاسم دجاح، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية**، الجزائر، جمعية التراث،2003.

20) محمودي عبد القادر، **النزاعات العربية العربية وتطور النظام الاقليمي العربي 1945-1985**، منشوراتANEP ، 2002.

21) المسيري عبد الوهاب، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق، دار الفكر، الطبعة الاولى،2003.

22) مصعب محمود جميل، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، عمان، دار مجدلاوي، 2005.

23) مقدم محمد، **القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي تهريب بإسم المغرب الإسلامي**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2010.

24) مقلد اسماعيل صبري، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث، الطبعة الاولى،1979.

25) مقلد اسماعيل صبري، **نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، جامعةالكويت،1982.

26) ناي جوزيف ودونهايو جوزيف، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد الشريف، طرح العبيكان، القاهرة 2002.

27) ولد أباه السيد، **عالم ما بعد 11سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004.

(28) وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، دار الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991.

(29) يونس الباشا فايزة، **الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية والقوانين الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية.

الكتب بالأجنبية:

1) Bal Marie , Velentin Laura **, La Strategie De puissanse de la chine En Afrique**,(Base de Connaissance AEG) E ,l'ESSEC 2008.
2) D.Williams Paul .**Security Studies** :An introduction, London: Routhedge.2008.
3) David Charls .philippe et Roche Jean Jaque**, Théories de la Securité**- France , paris, Edition, Montchrestun , 2002.
4) Dunne Tim, **Liberalism" in: John Baylis and Steve Smith**,(**The Globalization of World Politics: and introduction to international relations)**, Oxford: OUP

5) KEPEL, **Jihad.Expansion et déclin de l'islamisme**, Paris, Gallimard, 2001, p 452
6) mouhoubi Salah **: le NEPAD une chance pour l'afrique** : algerie: des publication universitaires, 2005.
7) Piere Boily , **L'organition commune Des Régions Saharienne OCRS** ,(une tentative avorté les nomades et commandants), paris, kerthala,1993
8) reseneau jemes, **united nations ina turbulent world**; London; lynner renmer publishers,1992
9) tadje Mehdi ,**Securité et Stabelite Dans Le Sahel African**, (collége de defence de L'OTAN) , rome, branche recherché,2006.
10) Taylor Mark, **Security Divlopment And economies of Conflicts Problems and Respenses falous**, olso,2003

المذكرات:

1) أوشن سمية، "**دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة،، 2009|2010.

2) بالة عمار، "**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،، 2011|2012.

3) بسباس هشام، "**تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة قالمة،2011|2012.

4) بشكيط خالد، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر،2010|2011.

5) بن سعدون اليامين، "**الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة . دراسة حالة مجموعة 5+5**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والامن، جامعة باتنة، 2011|2012.

6) بن عتو مريم،" **الساحل الإفريقي في السياسة الفرنسية والأمريكية 2001.2012**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر،2011|2012.

7) بن قاصير موسى، "**البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني . الإسرائيلي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة باتنة، 2007|2008.

8) بويبية نبيل، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر،2010|2011.

9) جندلي عبد الناصر، " **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004|2005.

10) حجار عمار، "**السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2002.

11) حدرباش لوهاب، "**موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة الجزائر،2010.

12) حمزاوي جويدة، " **التصور الأمني الأوروبي نحو بُنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2010|2011.

13) خلفون أمين، "**المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006|2007.

14) دحومان حسينة، "**مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011|2012،

15) درغوم أسماء، "**البعد البيئي في الأمن الانساني مقاربة معرفية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري،2008|2009.

16) رسولي أسماء، " **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتجية الامريكية بعد 11 سبتمبر 2011**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2010|2011.

17) زرقاني لامية، "**حركة الأزواد في مالي وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري 2011.1990**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية، تخصص إدارة النزاعات الدولية، جامعة الجزائر،2011|2012.

18) زهير الحواس، "**الحوارات الامنية في المتوسط: احتواء ام اطار لهندسة اقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الاقليمي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطة في التعاون والأمن، جامعة باتنة،2010|2011.

19) سعادة ابراهيم، **الجزائر والأمن الإقليمي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2000.

20) شرايطية سميرة، " **تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة حالة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، الدولية،2009|2010.

21) شوادرة رضا، " **إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر، 2010|2011.

22) عمامرة بشير، " **الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة الجزائر، 2007.

23) عمورة أعمر، "**التهديدات الاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر، 2010|2011.

24) فريدة حموم، " **الأمن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2003|2004.

25) قادري سمية، "**سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفرقي 2003.2012**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية،2012.

26) قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر،2010 .

27) معمري خالد، "**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة . دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**." مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، 2007|2008.

28) منصوري عبد النور، "**المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الامن الانساني**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص : تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة، 2009|2010.

29) هاني محمود عبد موسى، **ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة: كوسوفو وجنوب السودان نموذجا**، مقترح استكمالا لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العليا برنامج الدراسات الدولية، فلسطين،2011 |2012.

المحاضرات:

1) الدهيمي الأخضر عمر، **مفهوم الارهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2011.

2) عبد القادر عبد العالي، **محاضرات نظريات العلاقات الدولية**، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة2009

3) عنتر عبد النور، **المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن**، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، جامعة باتنة،2009

المجـلات:

1) أكاديمية نايف للدراسات الامنية أبحاث علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، مجلة الرياض، 1999.

2) بن خليف عبد الوهاب ،"**العلاقات الاورومتوسطية "استراتيجية شراكة ام توظيف**"، مجلة الدراسات الاستراتيجية،الجزائرعدد5،جوان2008.

3) بن عنتر عبد النور ، "**الأزمة الليبية (غياب جماعي وخلافات ثالثية)**"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6، 2011.

4) بوعمامة زهير ،"**السياسة الاوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الامن الاوروبي**"،مجلة الفكر،العدد الخامس،بدون سنة .

5) بوقارة حسين، " **مشكلة الاقلية التوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي**"، **العالم الاستراتيجي** ،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 07 ، نوفمبر 2008.

6) جمعة علاء، **قمة النيباد مبادرة بعد سنوات**، مجلة السياسة الدولية، العدد،2005

7) حجاج أحمد، **الصين تعيد إكتشاف إفريقيا** السياسة الدولية،العدد163،يناير 2006.

8) الحربي سليمان عبد الله ،"**مفهوم الامن:مستوياته و صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الاطر** "، المجلة العربية للعلوم السياسية،الكويت ،بدون سنةنشر

9) حنفي علي خالد ،"**الإقليمية الجديدة في إفريقيا (أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل و الصحراء)**، السياسة الدولية، العدد 144،أفريل2001.

10) رأفت جلال، "**السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء**"، السياسة الدولية، العدد 145،يوليو 2001.

11) روابحية سلوى، "**التهديد لا يأتي من فرنسا و إنما من الجنوب**"، يومية الشعب، العدد 15050، ليوم 2 ديسمبر 2009.

12) زقاغ عادل، "**المعضلة الامنية المجتمعية خطاب الأمنية و صناعة السياسة العامة**"،مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة باتنة،العدد5،جوان2011.

13) زياني صالح ، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي التهديدات والعولمة، مجلة الفكر، العدد الخامس.

14) علي عبد العزيز الشيماء ،**أهداف جولة كلنتون في إفريقيا**، العدد 133،جويلية 1998.

15) عمرو علي ،" **المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا**"، مجلة السياسة الدولية، العدد149، 2002،

16) غشية مولود ، **أربع أسئلة للسيد رمضان لعمامرة مفوض السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي:لقد أصبح من المهم غرس و تنمية ثقافة حقيقية للسلم في إ فريقيا، مجلة الجيش**،العدد 750، جانفي 2011.

17) مساعيد ض.، "**وضع خطة إفريقية جديدة لمكافحة الإرهاب**"، مجلة الجيش،العدد 570،جانفي 2011.

18) مكافحة الارهاب بافريقيا,**مجلة الجيش**،العدد499، 2005.

19) مكافحة الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الافريقي الجهود التي تبذلها الجزائر، مجلة الجيش،العدد570جانفي 2011.

20) ملاح السعيد ،" **تأثير مشكلة الطوارق على إستقرار منطقة الساحل الإفريقي**،" العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2003.

21) هلال محمد ،" **الوجود الإقتصادي الصيني في إفريقيا، الفرص و التحديات** "، السياسة الدولية، العدد163،يناير 2006.

21- A.MAGNO Francisco, **Environmental Security in The China Sea**, **Security Dialogue**, Vol 28, N°1, March 1997

22 - Attilio guadia, **quelle paix pour touarègues de Niger,** France et pais arabes N:109 avril 1993

23- H.zoubir Yahia, « **la politique étrangère américaine au Maghreb ; constances et adaptation** », journal d'étude des relation Internationales au moyen orient,vol1,no1juillet 2006

24- Modibo Keita, **La Résolution Du Conflit Touareg au Mali et au Nijer**, note de recherche du GRIPCI ,N°10.

25 - Moravcsik Andrew, « **Liberal International Relations theory** : A social scientific Assessment , weather head center for international Affairs, Harvard University, paper No.01-02, April 2001.

26 - Perezet Pascale L aurent Laniel ; **Croissance et L'économie du cannabis en Afrique subsaharienne (1980-2000),**

Hérodote,n°112,LaDécouverte,1er trimestre ,2004

27 - sturmen Kathryn, **the ou plan on terrorism joining the global war or leading an Africa battle**, African security review , 11-04-2002.

التقارير والملتقيات:

الملتقيات:

1) جفال عمار، القاعدة من شعار الجهاد والى نشر الارهاب في العالم الإسلامي، أوراق مؤتمر تنظيم القاعدة التوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 21|10|2008.

2) حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، من أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، أفريل 2008.

3) دراجي ابراهيم, "مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها، ملتقى بعنوان اللاجئون في المنطقة العربية: قضاياهم ومعالجتها"، الرياض.

4) عربي أسامة، مداخلة في الملتقى الوطني الثالث حول الجريمة المنظمة وسياسة مكافحتها في الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية, قسم الحقوق, جامعة عمار الثليجي، الاغواط أيام 2-3مارس2008.

5) منصر جمال، تحولات قي مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، يومي 29. 30 أفريل 2008.

التقارير:

6) أبو المعالي محمد أحمد، القاعدة وحلفائها في الساحل الإفريقي، قطر، مركز الجزيرة للدراسات،23أفريل2012.

7) بسيكري السنوسي، ليبيا(التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية)، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 5ماي 2013.

8) التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مالي لسنة 2012

9) التيرو مصطفى عمر آخرون، المخدرات والعولمة، الرياض، قطر، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للدراسات الامنية،2007.

10) جاي س، جوديل جيل " اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها "..

11) الحاج ولد ابراهيم، أزمة شمال مالي....انفجار الداخل وتداعيات الاقليم، قطر، مركز الجزيرة االدراسات،12فيفري،2012

12) دانيل سرج، الطوارق بعد القذافي...أي مستقبل لمنطقة الساحل، قطر، مركز الجزيرة للدراسات،12أكتوبر 2011

13) قطر، مركز الجزيرة للدراسات،27يونيو 2012.

14) قوي بوحنية، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، قطر، مركز الجزيرة للدراسات،3يونيو 2013

15) محمد سالم ولد محمد، السلفية العلمية في منطقة الساحل الافريقي وموقعها من الخريطة الجهادية، تقرير السودان، الأسلحة و النفط و دارفور السلاح،العدد7، 2007

الجرائد:

1. ف. هند،الجزائر تواصل حربها على تمويل الإرهاب،جريدة الخبر،ليوم 20سبتمبر 2011،العدد 34077.
2. خلاف مليكة،الجماعات الإرهابية تجني 150 مليون دولار من الفدية،جريدة المساء،عدد 4279.
3. لعلامي جمال ،الجزائر تنجح في إقناع مجلس الأمن الدولي بتجريم تمويل الإرهاب بالفدية تزامنا مع تزايد عمليات الاختطاف في الصحراء الكبرى،جريدة الشروق اليومي،ليوم 21سبتمبر 2009،العدد 45887.
4. ناصر أحمد ،خطة من تسعة بنود و25 ألف مقاتل لمواجهة القاعدة في الساحل،جريدة الخبر،العدد 5704 ليوم 21جوان 2009
5. ف .جمال ،يومية الجزائر الجديدة ،العدد1352 ،يوم 2013/02/07

6. جريدة الزمان العراقية،تم تصفحها يوم 2013/02/27

8- Tlemçani Salim, « lutte contre el qaida dans la région du sahara. Aid militaire de l'Algerie au mali » - le quotidien el watan, n5626,le5/5/2009

9- ب. كريمة, توحيد جهود المنطقة لتأمين حاجيات النازحين :الجزائر والصليب الأحمر ينشآن هيئة للتنسيق والمساعدات الانسانية بالساحل, يومية الفجر الجزائرية , 24 أفريل 2013

10- رياض سامر، في آخر خرجة إستفزازية (القذافي يتهم الجزائر بإفشال إمداده في الساحل).يومية الخبر،العدد 6128 ليوم 26سبتمبر 2011

11- لحياني عثمان،مواقف الجزائر من الأزمة الليبية منذ فيفري،جريدة الخبر اليومية،العدد 262955 ليوم 23أوت 2011

7. جريدة إيلاف الإلكترونية ،العدد 4356 ،يوم 2013/04/25-

المواقع الإلكترونية:

- إبراهيم سالي، موقف الجزائر من الأزمة الليبية نابع من إحترامها للشرعية الدولية، ص1، تم تصفح الموقع يوم 11ماي 2013 على الساعة 13:09
http://www.djazairess.com/elayam/108729

- احمد ابراهيم محمود، **الأمن الاقليمي في افريقيا نظرة تقييمي**ة، تم تصفح الموقع يوم 25أفريل 2013.الساعة 23:33.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221920&eid=4285

- إبراهيم محمود,"الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا "، تم تصفح الموقع يوم 30ماي 2013,على الساعة 20:30
http: //digital. Ahrem. Org . eg/ articeles. Espx?serial=220078 & eid=4285

- أنكاي طارق، المؤتمر الافريقي محطة في جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية على الرابط الالكتروني، تم تصفح الموقع يوم 11ماي2013، على
http:/www.dw.de/dw 12.23

- **أونوها فريدوم**، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، تم تصفح المقع يوم 23ماي 2013 على الساعة 23:38.
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/201321480481439 42.htm

- آيت سعادة زهير، "مالي توافق على وساطة الجزائر لحل أزمة التوارق "، ثم تصفح الموقع يوم 15ماي2013 على الساعة 22:03

http ://ar .algerie 360.com

- بامبا عمر، الأوضاع في جمهورية مالي من الانقلاب إلى التدخل العسكري، تم تصفح الموقع يوم 13 ماي 2013. على الساعة 12:50

- http://masarat-tn.net/?p=1149

- بدون مؤلف،**الاتجاهات النظرية في تحليل الأمن الدولي**. تم تصفح الموقع يوم 2013.03.11 على الساعة:21:55.

http://mentouri.ibda3.org/t17752-topic

- بدون مؤلف، حرب جديدة في الشمال الإفريقي، تم تصفح الموقع يوم 19افريل 2013 على الساعة 21:15

www.shafaqna.com/arabic

- بدون مؤلف، ساركوزي يؤكد القطيعة مع سياسة فرنسا الإفريقية، تم تصفح الموقع يوم 22ماي2013، على الساعة 22:37

http:// www.ELAPH.com/ELAPH.WEB/ TEMPLATES/POLITICS.NEWS. ASPX

بسيوني وفاء، السلاح الليبي صداع يؤرق دول الجوار، تم تصفح الموقع يوم 3ماي 2013 على الساعة 23:10

http://www.moheet.com/News/NewDetails/637376/1/

- برقوق أمحند ، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، تم تصفح الموقع يوم 12ماي 2013، على الساعة 12:23.

www .berkouk.yalasit.com

- برقوق محند، التهديدات الأمنية في منظور دبلوماسي جزائري، تم تصفح الموقع يوم 22ماي 2013 على الساعة 12:44.

www.berkoc.mhaned.com

- بكير علي حسين، الدوافع و الاهداف و السيناريوهات المستقبلية....التنافس الدولي في إفريقيا، تم تصفح الموقع يوم 15 أفريل 2013على الساعة 16:35

http://www.iwffo.org/index.php?option =com_ content&view=article&id=35932&

- بن عايش محمد الامين، **لهذه الاسباب يجب حماية الامن القومي الجزائري**، تم تصفح الموقع يوم 23مارس2013 على الساعة 19:45.

http: //www .maqalaty.com

- بوخرص أنور، " **الجزائر والصراع في مالي** "، تم تصفح الموقع يوم 21ماي 2013، على الساعة 15:25

http:// m.ceip.org/2012/10/10/23

جدار جلالي، قراءة في أبعاد التدخل الفرنسي في مالي، تم تصفح الموقع يوم 30 ماي 2013 على الساعة 13:45.

http://hespress.com/opinions/80775.html

- حجاج قاسم، مدخل إلى تحليل نسقي للأسباب الهيكلية للهزات الشاملة في المنطقة المغاربية الساحلية، تم تصفح الموقع يوم 25ماي2013، على الساعة 08:30

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com

- حسن محمدعلى، العلاقات السودانية الصينية الى أين؟، تم تصفح الموقف يوم 18ماي 2013 على الساعة 22:08-

www.akhirlalza.sd/akhir/index.php/html

- حسن الحاج علي أحمد، **المدرسة البنائية في العلوم السياسية:** دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، تم تصفح الموقع يوم 4.6 . 2012على الساعة 17:45.

http://hawariboumadian152Maktooblog.com/11533

- حسين فريحة، الجهود الاقليمية والدولبة في مكافحة الاجرام المنظم، تم تصفح الموقع يوم 13ماي 2013 على الساعة 18:12

juridique ;ahta montadahttp://siences

- حماد ايمن، الوجود الصيني في إفريقيا.....استثمار بتهمة الإستعمار. تم تصفح الموقع يوم 23أفريل 2013 على الساعة 09:48

www.alriyadh.com/2011/06/17/article642468

- حمدي عبد الرحمن، " الطوارق وإشكالية العلاقة بين القبيلة والدولة "، تم تصفح الموقع يوم 15ماي 2013 على الساعة 23:24.

http//digital .ahram .org.eg/acticles.aspx ?serial=83245&eid=225

- الحمد دينا، شرعنة التدخل العسكري بقرارات مجلس الأمن، تم تصفح الموقع يوم 12مارس 2013 على الساعة 22:06

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName

- حنفي على خالد، سيناريو"برقة" الكيانات المستقلية على الحدود العربية الإفريقية، تم تصفح الموقع يوم يوم 31ماي 2013، على الساعة 10:33

\http://www,siyassa.org.eg/news content/2/105/2246/

- الخبرالجزائرية، السلاح الليبي يخلط أوراق دبلوماسية الساحل و يمكن القاعدة من وسائل التصعيد، تم تصفح الموقع يوم 12ملي 2013 على الساعة 11:28.

http://essahara.net/8975uiki/4html

- ديفور فريد، الجزائر تستقبل اللاجئيين الماليين، تم تصفح الموقع يوم 28ماي2013,على الساعة 15:32.

http//magrebia .com/ar/artiecles/aur/features/2012/02/23/feature

- ذبيح مجيد، الدكتور محندبرقوق(انتشار الأسلحة بليبيا سيضاعف امتداد العنف الإرهابي بالساحل)، تم تصفح الموقع يوم22أفريل 2013 على الساعة 10:03.

http://Sawt- alahram.net/oldsid/modules.php ?name= News&File=

article&sid=24557

- مزي وليد، الجزائر تبحث تدعيم آليات التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. تم تصفح الموقع يوم 12ماي 2013 على الساعة 00:33.

http://maghrebia.com/ar/articles/awi/features=01

- رمزي وليد، الجزائر المغاربية، الجزائر تدعو إلى تضييق الخناق على انتشار الأسلحة في الساحل، تم تصفح الموقع يوم 25أفريل2013 على الساعة 15:12

http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2011/10/30/feature-01

- زقاغ عادل، **اعادة صياغة مفهوم الامن برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، .تم تصفح الموقع يوم 22ماس 2013.على الساعة، 20:09

http :www .geocities.com/adelzeggagh/recon 1.html

- زكور يونس، الإرهاب والإجرام أية علاقة، تم تصفح الموقع يوم 15ماي 2013 على الساعة 00:09،

http://www.ahewar.org

- الزناتي محمد، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية، تم تصفح الموقع يوم 15 ماي 2013 على الساعة 14:05

http://www.alwatan.libya.com/print.asp

زين مليك، الجيش الوطني الشعبي، تم تصفح الموقع يوم 15 ماي 2013، على الساعة.22:34.
http://armeedz.ahlamontada.net/t143-topic?highlight

- الشامخ حاتم عبد الله، **النزاع بين الطوارق و مالي**، تم تصفح الموقع يوم 12مارس 2013، على الساعة 13:08

http:// www.elbouragh.info/ar/ 2010- 06- 01-23-17-24/895-2-html

- الشافعي محمد، **الجماعات الجهادية في مالي.. أشهرها حركة أنصار الدين وتعد بمثابة طالبان**، تم تصفح الموقع يوم 22فيفري2013، على الساعة 18:03

http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=713516&i

- الشيخ طارق، الصين وإفريقيا و التطلع الى القرن 21، تم تصفح الموقع يوم 28ماي 2013 على الساعة 09:40

Digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=219654&eid=1097

- العودات حسين، التنافس على إفريقيا، تم تصفح الموقع يوم 28 ماي 2013 على الساعة 10: 28

article.153691. htmlwww.voltairenet.org/

- عبد الباقي محمد الخضر، **المبادرة الأمريكية في إفريقيا إستعمار مهدف**، تم تصفح الموقع يوم 25 ماي 2013 على الساعة 21:55

httpM://www.islamonline.net/servlet/ satellite ? = article A_C&id=9

- عارف عادل، الأزمة السياسية في مالي و التدخل العسكري الفرنسي، تم تصفح الموقع يوم 27 ماي 2013، على الساعة 11:09

www.alrai.com/article/576557.html

- عاصم فاتح الرحمان أحمد الحاج، أهداف الوجود الأمريكي العسكري في القارة الإفريقية، تم تصفح الموقع يوم 25 ماي 2013.على الساعة 09:35.

www.Sudainide.com/?tmpl=component&print=1&option=com_content&id=12323

- عالي إبراهيم، التدخل العسكري في مالي...حرب قد تطول، تم تصفح الموقع يوم 26مارس 2013 على الساعة 00:23

http://www.alarabiya.net/articles/201/10/29/246545.html

- العودات حسين، التنافس على إفريقيا، تم تصفح الموقع يوم 28 ماي 2013 على الساعة :10

article.153691. htmlwww.voltairenet.org/

- غريب بلال، **النقدية الاجتماعية لروبرت كوكس**، تم تصفح الموقع يوم 22 أفريل 2013، على الساعة 18:03

File// ishowthreas. php. P01h

- فرحات أحمد، **هل يفعلها الطوارق؟**، تم صفح الموقع يوم 23جوان 2013، على الساعة 16:32

http://www.alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1170&letmid=90

- قناة العربية، زعماء التوارق لسنا من القاعدة والوجود الأمريكي يجلب الإرهاب، تم تصفح الموقع يوم 18فيفري 2013، على الساعة 20:54.

http://www.Alarabiya.net/Save-print.php?Save=1&cont-id=39693

الكرنكي عبد المحمود، مواجهة العلاقات السودانية الصينية، رحلة نحو البداية، تم تصفح الموقع يوم 28 ماي 2013 على الساعة 12:25.

News.as.kmorgan.net/article/27635-format=pdf

- محجوب فضيلة، **القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة**، تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2013على **الساعة** 44:**23**

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.read104.htm

- المحيذيف محمد بن عبد الله، ظاهرة العودة في الجريمة أسبابها و أثارها و علاجها، تم تصفح الموقع يوم 13ماي 2013 على الساعة 21:20.

http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=6020

- المديني توفيق، **الربيع العربي واليقظة العنبفة لمنطقة الساحل الإفرقي**، تم تصفح الموقع يوم 07ماي 2013 على الساعة 15:22

http://www.wahdaislamyia.org/issues/128/tmadini.htm

- مصطفى عبد الله، **استراتيجية أوروبية لمساعدة دول الساحل الأفريقي على مواجهة التهديدات الإرهابية**، تم تصفح الموقع يوم 23فيفري2013، على الساعة 22:09
http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=713516&issueno=1247
مغاوي شلبي، الصراع الرمادي على القارة السوداء، تم تصفح الموقع يوم 25 ماي 2013على الساعة 09:45 http ://www.islamoline.net/sevlet/satellite
- مومن محمد، جريمة تمويل الارهاب في القانون الدولي، تم تصفح الموقع يوم 12ماي 2013، عل الساعة 12:33.
http://bouhania.com/news.php?action=view &id=224
ياماورا تاكايوكي، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة: عادل زقاغ.تم تصفح الموقع يوم 15. 03.2013 على الساعة 19:04
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3045.html

الفهرس

عنوان المواضيع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية	1
المبحث الأول: مفهوم الأمن من منظور عقلاني . تفسيري	2
المطلب الأول : الأمن في الطروحات الواقعية	3
الأمن في الطروحات الواقعية الكلاسيكية	3
مسلمات الواقعية الكلاسيكية	4
المفاهيم المركزية للواقعية الكلاسيكية	5
الفرع الثاني الأمن في الطروحات الواقعية الجديدة	7
مسلمات الواقعية الجديدة	7
أهم اتجاهات المدرسة الواقعية في رؤيتها للأمن الدولي	7
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية في الأمن	9
افتراضات النظرية الليبرالية	10
أهم صور النظرية الليبرالية	11
التصور الليبرالي للأمن	12
العلاقة السببية بين الديمقراطية والسلام	14
المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني– تأملي	15

المطلب الأول: النظرية البنائية والأمن	17
افتراضات النظرية البنائية	18
أهمية الأفكار والقوة المادية في تشكيل البنيات	19
دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها	19
تقنية تحليل الخطاب	20
التصور البنائي للأمن	20
المطلب الثاني: النظرية النقدية الاجتماعية . إشكالية تعميق و توسيع الأمن .	22
اسهامات النظرية النقدية الاجتماعية	22
فلسفة النظرية النقدية الاجتماعية	23
الأمن في النظرية النقدية الاجتماعية	24
المطلب الثالث: نظرية ما بعد الحداثة والأمن	26
الجذور التاريخية لنظرية ما بعد الحداثة	26
إعادة النظر في مفهومي المعرفة والحقيقة	27
تصورات ما بعد الحداثة عن الأمن الدولي	30
المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسعي . تعميقي	32
المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن ومسألة توسيع مفهوم الأمن	32
القطاعات الجديدة للأمن	33

الأمن المجتمعي في تحديد المسألة الأمنية	35
نظرية الأمننة . الأمن كممارسة خطابية .	36
المطلب الثاني: مركب الأمن الاقليمي وموقع منطقة الساحل الإفريقي منه	37
مفهوم الامن الاقليمي	37
مفهوم نظام الأمن الاقليمي	38
نظرية مركب الأمن	39
الفصل الثاني: التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر والقادمة من منطقة الساحل الإفريقي	42
المبحث الأول: تحديات أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي	44
المطلب الأول: إمكانية بروز قوى متطرفة في أوساط المجتمع الطوارقي الجزائري وانتقال عدوى المطالب الانفصالية	44
المطلب الثاني: إمكانية تحالف الحركات الطوارقية المسلحة مع الجماعات الإرهابية	48
المطلب الثالث: تحدي التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي	50
التدخل الأجنبي بدواعي إنسانية	51
تحدي التدخل الأجنبي بذريعة مكافحة الإرهاب	51
التدخل العسكري الفرنسي في مالي	51
انفتاح مناطق الطوارق على بؤر الأزمات في إفريقيا	53
المبحث الثاني: معضلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي	54

المطلب الأول: التنظيمات الارهابية في منطقة الساحلي الافريقي	54
الجماعة السلفية للدعوة والقتال	55
تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ونشاطها في منطقة الساحل الإفريقي	57
حركة أنصار الدين	58
حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا	60
المطلب الثاني: انتشار السلاح الليبي عامل تغذية للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي	61
المطلب الثالث: الفدية كمصدر تمويل للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي	63
المبحث الثالث: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي	66
تعريف الجريمة	66
عوامل انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي	68
المطلب الأول: عوامل انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي	67
المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي	68
تجارة المخدرات	69
الاتجار غير المشروع في الأسلحة	70
الهجرة غير الشرعية	71
جرائم تبييض الأموال	72
الإتجار بالبشر	73
المطلب الثالث: تحالف عصابات الجريمة المنظمة مع الإرهاب في منطقة الساحل	74

الإفريقي	
أوجه التشابه	75
الفصل الثالث: الآليات الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	79
المبحث الأول: الآليات الجزائرية في معالجة الأزمة الطوارقية	81
المطلب الأول: الجهود الجزائرية في حل أزمة الطوارق	81
المطلب الثاني: دور الجزائر في حل مشكل اللاجئين في منطقة الساحل الإفريقي	88
المبحث الثاني: جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي	93
المطلب الأول: الآليات الجزائرية لمكافحة الارهاب على المستوى الوطني	94
مشروع المصالحة الوطنية	94
خطة سبتمبر 2009	96
خطة سبتمبر 2010	98
إجتماع 20 ماي 2011	98
المطلب الثاني: آليات مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والأممي في منطقة الساحل الإفريقي	99
الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب	101
خطة العمل الإفريقي حول مكافحة الإرهاب -2002-	102
المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب	104

المبحث الثالث: الآليات الجزائرية لمواجهة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي	**105**
المطلب الأول: الجهود الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الوطني	**105**
سياسة الجزائر التشريعية لمكافحة الجريمة المنظمة	**105**
الأجهزة الأمنية الجزائرية المختصة بمحاربة الجريمة المنظمة	**107**
المطلب الثاني: جهود الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي	**109**
المطلب الثالث: جهود الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي	**112**
منظمة الأنتربولinterpol كآلية أمنية لمكافحة الجريمة المنظمة	**112**
الآليات القانونية لمكافحة الجريمة المنظمة دوليا	**114**
الفصل الرابع: المشاريع الأجنبية ومستقبل الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي	**117**
المبحث الأول: المقاربات الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي	**119**
المطلب الأول: المقاربة التنموية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي	**120**
دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيبادNEPAD	**120**
دور الجزائر في تنمية شمال مالي	**122**
المطلب الثاني: المشروع التوسعي الليبي	**124**
السياسة الخارجية الليبية	**124**
تجمع دول الساحل والصحراء	**125**
موقف ليبيا من قضية الطوارق	**126**

تداعيات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي	127
موقف الجزائر من الأزمة الليبية	130
المبحث الثاني: المقاربات الدولية	131
المطلب الأول: المقاربة الثقافية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي	132
المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية	135
المساعدات من أجل التنمية	135
السياسة الأمنية الفرنسية في إفريقيا	136
المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل	138
التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية	138
المبادرات العسكرية الأمنية في الساحل الإفريقي	142
المطلب الثالث: المقاربة الاقتصادية الصينية	144
المبحث الثالث: السيناريوهات المفترضة لمستقبل الأمن في منطقة الساحل الإفريقي	150
المطلب الأول: السيناريو الخطي للوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي	151
بقاء الوضع على حاله	151
طبيعة أدوار دول الجوار ومساهمتها في بقاء الوضع على حاله في منطقة الساحل الإفريقي	152
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي: –الساحل منطقة استقرار–	153
المطلب الثالث: السيناريو التحولي – الساحل منطقة أزمات –	155
تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	155
اشتداد التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي	157

خاتـــــــــمة	160
الملاحـــــــــق	167
المصادر المراجع	186
الفهـــــــرس	